



الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة - المرحلة الثانية

ورقة مرجعية حول

المنطقة العربية

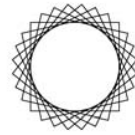
نيسان/أبريل ٢٠٠٥

إعداد

كريم مقدسي، الجامعة الأميركية في بيروت،
وكارول شوشاني شرفان، الأمم المتحدة - الإسكوا



International Centre for Trade
and Sustainable Development



**The RING alliance
of policy research
organisations**

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٤

الفصل

أولا - الوضع الإقليمي ٧

ألف- لمحة اقتصادية ٧

١. بنية الاستيراد والتصدير ١٠

٢. الاستثمار ١٢

٣. التجارة الإقليمية والتكامل ١٣

باء- لمحة اجتماعية ١٥

جيم- لمحة بيئية ١٨

١. المياه والطاقة ١٩

٢. الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة ٢١

٣. إدارة شؤون البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية ٢٢

ثانيا - الفرص والتحديات التجارية والبيئية في المنطقة ٢٣

ألف- تطور الالتزامات التجارية والبيئية في المنطقة العربية ٢٣

باء- المسائل التجارية والبيئية الأساسية في المنطقة العربية ٢٥

١. أثر التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق ٢٥

٢. أثر الضرائب والإعانات البيئية على التنافسية ٢٩

٣. الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ٣١

٤. الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ٣٥

٥. الزراعة ٣٥

٦. قطاع صيد الأسماك ٣٧

٧. السلع والخدمات البيئية ٣٩

ثالثا - الأولويات والاحتياجات: نحو برنامج إقليمي للتجارة والبيئة في المنطقة العربية ٤١

ألف- الأولويات الإقليمية ٤٢

باء- الاحتياجات الإقليمية ٤٢

ملحق ٤٤

(RING)	(IISD)	(ICTSD)
	" "	
(SIDA)	(IDRC)	(SDC)
		(ESCWA)
hbaumuller@ictsd.ch http://www.trade-environment.org/page/southernagenda/description.htm		

ملخص

يكمّن الغرض من هذه الورقة في تأمين دراسة تحليلية تضم مجموعة من المعلومات المتعلقة بالتجارة والبيئة في المنطقة العربية.

في القسم الأول، يتم تعريف المنطقة العربية على أنها مجموعة البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، كما تتم الإشارة إلى ثلاث مناطق فرعية وهي المشرق والمغرب ومنطقة الخليج بالإضافة إلى مجموعة من أقل الدول نمواً. وينظر في هذا القسم في مكانة الدول العربية في منظمة التجارة العالمية ومسألة تسييس عملية الدخول إليها نظراً إلى أن الكثير من الاهتمامات التجارية والبيئية في المنطقة العربية تتعلق بمسائل مطروحة ضمن سياق منظمة التجارة العالمية.

ويؤمّن القسم الثاني خلفية من المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية بغية وضع سياق لمختلف التحديات والفرص والعقبات التي تواجه صانعي السياسات العرب بالتعامل مع المسائل البيئية والتجارية. وتلتزم معظم الدول العربية اليوم بمتابعة السعي نحو التحرير التجاري كسبيل للتكامل مع اقتصاد العالم. إلا أن المنطقة العربية تستمر بالاعتماد بشكل واسع على أسواق النفط والغاز العالمية، كما تستمر بجذب مستويات متدنية من الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين ما زال أمام برامج التنوع الاقتصادي الطويلة الأمد الكثير لتحقيقه. بالإضافة إلى ذلك تساهم مجموعة من السياسات التي اتبعتها الحكومات العربية في الأداء المقلق للتجارة الإقليمية الداخلية. كما تتميز المنطقة العربية بارتفاع مستوى البطالة، واعتماد مجمل النشاط الاقتصادي على مؤسسات عائلية تقليدية صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى النمو السكاني السريع، وتدني نسبة مشاركة اليد العاملة (خاصة بين النساء) نسبة لمناطق أخرى. وتعاني المنطقة أيضاً من شح الموارد المائية وارتفاع معدل استهلاك الطاقة، الأمر الذي لم يعالج بعد بالشكل الملائم. وبالرغم من توقيع معظم الدول العربية على غالبية الاتفاقيات البيئية، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في تطبيق هذه الاتفاقيات والقوانين وتنفيذها.

ويتناول القسم الثالث المسائل التجارية والبيئية الأساسية في المنطقة العربية بما فيها العناصر الرئيسية لجولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ويبدأ هذا القسم بتحليل أثر التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق والقدرة التنافسية، ثم يتناول الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة كبروتوكولي كيوتو وكراتينا (للسلامة البيولوجية). كما تتم مناقشة مسائل أخرى كالزراعة وقطاع الأسماك والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والسلع والخدمات البيئية.

في النهاية، يتم استعراض الأولويات والاحتياجات المتعلقة بالتجارة والبيئة في المنطقة العربية كما طرحت في كل من مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي اعتمدت بموجب قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (كامري) التابع لجامعة الدول العربية في العام ٢٠٠٢، وفي "البرنامج الإقليمي لبناء القدرات التجارية والبيئية في المنطقة العربية" الذي اعتمدته مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في العام ٢٠٠٣. ووفقاً لهذا البرنامج الإقليمي، إن مواضع الأولوية الثلاثة الأساسية المتعلقة بالتجارة والبيئة في المنطقة العربية هي: النفاذ إلى الأسواق العالمية، القدرة التنافسية وحل النزاعات (بما فيها الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة). إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن مجموعات المجتمع المدني تعتبر الوعي العام (وضمنه وعي المستهلك) ونشر المعلومات من ضمن الأولويات أيضاً.

مقدمة

تتألف المنطقة العربية من ٢١ دولة تضم ٣٠٠ مليون نسمة. وترتبط المنطقة بعامل اللغة وروابط ثقافية أخرى، بالرغم من تقسيمها السياسي كنتيجة لتاريخها الاستعماري واستمرار حالة عدم الاستقرار والنزاعات التي ميزت غالبية المناطق خلال القرن العشرين^١. وقد أدى هذا التاريخ المعقد إلى حالة من الارتباك عند الوقوف أمام مسألة تعريف "المنطقة العربية" على الأقل لدواعي التحليل فقط. وتقوم المنظمات الدولية بجمع بلدان المنطقة العربية بشكل مختلف وفقا لخطوط جغرافية واجتماعية واقتصادية.

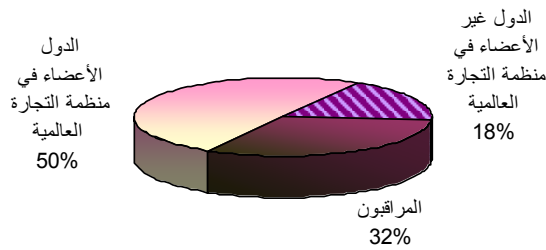
وخدمة لأهداف هذه الورقة سنقوم بالإشارة إلى المنطقة العربية على أنها الدول التي تنتمي رسميا إلى جامعة الدول العربية والتي تجمعها اللغة العربية. كما سنعلم بين ثلاث مناطق جغرافية فرعية تربط الدول الواقعة في كل منها علاقات أقرب. إذ تضم منطقة المشرق كل من الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان والمصر، وتتألف منطقة المغرب من تونس والجزائر وليبيا والمغرب، في حين تشمل منطقة الخليج الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت) وهي كلها تتشارك بهوياتها ومصالحها ومواردها. وقد تعتبر اليمن جزءا من منطقة الخليج الأكبر في بعض الحالات، إلا أنها تنتمي إلى مجموعة رابعة من البلدان التي تشمل جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا، وهي الدول التي تعدها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية أقل الدول نموا وتتميز بارتفاع نسبة الفقر فيها.

الدول العربية في منظمة التجارة العالمية

تجري العديد من المناقشات والتحليلات حول ترابط التجارة والبيئة في المنطقة العربية ضمن سياق منظمة التجارة العالمية، لذا من المهم فهم بعض التحديات والمسائل التي تواجه البلدان العربية التي تسعى أو قد تسعى لتكون عضوا في المنظمة.

إذ تنقسم معظم الدول العربية تقريبا الرغبة الرسمية لتحرير التجارة والتكامل مع اقتصاد العالم، وتأمل أن يقودها الأمر إلى النمو الاقتصادي وبالتالي إلى التنمية المستدامة في نهاية المطاف. وإن الآلية الرئيسة المتبعة لبلوغ هذا الهدف هي من خلال المشاركة في منظمة التجارة العالمية. وبدءا من آذار/مارس ٢٠٠٥، ضمت المنظمة إحدى عشر عضوا عربيا (أي ٥٠% من البلدان العربية) في حين نالت سبع دول عربية أخرى صفة مراقب في المنظمة. وقد تم رفض عضوية كل من سوريا والصومال وفلسطين لأسباب معظمها سياسية بالإضافة إلى الافتقار إلى السلام والاستقرار في المنطقة.

الرسم البياني الأول: المشاركة العربية في منظمة التجارة العالمية



*

1

()

تشارك الدول العربية في مداولات منظمة التجارة العالمية وتؤثر عليها من خلال عدد من الآليات المتنوعة. فدول المغرب العربي كتونس والمغرب فعالة في التكتلات الإفريقية، في حين غالباً ما تسعى مصر إلى تحديد المواقف التي تشاركها تكتلات الدول الإفريقية والعربية والدول النامية. ويسعى أعضاء منظمة التجارة العالمية من مجلس التعاون الخليجي إلى التنسيق في المسائل، ومن موقع المملكة العربية السعودية كدولة مراقبة يمكنها تقديم طرح أمام لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية لتقوم بأخذه بعين الاعتبار، مثيرة مسائل مهمة لمنطقة الخليج ككل.

الجدول الأول: مشاركة الدول العربية في منظمة التجارة العالمية^٢

الدول الأعضاء في المنظمة	الدول المراقبة في المنظمة	الدول غير الأعضاء في المنظمة
الأردن	الجزائر	جزر القمر
الإمارات العربية المتحدة	السعودية	سوريا
البحرين	السودان	الصومال
تونس	العراق	فلسطين
جيبوتي	لبنان	
عمان	ليبيا	
قطر	اليمن	
الكويت		
مصر		
المغرب		
موريتانيا		
١١ دولة عربية	٧ دول عربية	٤ دول عربية

المصدر: منظمة التجارة العالمية

مع ذلك، قد تكون مسألة ضمان مواقف عربية منسقة وجماعية حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والتي يتم التفاوض عليها مثيرة للتحدي. وخلال الاجتماعات الوزارية العربية التي تحضر للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في ٢٠٠١ وفي كانون في ٢٠٠٣، أكد المسؤولون العرب على الحاجة إلى تنسيق المواقف العربية في ما يتعلق بالزراعة والصحة العامة والنفوذ إلى الأسواق وتبادل المعلومات والخبرات. إلا أنه تم السعي إلى تحقيق ذلك بالرغم من إقرار وزير التجارة الخارجية المصري يوسف بطرس غالي أن "اتخاذ موقف موحد بين الدول العربية لهو صعب المنال بما أن لكل دولة اقتصاداً مختلفاً وقد نجد من الاختلافات أكثر مما قد نجد نقاطاً مشتركة"^٣.

وتعد مسألة رفض منظمة التجارة العالمية لاعتماد اللغة العربية كلغة رسمية فيها من الحواجز الأساسية التي تعيق زيادة التنسيق والمشاركة العربية الفعالة ضمن المنظمة. وأعرب الموقف الرسمي لدولة البحرين في مؤتمر الدوحة الوزاري في العام ٢٠٠١ عن وجهات النظر العربية حول هذا الموضوع فجاء في بيانه "إننا نؤمن أن اعتماد اللغة العربية سوف يساهم في توصل الدول العربية إلى تفاهم أفضل ووعي أفضل لأنشطة هذه المنظمة ولأنظمة التجارة المتعددة الأطراف"^٤. وقد تمت معالجة هذا الموضوع بشكل جزئي عبر تزويد غير رسمي لخدمات اللغة العربية في منظمة التجارة العالمية من قبل اللجنة الاقتصادية

² WTO, "Understanding the WTO: Members and Observers", http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm (accessed on October 30, 2004).

³ ESCWA, Press Release, "Lebanese Deputy Prime Minister Opens ESCWA Arab Ministerial Meeting in Preparation for Cancun Conference", 24 July 2003, <http://www.escwa.org.lb/information/press/escwa/2003/july/24.html>.

⁴ WTO, "Bahrain: Statement by H.E. Mr. Ali Saleh Al-Saleh, Minister of Commerce and Industry", WT/MIN(01)/ST/74, 11 November 2001.

والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا)، بالإضافة إلى خدمات القطاع الخاص التي تقدمها شركة طلال أبو غزالة الدولية وشركاه (تاجي)، وذلك في جهد من كل منها لإبقاء صانعي السياسات العرب والقطاع الخاص على اطلاع^٥.

ومن الحواجز الرئيسية الأخرى التسييس الحاصل لعملية الدخول إلى منظمة التجارة العالمية الذي منع عددا من الدول العربية من الانضمام إليها. وقد أشار أحد المراقبين، أنه بالإجمال "يتم استخدام مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من قبل بعض أهم الدول الأعضاء فيها بغية محاولة الحصول على التزامات من الدول المنضمة إليها (كالجزائر والمملكة العربية السعودية والاتحاد الفدرالي الروسي) تتعدى حدود واجبات المنظمة ... خاصة في الأمور التي تتعلق بسياسات الطاقة المحلية كأنظمة التسعير المزدوج وضرائب التصدير، وأيضا من أجل تحرير قطاعات خدمات الطاقة لديها بشكل كامل".^٦ علاوة عن ذلك، كانت هناك اتصالات صريحة من أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة الأميركية تطالب الرئيس جورج بوش بمنع دخول المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، إلى حين أن -كما ورد في الرسالة- "تعود عن قرارها بدعم المقاطعة العربية لإسرائيل ومكافحة عمليات تمويل الإرهاب وتحسين سجل حقوق الإنسان لديها".^٧ وقد عرقلت اتصالات مشابهة دخول سوريا إلى المنظمة بالرغم من أنها تقدمت بطلب رسمي لعضوية المنظمة خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في كانون في العام ٢٠٠٣.

ويظهر تسييس عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمشاركة فيها بشكل جلي في المفاوضات المتعلقة بمنح جامعة الدول العربية موقع المراقب. وبرسالة رسمية إلى منظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعربت جامعة الدول العربية عن قرارها بإجماع دولها الأعضاء بطلب منحها موقع مراقب في المنظمة بغية المشاركة في المؤتمرات الوزارية وفي الهيئات واللجان الأساسية (بما فيها لجنة التجارة والبيئة)^٨. وفي هذه الرسالة أشارت جامعة الدول العربية إلى إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الغافتا) في العام ١٩٩٨ الذي تم برعايتها وهذا يدل على أنها تتطابق مع "ركائز ومبادئ" منظمة التجارة العالمية، فجاءت بما يلي:

إن مشاركة جامعة الدول العربية بصفة مراقب في عمل منظمة التجارة العالمية من شأنها أن تسهل بشكل ملحوظ مهمة المنظمة في التعامل مع الدول العربية في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية. كما من شأنها أن تعزز التعاون بين المنظمين وأن تدعم الجهود التي تبذلها الدول العربية تجاه التحرير التجاري والتكامل مع الاقتصاد العالمي.^٩

رفضت منظمة التجارة العالمية طلب جامعة الدول العربية بالمشاركة في مؤتمر الدوحة الوزاري في العام ٢٠٠١، مما دفع العديد من الوفود العربية إلى الإعراب عن أسفها حيال هذا القرار.^{١٠} وقد سرى شعور قوي بأن جامعة الدول العربية قد تساهم في تعزيز التنسيق بين الدول العربية في لجان منظمة التجارة العالمية ولجنة التجارة والبيئة. في الواقع، سادت حالة من الرعب في المنطقة في ما يتعلق بالرفض المتواصل لطلب جامعة الدول العربية بالحصول على موقع مراقب في اجتماعات منظمة

<http://www.escwa.org.lb/arabic/wto/index.asp>

5

<http://www.wtoarab.org>

⁶ Murray Gibbs, "Energy Policies, Human Development and the Doha Agenda." http://www.asiatradinginitiative.org/view/vn/cate_details.asp?code=8&id=316

⁷ Arab News, "Bush Pressurized to Oppose Saudi WTO Admission" (6 July 2004), <http://www.arabnews.com/?page=4§ion=0&article=47936&d=6&m=7&y=2004>. See also Eugene Kontorovich, "Reform Strategy of Saudi Arabia", *The Washington Times* (August 1, 2004), http://www.defenddemocracy.org/in_the_media/in_the_media_show.htm?doc_id=234201. Both articles accessed in November 2004.

⁸ WTO, CTE, "Request for Observer Status by the League of Arab States", WT/CT/COM/5.

9

(WT/MIN(01)/ST/74)

(

)

10

التجارة العالمية، بما فيها الاجتماع الوزاري الخامس للمنظمة الذي عقد في كانون في العام ٢٠٠٣، وخاصة أن الولايات المتحدة وإسرائيل أوقفت الطلب لما تعتبره أسباب سياسية وليس فقط لسبب أن ميثاق الجامعة ما زال يدعو لمقاطعة تجارية للمنتجات الإسرائيلية.^{١١} ولكن واقع دخول أميركا في مقاطعة مماثلة ضد السلع الكويتية (عبر Helms Burton Act) يقوي الاعتقاد السائد في العالم العربي أن هناك معايير مزدوجة واضحة في العمل على أذية المصالح العربية والسعي إلى المزيد من تقسيم العالم العربي. إن مصر التي قادت الإصرار العربي على أهمية مشاركة جامعة الدول العربية، عارضت بدورها حصول المنظمات الحكومية الدولية الأخرى على موقع مراقب "كسبيل لممارسة الضغط".^{١٢}

في الوقت الحالي، ما زالت جامعة الدول العربية تعد من بين تلك الواردة رسمياً "كمؤسسات حكومية دولية ما زال طلبها بالحصول على موقع المراقب عالقا" عند لجنة التجارة والبيئة، وهو وضع تتشاركه مع منظمات أخرى تهتم بالمنطقة العربية، ومن ضمنها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك).^{١٣}

أولا - الوضع الإقليمي

ألف- لمحة اقتصادية

تميزت التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة بتقدم تدريجي تجاه التحرر التجاري والمزيد من النفاذ المفتوح إلى السلع والخدمات. إلا أن السياسات الحمائية ما زالت قوية، كما هو حال انخراط الحكومة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

ويعتمد إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية بشكل كبير على النفط في منطقة الخليج (بما فيها اليمن)، وعلى النفط العالمي وأسواق الغاز في اقتصاديات النفط المخلوط في الجزائر والسودان وليبيا ومصر. وبشكل عام ارتفعت حصة المناجم والمقالع من إجمالي الناتج المحلي العربي من ٢٥,٣% في العام ١٩٩٢ إلى ٢٧,٣% في العام ٢٠٠٠.^{١٤} وتعد المملكة العربية السعودية المنتج الأكبر للنفط في المنطقة العربية (والعالم)، إذ بلغ إنتاجها أكثر من ٨,٦ مليون برميل باليوم في العام ٢٠٠٣، وبعائدات تصدير تصل إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار خلال الفترة نفسها.^{١٥} ومع ارتفاع معدل سعر النفط الخام في منظمة الدول المصدرة للبترول من ١٢,٢٨ دولاراً أميركياً في العام ١٩٩٨ إلى ٥٠ دولاراً أميركياً في ٢٠٠٤، لا يمكن المغالاة في تقدير أهمية إجمالي عائدات النفط لهذه الدول، كما هو مبين في الرسم الأول.

¹¹ IslamOnline, "US, Israel Block Arab League Participation in WTO Meeting", <http://www.islam-online.net/English/News/2003-08/28/article03.shtml>, August 28, 2004 (accessed October 20, 2004). For a defense of the rationale used by the USA and Israel to hold up the Arab League's participation, see Eugene Kontorovich, "The Arab League Boycott and WTO Accession: Can Foreign Policy Excuse Discriminatory Sanctions" in *Chicago Journal of International Law*, No.2, <http://ssrn.com/abstract=406780>

¹² IISD, "Observership, Market Access Stall at TNC" in *Bridges Weekly Trade News Digest* (Volume 6, Number 16, 2 May 2002).

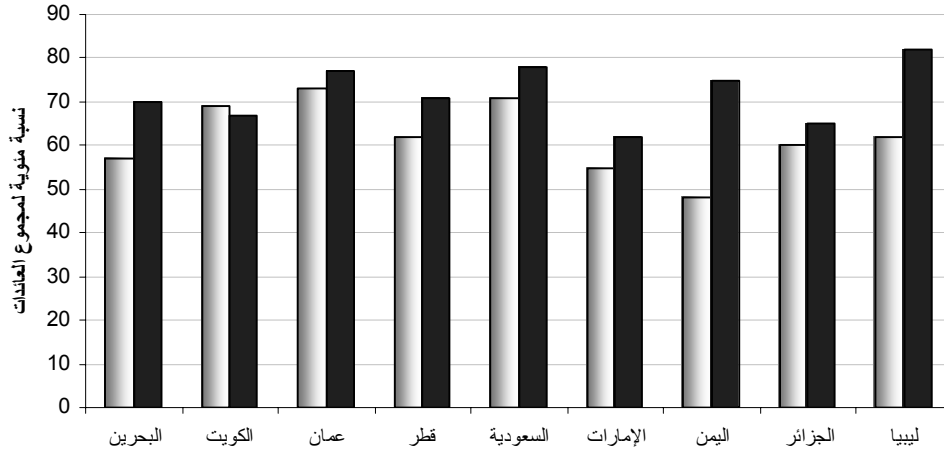
()

¹³ WTO, "Environmental Backgrounder: Annex I—the Observer Status in the Committee on Trade and Environment Regular", http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_backgrnd_e/c9s1_e.htm (accessed on October 30, 2004).

¹⁴ ESCWA and AIDMO, *Bulletin of Industrial Statistics for the Arab Countries 1992-2000*, Fifth Issue, December 2001, p.11.

¹⁵ ESCWA, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2003-2004*, E/ESCWA/EAD/2004.4, English, pp. 13-14.

الرسم الأول: عائدات النفط كنسبة مئوية من إجمالي العائدات في مجموعة مختارة من الدول العربية المعتمدة على النفط (١٩٩٥-٢٠٠٢)^{١٦}



■ عائدات النفط كنسبة مئوية من مجموع العائدات (2002) □ عائدات النفط كنسبة مئوية من مجموع العائدات (1995)

المصدر: صندوق النقد الدولي

إن قطاعي الصناعات التحويلية والسياحة من أكبر المساهمين في إجمالي الناتج المحلي في كل من تونس وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب، في حين يبقى قطاع الزراعة قطاعاً مهماً في بعض الدول كجزر القمر وجيبوتي وسوريا ومصر واليمن. وفي الواقع، استمرت مصر واليمن في العام ٢٠٠٠ باعتمادهما على النشاطات الزراعية بأكثر من ١٥% من إجمالي ناتجهما المحلي، ويعمل أكثر من ٤٠% و ٦٠% بالتتالي من القوى العاملة في هذا القطاع^{١٧}. إلا أنه، تم تنسيق الجهود في السنوات الأخيرة لتنويع الاقتصاد في المنطقة وتأمين مصادر للتبادل الأجنبي تكون أكثر استقراراً، وذلك لتقليل الاعتماد على أسواق السلع. ويتم السعي إلى تخصيص المياه ومياه الصرف الصحي والكهرباء وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة في منطقة الخليج والمغرب وذلك بالتكامل مع إجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية.

حاولت معظم الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على النفط القيام بعملية تنويع اقتصادي في بداية السبعينات لتقليل الاعتماد على النفط، وتفريق المخاطر ودعم التنمية الاقتصادية تحسباً لنمو السكان الأصليين والقوى العاملة^{١٨}. وتم اعتبار تنويع مصادر الدخل في العديد من الدول كعمان "الطريقة الوحيدة للاتجاه نحو تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاد يركز على موارد غير متجددة"^{١٩}. إن المدى الذي نجحت فيه دول الخليج بتنويع اقتصادها بعيداً عن قطاع النفط كالخدمات المالية والسياحية مثير للجدل، فهي بالمجمل ما زالت مركزة على الصناعات المرتبطة بالنفط والتي تجذب رؤوس الأموال كالبتر وكيموايات والأسمدة والمعادن. إلا أن سياسات التنويع حققت بعض النتائج، كما يبين نمو عدد المنشآت الصناعية في منطقة الخليج من مجموع ٤,٣٨٦ في العام ١٩٨٩ إلى ٧,٣٠٠ بعد عقد، وزيادة القيمة المضافة (بالأسعار الحالية) في الصناعة التحويلية بنحو ٣٨٢% في الإمارات العربية المتحدة و ٩١% في المملكة العربية السعودية و ٨٧% في الكويت و ٧٥% في قطر و ٤١% في البحرين.

¹⁶ IMF, Bright E. Okogu, "The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market", p.10, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/okogu/okogu.htm>.

¹⁷ World Resources International (WRI), Earth Trends Country Profiles, http://earthtrends.wri.org/country_profiles/index.cfm?theme=88rcode=3.

¹⁸ ESCWA and Arab Planning Institute (API), *Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the Expert Group Meeting, Beirut, 25-27 September 2001*, United Nations, 2002, p.7.

¹⁹ Hussam M. Al-Rawahy, "Future Challenges and Opportunities for Emerging Economies: Oman's Perspective", Workshop on Trade and Environment and International Competitiveness, ESCWA, Beirut, 23-25 October 2002.

وفي عمان ارتفعت القيمة المضافة من ٤٥ مليون دولار أميركي إلى ٦٦٩ مليون دولار في العام ١٩٩٨. كما حصل تقدم ملحوظ في قطاع الخدمات خلال العقدين الأخيرين خاصة في الإمارات والبحرين، حيث وصفت دبي من قبل الكثيرين كأهم محور للتجارة والأعمال والمواصلات في المنطقة.

ومن التحديات الأساسية التي تواجه سياسات التنوع الاقتصادي مسألة تطوير إطار العمل المؤسسي، الذي من شأنه أن يفرض تدابير وأنظمة لحماية البيئة من الآثار التي قد تنتج عن هذه القطاعات الجديدة.^{٢١} فقد أصبح الاستثمار في الخدمات السياحية، على سبيل المثال، منتشرًا على مستوى واسع، ويتم تطوير المنتجعات على طول البحر الأحمر في مصر وعلى طول الساحل التونسي والمغربي، وإلى داخل البحر بتنمية قرية جزيرة النخيل قرب دبي وصولاً إلى مرتفعات جبال صنين اللبنانية حيث يتوقع أن يغطي مشروع واحد ١% من سطح البلد. وتقوم بتمويل معظم هذه المشاريع بشكل كامل أو جزئي الاستثمارات الأجنبية من الدول العربية المجاورة أو من أوروبا. وتتطلب عادة السياسات العامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في هذه المشاريع الإنمائية القيام بتقييم التأثير على البيئة (EIA) لتحديد آثارها المحتملة على نوعية وكمية الموارد المائية والحياة البحرية والموارد السمكية والغابات والإرث الطبيعي، إلا أن التحاليل والتوصيات لتقييم التأثير على البيئة في المنطقة غالباً ما تبقى محدودة.

وتقلب معدل حصة التصنيع في إجمالي الناتج المحلي لمجمل الدول العربية بين ٩,٥% و ١١% من العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠٠٠ حتى استقر عند ١٠,٣% في العام ٢٠٠٠.^{٢٢} ويسيطر على قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً، لكنها تساهم معاً بأكثر من ٩٠% من العمالة الإقليمية.^{٢٣} وتختص معظم هذه الشركات في صناعة النسيج والثياب والصناعات الزراعية. وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في هذه الصناعات تحديات مهمة ناتجة عن المنافسة المرتفعة للسلع المستوردة البديلة والأقل سعراً في أسواقها المحلية المحمية تقليدياً، وعن كلفة الامتثال للمعايير البيئية ومعايير الصحة والسلامة المتشددة التي تفرضها الأسواق الأجنبية والمحلية بشكل متزايد. في حين تستطيع الشركات الأكبر في المنطقة التكيف مع التغييرات الطارئة على الأسواق، يصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القيام بالاستثمارات اللازمة والتحسينات في الإنتاجية نظراً لنفاذها المحدود إلى رأس المال والمعلومات والعمالة الماهرة. وفي الواقع، ليس هنالك دعم حكومي كاف لتحديث قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. وقد أشار أحد الخبراء الإقليميين إلى نقطة مهمة أنه في المنطقة العربية "تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كثافة العمالة والأنشطة التقليدية بمستوى إنتاجية متدن ونوعية منتجات بسيطة. فما من دينامية تكنولوجية" مقارنة بدول شرق آسيا والمناطق المتقدمة النمو حيث "تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للعمل في مجال الصناعات والخدمات الحديثة وغالباً في مجال التكنولوجيا مرتكزة على أسس قوية لإدارة الأعمال، وقطاعات تصدير مزدهرة وقاعدة كبرى من القوى البشرية المتعلمة والفنية".^{٢٤} الأمر الذي أودى بسياسات التحرير التجاري الأكثر عدائية في المنطقة إلى إقبال الكثير من الأعمال التجارية الصغيرة، مما ساهم في زيادة البطالة وإفشال سياسات التحرير التجاري.

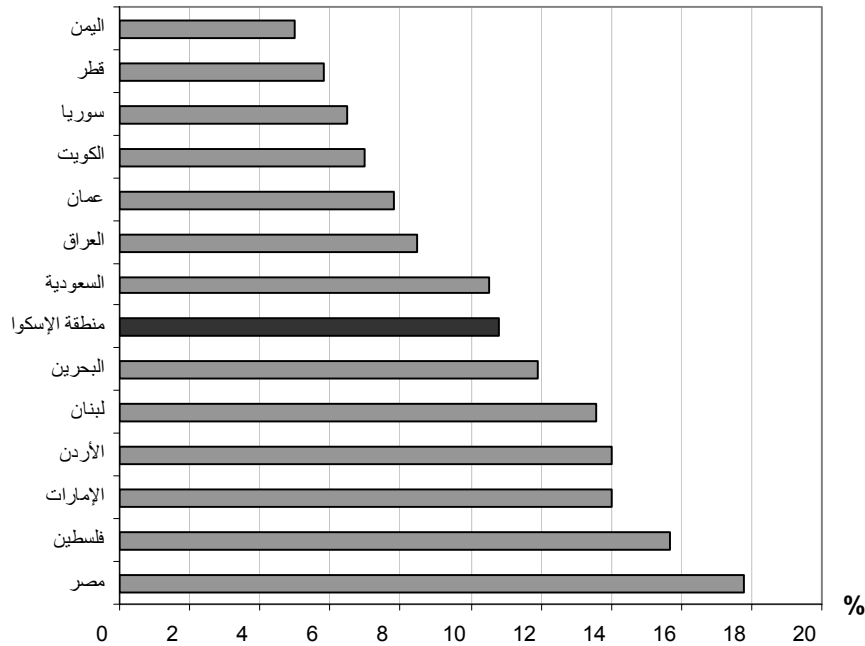
إن الصناعات الكبرى خاصة صناعة الفوسفات والأسمدة والنفط والغاز والبتروكيماويات هي أيضاً تواجه ضغوطاً متزايدة لتغيير عمليات إنتاجها بغية الامتثال للأنظمة البيئية والصحية الجديدة التي تم تفعيلها في الأسواق المحلية والأسواق الهدف.

²⁰ Elias Baroudi, "Economic Diversification in the Oil-Producing Countries: The Case of the Gulf Cooperation Council Economies" in ESCWA and API, *Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the Expert Group Meeting, Beirut, 25-27 September 2001*, United Nations, 2002, p. 32.

²² ESCWA & AIDMO, op.cit., p. 12.

²⁴ Antoine Mansour, "Support Services and the Competitiveness of SMEs in the MENA Region", The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 56, May 2001, p.4.

الرسم الثاني: حصة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي في بلدان عربية مختارة (٢٠٠٢)



المصدر: الإسكوا، الملخص الإحصائي لمنطقة الإسكوا، الأمم المتحدة: نيويورك، الطبعة ٢٣، ٢٠٠٣.

١. بنية الاستيراد والتصدير

إن صناعات المناجم والمقالع تتعدى بكثير الصناعات التحويلية كحصة من مجموع الصادرات الصناعية. ففي العام ٢٠٠٠ على سبيل المثال، مثلت هذه الصناعات ٦٦,٤% أي أكثر من ضعف صادرات الصناعات التحويلية التي تشكل ٣٠,٤% كمعدل وسطي في كل الدول العربية.^{٢٥} إن أهمية النفط والغاز كحصة من إجمالي الناتج المحلي لها ملحوظة (أنظر إلى الرسم الأول أعلاه)، إذ تتعدى حصتهما من مجموع الصادرات ٧٠% في معظم الدول المنتجة للنفط، كما هو مفصل في الجدول الثاني أدناه. إلا أن صادرات الصناعات التحويلية بالنسبة لأكثر الاقتصادات المتنوعة في المنطقة (كالأردن وتونس ومصر والمغرب) هي أكثر أهمية من صادرات صناعات المناجم والمقالع.^{٢٦} ويورد المرفق أهم القطاعات المصدرة والمستوردة في الدول العربية.

²⁵ ESCWA & AIDMO, op.cit, p.20.

الجدول الثاني: صادرات النفط والغاز (نسبة مئوية من مجموع الصادرات)

البلد	النفط كنسبة مئوية من الصادرات (٢٠٠٢)
الإمارات العربية المتحدة	٤٥,٧%
البحرين	٦٩,٨%
الجزائر	٨٩,٢%
السعودية	٨١,٧%
عمان	٧٧,٢%
قطر	٨٤,٢%
الكويت	٩٢,٤%
مصر	٣١,٠%
اليمن	٨٨,٣%

المصدر: صندوق النقد الدولي

بالنسبة لاتجاه التجارة العربية، اعتمدت غالبية الصادرات تقليديا على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والدول الآسيوية، وهكذا أثر اعتبار الأنظمة البيئية والصحية وأنظمة السلامة في هذه البلدان على النفاذ إلى الأسواق وتنافسية الدول العربية المصدرة. وعلى العكس، تضمنت التجارة بين الدول العربية ٨% فقط من مجموع الصادرات بارتفاع متواضع من ٥% في العام ١٩٧٠. وتتم مقارنة هذه الرسوم البيانية مع التجارة الإقليمية في مناطق أخرى كشرق آسيا (٢٢,٢% في العام ١٩٩٨)، ودول اتفاقية التجارة الحرة لدول شمالي أميركا (نافتا) (٥١%)، الاتحاد الأوروبي (٥٦,٨%) وحتى دول حلف الأنديز (١١,٤%).^{٢٧} وبلغ مجموع الصادرات الإقليمية العربية ١٢ مليار دولار أميركي في العام ١٩٩٨، ذهبت نسبة ٦٠% منها إلى دول مجلس التعاون الخليجي و٢٥% أخرى إلى دول المشرق العربي. ويبدو بشكل ملحوظ أن نسبة التجارة ضمن المناطق الفرعية الثلاث (المشرق والمغرب والخليج) أعلى من مجموع التجارة العربية، فعلى سبيل المثال، قريب ثلثي الصادرات العربية من دول المغرب تذهب إلى دول أخرى في المغرب، وحوالي ٧٥% من الصادرات العربية لمجلس التعاون الخليجي تذهب إلى دول أخرى أعضاء في المجلس.^{٢٨}

ووفقا لمنتدى البحوث الاقتصادية (ERF)، يعود السبب الرئيس للأداء المتواضع للتجارة الإقليمية العربية إلى "أن سياسات الحكومات العربية لا تشجع التجارة ضمن المنطقة. إذ تقوم معظم الدول العربية بفرض حواجز تجارية كبيرة، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، التي ما زالت تحافظ نسبيا على أنظمة التجارة المفتوحة. إن متوسط معدل رسوم الاستيراد في المنطقة ككل أعلى من رسوم أي منطقة أخرى باستثناء أفريقيا. وتشمل الحواجز غير الجمركية التشدد في منح التراخيص، ومنع الاستيراد الفوري، واحتكار الدولة التجاري، والتشدد في توزيع الصرف الأجنبي، وأسعار الصرف المتعددة.^{٢٩} وقد تم تأييد هكذا تصريح من قبل دراسات حالة تجريبية في المنطقة، مع دراسة للإسكوا تبين أن المصدرين العرب غالبا ما كانوا يتعرضون للمضايقات من الأنظمة البيئية المتشددة وغيرها من القواعد في الدول العربية أكثر من الاتحاد الأوروبي نفسه. وتعد مسألتنا النفاذ إلى المعلومات والقيود الجمركية في هذه الدراسة من الحواجز التجارية غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية.^{٣٠}

²⁷ Economic Research Forum (ERF), *Economic Trends in the MENA Region*, p.58, <http://www.erf.org.eg/html/trends02.asp>

28

29

³⁰ ESCWA, *The Impact of Environmental Regulations on Production and Exports in the Food Processing, Garment and Pharmaceutical Industries in Selected ESCWA Member Countries*, United Nations, New York, E/ESCWA/Ed/2001/14, 25 October 2001, p. 41.

الجدول الثالث: تصدير البضائع في الشرق الأوسط بحسب الوجهة، ٢٠٠٣ (مليار دولار ونسبة مئوية)^{٣١}

التغيير السنوي للنسبة				الحصة		القيمة	
٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٩٥-٠٠	٢٠٠٣	١٩٩٥	٢٠٠٣	
١٩	٢	٨-	١٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٩٨,٧	العالم
٢٢	٤-	١١-	١٥	٤٨,٦	٤٦,٩	١٤٥,٢	آسيا
٢٦	٨-	١٠-	١١	١٧,٤	١٩,٧	٥١,٩	اليابان
٢٠	٢-	١١-	١٧	٣١,٢	٢٧,٢	٩٣,٣	غيرها
١٩	٥-	١٥-	٩	١٦,٠	٢١,٦	٤٧,٧	أوروبا الغربية
١٩	٦-	١٦-	٩	١٤,٢	١٩,٢	٤٢,٣	الاتحاد الأوروبي (١٥)
٢٣	٧-	٥-	٢٠	١٥,٥	١١,٤	٤٦,٣	أميركا الشمالية
٧	٧	٢-	١١	٧,٣	٧,٧	٢١,٩	داخل الشرق الأوسط
١٩	١٣-	٤-	١٥	٣,٥	٣,٥	١٠,٤	أفريقيا
٢	٩-	٥-	١	٠,٩	٢,٠	٢,٨	أميركا اللاتينية
١٥	١٤	١٣	٥-	٠,٨	١,٤	٢,٥	أوروبا المتوسطية والشرقية، دول البلطيق، بلدان رابطة الدول المستقلة
٢١	٥-	١٠-	١٤	٨٥,٤	٨٦,٨	٢٥٥,٠	التجارة بين الأقاليم

المصدر: منظمة التجارة العالمية

٢. الاستثمار

لا تزال المنطقة العربية ضعيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلة أقل من ٠,٢% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (أنظر الرسم الثالث أدناه للمناطق الفرعية، والمرفق للتفاصيل عن البلدان). وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب حوالي نصف الـ ٨ مليار دولار، بتصدر دولة المغرب. وتستمر منطقة الخليج والشرق على وجه الخصوص بالمعاناة من تأثيرات عدم الاستقرار مع ارتفاع متواضع في الاستثمار الأجنبي المباشر. ونال السودان تقريبا مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل الدول العربية نمواً، ويعود الأمر إلى شركات شمالية تبحث عن البترول. في الواقع، "إن تدفق الاستثمار الأجنبي الحر في المنطقة أتى بمعظمه على شكل استخراج الموارد أو سعي الأسواق إلى الاستفادة من موارد المنطقة الطبيعية"^{٣٢} وتم توجيه غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تعتمد على النفط (كمناطق الخليج) نحو اكتشاف البترول وتكريره، ومؤخراً نحو الصناعات التحويلية المتعلقة بالبترول كالمواد الكيماوية والبتروكيماوية. وفي حالة المملكة العربية السعودية، يأتي أكثر من ٨٥% من إجمالي الاستثمار في قطاع إنتاج الكيماويات والمنتجات البترولية من الخارج.^{٣٣} أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة العربية، يبدو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً من ذلك الحاصل في الدول المنتجة للنفط ويبقى مرتبطاً بشكل وثيق بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي (بما فيه مخططات التخصيص). وتجذب مصر على سبيل المثال نسبة جيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في قطاعات معينة كالصيدلة وصناعة السيارات والاتصالات السلكية واللاسلكية.^{٣٤}

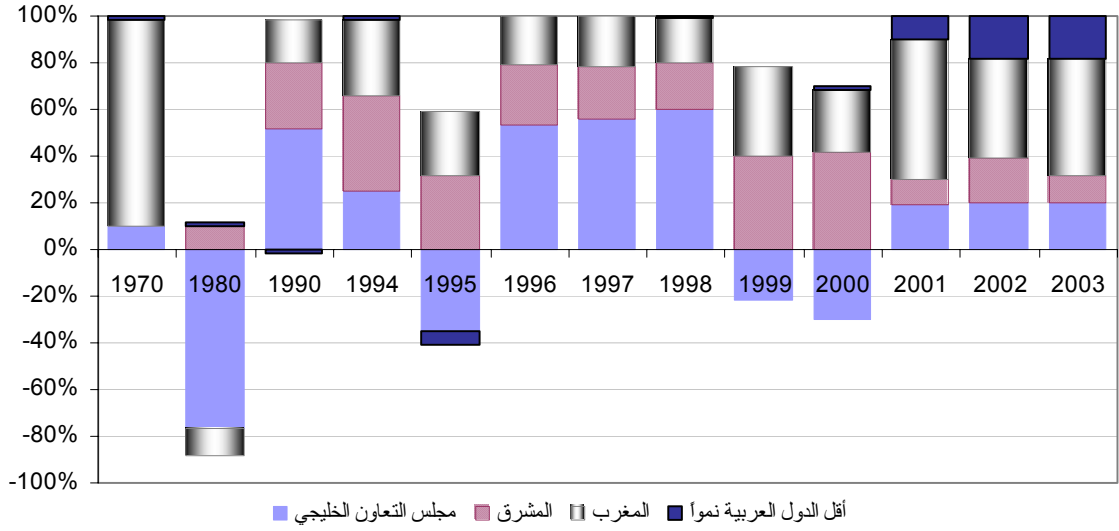
³¹WTO, International Trade Statistics 2004, http://www.wto.org/english/res_e/statistics_e/its2004_e/its04_byregion_e.htm

³²ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries*, E/ESCWA/ED/1999/17, United Nations, New York, 1999, p. 61.

³³ A-M. M. Abdel-Rahman, "Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia" in ESCWA and Arab Planning Institute (API), *Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the Expert Group Meeting, Beirut, 25-27 September 2001*, United Nations, 2002, p. 104.

³⁴ ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment*, op.cit., p. 33.

الرسم الثالث: حصة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وفقا للمنطقة والزمن



المصدر: حسابات المؤلفين المبنية على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠٠٣

٣. التجارة الإقليمية والتكامل

بالرغم من ضعف مستوى التجارة الداخلية العربية، تقوم الدول العربية بصياغة اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف إقليمية وثنائية على أمل زيادة مستوى التكامل الإقليمي (الذي يشكل الموضوع الأساسي للمناقشات الاقتصادية الإقليمية على مدى العقد الماضي). ومن ضمن هذه الاتفاقيات ما يلي:

- اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) – التي تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول العام ٢٠٠٥ بين الخمس عشرة دولة عربية الموقعة على الاتفاقية، ويتم تنظيمها برعاية جامعة الدول العربية.
- منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية (EMFTA) – التي تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول العام ٢٠١٠ بالارتكاز إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية الثانية الحاصلة بين الاتحاد الأوروبي وعشر دول متوسطية شريكة، من بينها ثمان دول عربية (الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر والمغرب).
- اتفاقية أغادير – وهي اتفاقية إقليمية فرعية تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن وتونس ومصر والمغرب بحلول العام ٢٠٠٦ وإتمام الجهود لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية.
- منطقة التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي – التي تلغي التعريفات الجمركية على الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتكتمل باتحاد جمركي من شأنه أن ينسق التعريفات الجمركية بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- اتحاد المغرب العربي – الذي يسعى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، ولكنه في حالة ركود منذ سنوات.
- السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) – وقد أنشئت في العام ١٩٩٣، وتسعى إلى تعزيز التكامل التجاري والاقتصادي بين ١٩ دولة أفريقية صحراوية فرعية، من بينها دولتين عربيتين. والدول الأعضاء فيها هي أثيوبيا، أريتريا، أنغولا، أوغندا، بوروندي، تانزانيا، جزر سيشيل، جزر القمر، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلندا، السودان، جمهورية الكونغو، كينيا، مالاوي، مدغشقر، موريتيوس، ناميبيا.
- مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط – وتتضمن العنصر التجاري وترتكز على الاتفاقيات التجارية الثنائية التي وقعت عليها كل من الأردن (٢٠٠٠) والمغرب (٢٠٠٤) مع الولايات المتحدة الأميركية. كما تجري المفاوضات التجارية الثنائية مع كل من البحرين وعمان.

- الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية – وقد تم عقدها بين مجموعة من الدول العربية بما فيها، لبنان وسوريا، والأردن وسوريا، ولبنان والمملكة العربية السعودية، والمغرب والجزائر، وتجري المفاوضات بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي.

وأخذت المفاوضات في منظمة التجارة العالمية العلم بانتشار الاتفاقيات التجارية التي يتم توقيعها في العالم، الأمر الذي يثير الفلق حيال إذا ما كانت هذه الظاهرة العالمية تعمل على تقدم التحرر التجاري والاستثمار أم تعيقه. إلا أنه تم النظر في العديد من هذه التدابير التجارية بروح تعزيز تكامل إقليمي أعظم بين الدول العربية، الأمر الذي يتم التشجيع عليه كوسيلة لتنسيق السياسات الإقليمية حول مسائل متعددة كالتناسق بين المعايير الفنية وإجراءات تقييم التوافق، التي بدورها تستطيع تسهيل التجارة. إلا أنه في الحقيقة ما زال التكامل الاقتصادي الإقليمي محدوداً.

كما أخذت منظمة التجارة العالمية العلم بدور الاستعراضات البيئية في النظر في التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لهذه الاتفاقيات التجارية وما تقدمه من معلومات للمفاوضات وصنع القرارات. وقد قامت بعض الاتفاقيات التجارية المتواصلة في المنطقة بتطبيق هذه الأداة على المستويين الإقليمي والثنائي، بالرغم من أن الدافع للقيام بهذه الاستعراضات أتى من أوروبا أو الولايات المتحدة الأميركية. وفيما يلي لائحة بهذه الاستعراضات:

- تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية (SIA-EMFTA) وتقييم التأثير على الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: وقد قام بتحضيرهما مجموعة من المؤسسات بالتشاور مع أصحاب المصلحة وبرعاية المفوضية الأوروبية. ويقضي عمل تقييم التأثير على الاستدامة بتوفير المعلومات للمفاوضات، إلا أن تقييم التأثير على الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية يتم استخدامه أيضاً لتقديم العون للمفوضية الأوروبية لتحديد آليات من شأنها أن تخفف من وطأة التأثيرات السلبية المحتملة لمنطقة التجارة الحرة الأوروبية-المتوسطية على التنمية المستدامة في البلدان المتوسطية الشريكة.
- الاستعراض البيئي لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن والاستعراض البيئي لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب: اللذين تم طلبهما بأمر تنفيذي أميركي (رقم ١٣١٤١) من أجل إعلام المفاوضات. ويتم تحضير استعراضات مشابهة ضمن سياق الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. إلا أن هذه الاستعراضات تركز على التأثيرات البيئية للاتفاقيات التجارية المقترحة على الولايات المتحدة، ودرجة محددة تركز على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة بنتيجة منطقة التجارة الحرة في الدول الشريكة.

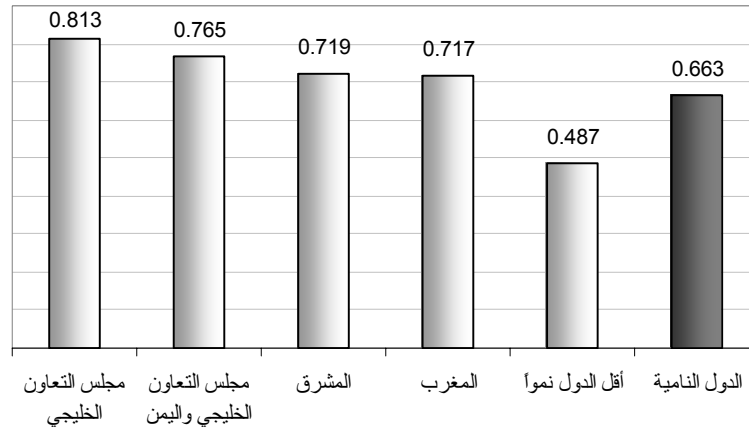
بالإضافة إلى ذلك، قامت العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية بدعم التحضير لتقييم التأثير القطاعي وتقييم التأثير البيئي للاتفاقيات التجارية الإقليمية في منطقة المتوسط. واتفقت هذه الدراسات بشكل عام على التفكك الاقتصادي الناتج عن التحرر التجاري المتزايد في المنطقة، خاصة في قطاعات النسيج والألبسة والزراعة والصناعة الزراعية. بالإضافة إلى الحاجة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمزارعين على النطاق الصغير والمجموعات والفئات الضعيفة، لمواجهة التحديات التي يلقيونها من منافسة الواردات المتزايدة والطلب النامي على المنتجات التي تواجه معايير بيئية وصحية متشددة.^{٣٥}

باء- لمحة اجتماعية

وفقا للبنك الدولي، في حين ٢,٤% فقط من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال آسيا يعيشون في فقر مطلق بمدخول دون دولار واحد في اليوم، إلا أن الواقع مغاير إذ يرتفع عددهم إلى ٢٣% بمدخول دون دولارين في اليوم. وقد انعكس تقلص نسبة الفقر الذي حصل في الثمانينات خلال التسعينات بالرغم من واقع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في المنطقة.^{٣٦} بالإضافة إلى ذلك، لم يحصل أي تقلص مذكور، خلال العقد الماضي، بنسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص في التغذية في المنطقة العربية، واستنتج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المنطقة لن تبلغ أهداف الألفية للتنمية بتخفيض نسبة الجوع إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥ (بالرغم من التقدم الحاصل في المملكة العربية السعودية والسودان وسوريا والكويت ومصر). ومع هذا، إن سوء التغذية لا يشكل مشكلة مهمة في المنطقة العربية (نظرا للروابط العائلية القوية والشبكات الاجتماعية والدينية الواسعة)، مع الاستثناء الملحوظ للسودان والصومال والعراق وموريتانيا واليمن.^{٣٧}

ووفقا لدليل التنمية البشرية، إن أداء الدول العربية مجموعة أسوأ من معدل الدول النامية (أنظر إلى المرفق). ففي حين يبدو أداء الدول العربية أفضل من أداء جنوب آسيا والصحراء الفرعية الأفريقية، إلا أنها وراء كل من أميركا اللاتينية وشرق آسيا.^{٣٨} لكن هناك فرق ملحوظ بين المناطق الفرعية (أنظر الرسم الرابع أدناه). فمن الواضح أن منطقة الخليج، التي تتميز بنسبة سكان منخفضة نسبيا وبتركيز مرتفع لثروة الموارد الطبيعية، تملك ترتيبا أعلى لدليل التنمية البشرية من منطقتي المشرق والمغرب.

الرسم الرابع: قيمة دليل التنمية البشرية العربية وفقا للمنطقة الفرعية (مقارنة مع معدل الدول النامية)



المصدر: بناء لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢

وكما يظهر الرسم الخامس أدناه، يتدرج دليل التنمية البشرية من قيم مرتفعة في دول الخليج القليلة السكان، أي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت، إلى قيم أدنى في دول الخليج الأكثر سكانا أي عمان والمملكة العربية السعودية. وتتساوى بلدان المغرب مع بلدان المشرق. وكما هو متوقع، تنحدر أقل الدول العربية نمواً إلى أسفل السلم.

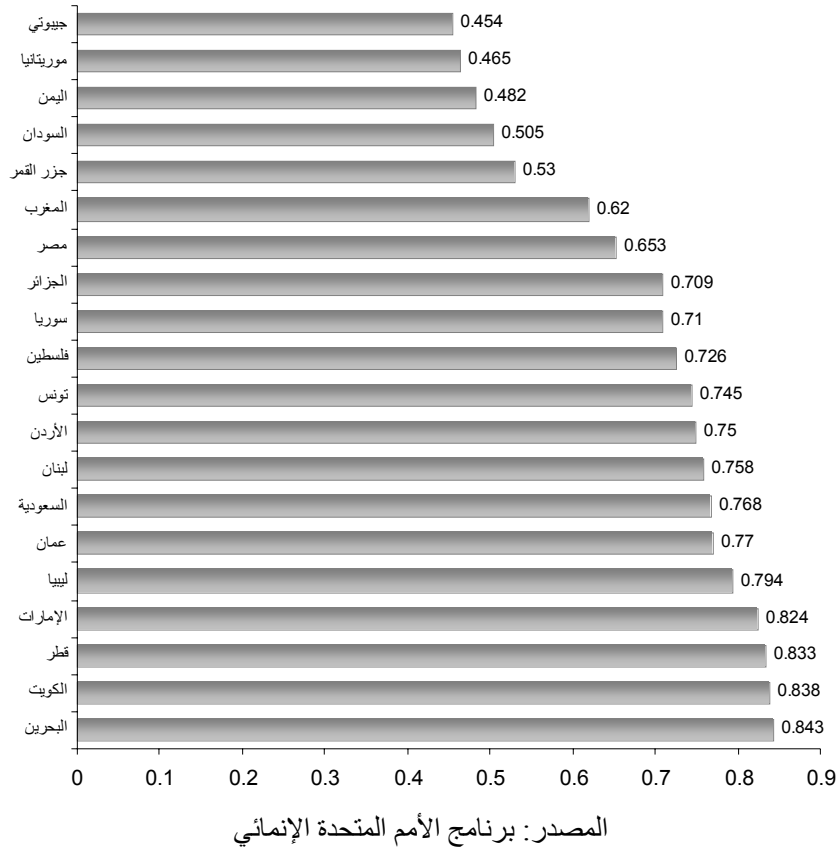
³⁶ World Bank, "Middle East and North Africa Region Strategy Paper", June 2004, p.2.

[http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/MNA+Strategy/\\$File/MNA+Strategy+2004.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/MNA+Strategy/$File/MNA+Strategy+2004.pdf)

³⁷ United Nations Development Program (UNDP), "The Millennium Development Goals in Arab Countries", pp.5-6, http://www.undp.org/mdg/ArabRegionalReport_english.pdf.

³⁸ UNDP, Arab Human Development Report 2002 (New York: United Nations), p. 25.

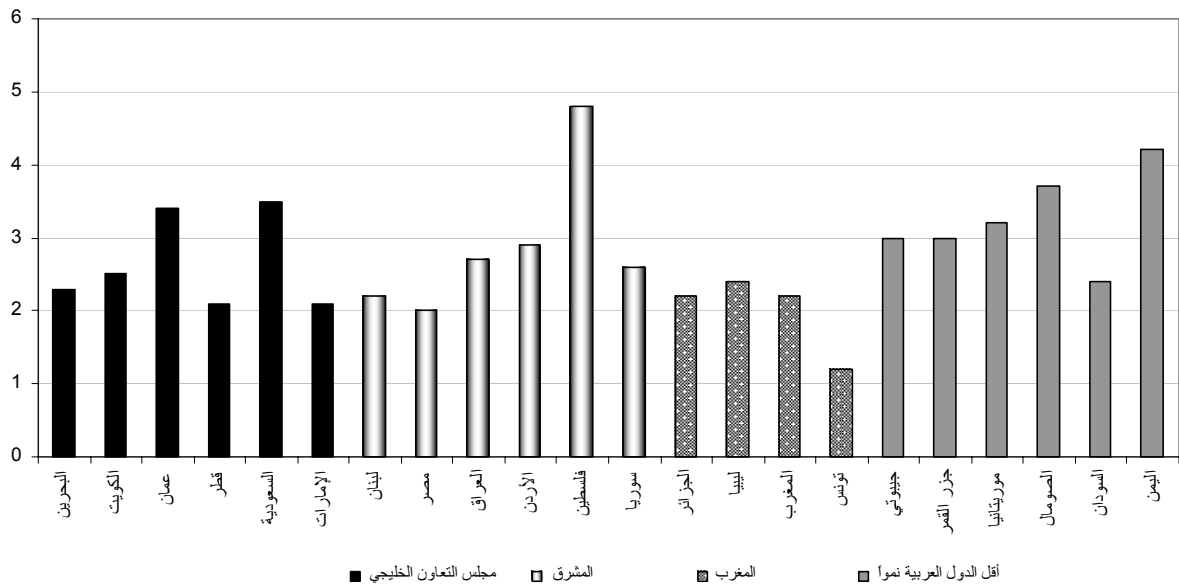
الرسم الخامس: دليل التنمية البشرية في البلدان العربية



الاتجاهات الديمغرافية والعمالة ودور المرأة في المنطقة العربية

في العام ٢٠٠٠، سكن المنطقة العربية حوالي ٣٠٠ مليون نسمة، أي حوالي ٥% من إجمالي سكان العالم، وشكل سكان مصر (٦٨ مليون) النسبة الكبرى أو ما يعادل شخص واحد لكل أربعة في الدول العربية الأخرى. يلي مصر الجزائر والسودان (٣٠ و ٣١ مليون نسمة)؛ في حين يقل عدد سكان البحرين وجيبوتي وقطر عن المليون نسمة.^{٣٩} ومن ناحية النمو السكاني، تسجل المنطقة العربية أعلى النسب في العالم، باستثناء تونس التي تسجل نسبة ١,١% من النمو السكاني أي أقل من المعدل العالمي الذي يبلغ ١,٤%.

الرسم السادس: معدلات النمو السكاني السنوي في الدول العربية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢

تتميز المنطقة بالنمو السكاني السريع والانخفاض النسبي لمعدلات مشاركة اليد العاملة (بالرغم من نموها)، وخاصة بين النساء. وفي ما تستمر معدلات نمو اليد العاملة بالارتفاع بمعدل ٣,١% بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، ما زال قطاع الزراعة - وهو قطاع غير نظامي تنظمه الوحدات العائلية - أكثر القطاعات استيعاباً لليد العاملة في المنطقة العربية. إذ تبلغ نسبة اليد العاملة في قطاع الزراعة في مصر واليمن على سبيل المثال ٤٠% و ٦٠% من إجمالي اليد العاملة.^{٤٠} أما بالنسبة لأسواق العمل الحضرية، هناك ثلاثة أنواع من العمالة: الإدارة العامة، التوظيف الرسمي في مؤسسات القطاع العام، والنشاطات الخاصة غير الرسمية. إلا أنه مرة أخرى هناك صورة كئيبة تمثل البطالة السائدة بين الشباب، والتي تبلغ حوالي ٢٦% وهي من أعلى نسب العالم، وأكثر من ٣١% من البطالة في صفوف النساء. وفي الواقع، "تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحدياً كبيراً بالنسبة لغيرها من المناطق في الحاجة إلى خلق فرص عمل للداخلين الجدد،"^{٤١} وذلك نظراً إلى أن متوسط المعدل السنوي لدخول العاملين الجدد إلى القوة العاملة في المستقبل المنظور يبلغ ٤ ملايين عامل.

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً آخر للبطالة خلال العام ٢٠٠٣. وفي الواقع، بمعدل بطالة ١٢,٢% (أي ارتفاعاً من ١١,٩% في العام ٢٠٠٢) تكون المنطقة قد شهدت أعلى نسبة بطالة في العالم.^{٤٢} الأمر الذي أتى نتيجة عملية إعادة بناء العمالة في القطاع العام وارتفاع معدل نمو القوة العاملة. ومن الأسباب الأخرى لارتفاع نسبة البطالة، السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً لزيادة حصة المواطنين في قوى العمل، الأمر الذي يستبعد العمال الأجانب الذين غالباً ما يكونون من الدول العربية المجاورة. وترتفع نسبة البطالة في صفوف المرأة العربية بشكل كبير، بمعدل وسطي يتعدى ١٦,٥% في المنطقة.

وهناك نتائج متفاوتة في ما يتعلق بالدول العربية التي تشجع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالرغم من التحسن النسبي الحاصل في غالبية البلدان العربية، ما زالت المرأة غير ممثلة في الحكومة. إذ تحتل المرأة العربية ما معدله ٥% من

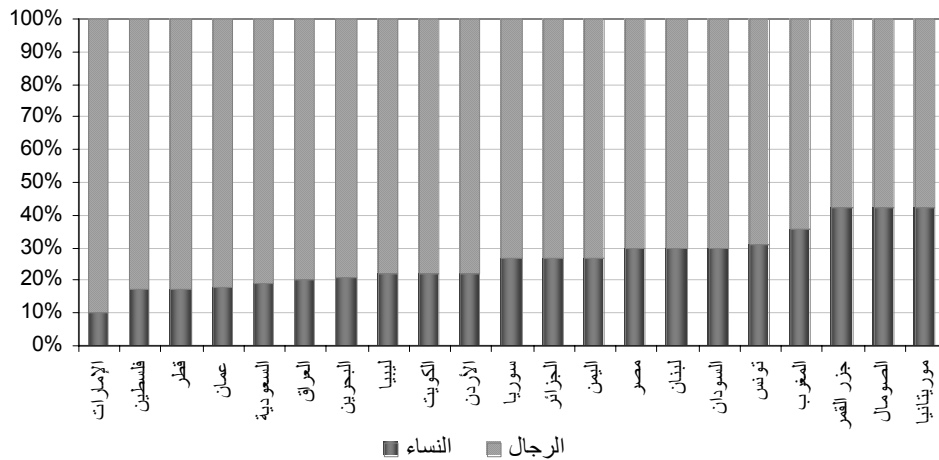
⁴⁰ WRI, "Earth Trends", op.cit.

⁴¹ World Bank, "Middle East and North Africa Region Strategy Paper", June 2004, p.3. [http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/MNA+Strategy/\\$File/MNA+Strategy+2004.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/MNA+Strategy/$File/MNA+Strategy+2004.pdf)

⁴² ILO, *Global Employment Trends*, January 2004, p.2, <http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/download/trends.pdf>

المقاعد البرلمانية، مع نسبة مشاركة تتراوح بين ١٢% كأعلى نسبة في تونس إلى ١١% في جيبوتي والمغرب إلى أدنى نسبة ٠% في الإمارات والبحرين والكويت.^{٤٣} نظرا لحصة المرأة العربية في إجمالي نسبة القوة العاملة في العالم العربي، هناك علاقة عكسية بين مستويات الدخل ومشاركة المرأة، فحصة المرأة هي الأقل في منطقة الخليج (بمعدل أقل من ٢٠%)، في حين أنها الأعلى في بعض أقل الدول العربية نمووا كالصومال وموريتانيا (بأكثر من ٤٠%). وبالنسبة لمنطقة المشرق والمغرب فمعظم دولها هي في مكان ما في الوسط. بالإجمال، في العام ٢٠٠١، قدرت مشاركة المرأة في الاقتصاد العالمي بـ ٥٥,٢%، مع نسبة ٧٠% في شرق آسيا والهادئ، ٤٣,٦% في جنوب آسيا، و ٤٢% في أميركا اللاتينية والكاريبي. وبشكل عام، شاركت المرأة العربية في العام ٢٠٠١ في الاقتصادات الوطنية للمنطقة العربية بنسبة متواضعة بلغت ٢٩%.^{٤٤} وبالمجمل، وفقا للبنك الدولي، ما زال التقييم سلبيا: "لا يتم تمكين المرأة لتحسين مستوى حياتها وعائلتها".^{٤٥}

الرسم السابع: حصة الرجل والمرأة في مجموع القوة العاملة (٢٠٠٠)



المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات إحصاءات العمل (LABORSTA)

جيم- لمحة بيئية

تتميز منطقتا المشرق والخليج بمشكلة الرعي الزائد للأراضي، والاستخدام غير الكفوء للموارد المائية، والتوترات السياسية، والإعانات للمزارعين. وقد قادت كل هذه الأمور إلى إلحاق الأذى الكبير بأراضي المنطقة الهشة وقد تم تصنيف أكثر من ٨٠% من الأراضي في منطقة الخليج كأراضي "متدهورة" نتيجة التعرية بعامل الرياح. ومن المشاكل الرئيسة الأخرى ملوحة الأرض، ونتيجة لها تعتبر اليوم أكثر من ٤٠% من أراضي منطقة المشرق والخليج أراضي "متدهورة".^{٤٦}

وفي ما يتعلق بالتنوع البيولوجي، تملك المنطقة العربية تنوعا واسعا للنظامين الإيكولوجيين الأرضي (الغابات والمزارع والصحاري) والمائي (المستنقعات الاصطناعية، والأراضي الوحلية، والشعاب المرجانية، والمياه الحلوة). وهناك حوالي ٨٠٠ فصيلة وعائنية في المنطقة، مع مواقع ساخنة، كجزيرة سقطرا في اليمن الغنية بالتنوع البيولوجي المستوطن؛ في حين تضم

⁴³ UNDP, Arab Human Development Report 2003 (New York: United Nations), p.203.

⁴⁴ ESCWA, "Where do Arab Women Stand in the Development Process: A Gender-Based Statistical Analysis" (New York: United Nations, 2004), E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1(12 January 2004), <http://www.escwa.org.lb/information/publications/sdd/docs/sdd-04-booklet.1.pdf>

⁴⁵ World Bank, "Middle East and North Africa Region Strategy Paper", op.cit., p.2.

⁴⁶ UNEP, GEO-3, "Fact Sheet: West Asia", <http://www.unep.org/GEO/pdfs/GEO-3%20Fact%20Sheet%20%20West%20Asia.pdf>

البحر الإقليمية أكثر من ١,٢٠٠ فصيلة من الأسماك، وأكثر من ٣٠٠ فصيلة من المرجان.^{٤٧} إلا أن عددا كبيرا من هذه الفصائل مهدد نتيجة التلوث الصناعي ومخلفات السفن، خاصة في الخليج العربي ومنطقة البحر الأحمر.

في ما يتعلق بغطاء الغابات، غطى منطقة المغرب أكثر من ٧٧ مليون هكتار من الغابات في العام ١٩٩٠، ولكن بعد عقد من الزمن تقلصت المساحة بحوالي ١٠ مليون هكتار. واختبرت منطقنا الخليج والمشرق انخفاضا متواضعا في غطاء الغابات خلال التسعينات، بالرغم من الجهود المبذولة لرد خطر تدهور الأراضي وعوامل التصحر من خلال مبادرات إعادة زرع الغابات. وفي ما يتعلق بالنسبة المئوية للأراضي المغطاة بالغابات والأراضي الحرجية، شهدت منطقنا المشرق والمغرب تحسنا خفيفا خلال المرحلة الممتدة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٤ (من ١,١ إلى ١,٢ ومن ٦,٨ إلى ٧,٠ % بالتتالي)، في حين ارتفع عدد المناطق المحمية بشكل ملحوظ من العام ١٩٧٠ حتى العام ٢٠٠٢ (من ٩ إلى ١٩، ومن ٣٠ إلى ٩٢ بالتتالي). وشهدت منطقة الخليج تراجعاً خطيراً بمجموع الغابات والأراضي الحرجية (من ٢,٠ إلى ١,٤ على مدى الفترة نفسها)، بالرغم من أنها دعمت أيضاً الارتفاع العظيم في نسبة الأراضي المحمية (من ١ إلى ٣٥).^{٤٨}

١. المياه والطاقة

تعد المياه من الموارد المرتفعة الإشحاح في المنطقة، وما زالت أكثر من ٨٠% من المياه تستخدم لغايات زراعية. وتشكل على الأقل ثمانية دول من المنطقة العربية من بين الدول الـ ١٥ في العالم التي تعاني من شح في الموارد المائية.^{٤٩} ويتعدى الطلب على المياه على العرض بكثير كما تفوق كمية استخراج المياه الجوفية النسب المستدامة للسحب. الأمر الذي يؤدي إلى نتائج كارثية في بلدان كلبان حيث ارتفعت نسبة ملوحة الأراضي الجوفية من ٣٤٠ ملغ بالتر الواحد إلى ٢٢٠,٠٠٠ ملغ بالتر في السنوات الأخيرة، وذلك عائد إلى دخول مياه البحر الناتج عن عمليات الضخ غير القانونية والزائدة عن حدها.^{٥٠} ولا تزيد نسبة موارد المياه العذبة المتجددة في المنطقة عن ١,٠٠٠ متر مكعب في السنة للفرد الواحد، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر إلى ٥٧٠ متر مكعب في السنة بحلول العام ٢٠٢٥ نتيجة لزيادة الطلب وتضاؤل العرض.^{٥١} وتملك خمسة بلدان من أصل سبعة بلدان من بلدان منطقة الخليج مؤشرا للإجهاد المائي (نسبة مئوية للمياه المستخدمة من المياه المتوفرة) أعلى من ١٠٠%.

إن القوى المحركة الأساسية للمشاكل المائية في المنطقة هي الانتشار السريع للسكان، والنمو والمنافسة المتسارعين حول المياه في المدن وفي القطاعين الصناعي والزراعي، والسياسات والممارسات غير الفعالة للموارد المائية، بالإضافة إلى الأمطار غير المنتظمة، والوضع الأمني والسلمي الإقليمي الشديد التقلب. وقد أدى الطلب الزائد للدول المشاطئة العليا على الموارد المائية المشتركة إلى تقلص حصة الدول العربية السفلى، كما هو الحال في سوريا والعراق خاصة.^{٥٢}

ويتفاقم الوضع بواقع أن قرابة ٨٠% من الموارد المائية المتجددة سنوياً في منطقة الإسكوا تنساب خارج المنطقة (حوالي ١٧٦ مليار متر مكعب وفقاً لإحصاءات العام ٢٠٠٠).^{٥٣} وتستطيع هذه الموارد المائية العابرة للحدود أن تغطي ٧٠% من

⁴⁷ UNEP, GEO-3, p. 143, http://geocompendium.grid.unep.ch/geo3_report/pdfs/Chapter%202%20Biodiversity.pdf

⁴⁸ UNEP, Geo-3 Data Compendium, http://geocompendium.grid.unep.ch/data_sets/biodiversity/sreg_biodiv_ds.htm

⁴⁹ () () () : () () () () ()

United Nations, "The United Nations World Water Development Report," 2003, p.74

⁵⁰ UNEP, GEO-3, "Fact Sheet: West Asia", op.cit.

⁵² CAMRE, ESCWA, UNEP, *World Summit on Sustainable Development Progress Report for the Arab Region*, 2001, p.23.

⁵³ ESCWA, *World Summit on Sustainable Development Assessment Report for the ESCWA Region*, New York: United Nations, 2002, E/ESCWA/ENR/2002/19, p. 33.

سكان منطقة الإسكوا وتدعم مستخدمي المياه الزراعيين والصناعيين والبلديات، بالإضافة إلى الأنظمة الإيكولوجية الإقليمية. إن الإدارة الفعالة للموارد المائية المشتركة لأمر حاسم لضمان الصحة والرعاية الاجتماعية وسبل حياة سكان المنطقة والبيئة.^{٥٤}

وفي ما يتعلق بإنتاج الطاقة واستهلاكها، يظهر الجدول الرابع أدناه ارتفاع معدل إنتاج الطاقة واستهلاكها في البلدان الغنية بالنفط في منطقة الخليج والمغرب.

الجدول الرابع: مؤشرات المياه والطاقة في بلدان عربية مختارة^{٥٥}

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للعام ١٩٩٩ ^{٥٦}	استهلاك الطاقة للعام ١٩٩٩ بكوادريليون وحدة حرارية (بي تي يو)	إنتاج الطاقة للعام ١٩٩٩ بكوادريليون وحدة حرارية (بي تي يو)	الميزان المائي (متر مكعب للفرد الواحد)	الموارد المائية المتجددة (متر مكعب للفرد الواحد)	
٥,٥٢	٠,٣٧	٠,٤١	٢٥٩-	٢٠٦	البحرين
٢٣,٤٢	١,٣١	٦,٠٦	٣٣٢	٥١٢	الجزائر
٠,٤٩	٠,٠٢	٠	٥٠٠	٥٢٠	جيبوتي
١,٢٢	٠,٠٧	٠,١٣	٢٥١٧	٣١٥٠	السودان
١٣,٠٢	٠,٨١	١,٥١	٧٧٤	١٧٩١	سوريا
٢١,٦٦	١,١٦	٥,٤٨	١٣٢١	٣٦٨٨	العراق
٤,٢٢	٠,٢٣	٠,٠١	١٠٢١	١٤٦٥	لبنان
١١,٣٣	٠,٥٨	٣,١٠	٧٦٩-	١١١	ليبيا
٣٣,٤٩	٢,٠٢	٢,٧٢	١٣	٩٢٦	مصر
٧,٦١	٠,٤١	٠,٠٢	٦٧٤	١١١٠	المغرب
٧٣,٩٣	٤,٣٤	١٩,٦٤	٩٠٦-	١٣٤	السعودية
٠,٨٥	٠,٠٥	٠	٤٠٩٠	٥٠١٣	موريتانيا
٢,٥٢	٠,١٤	٠,٨٥	٣٢	٢٨٣	اليمن
٢٦٨,٤٠	١٥,٥٩	٥٥,٥٧	-	-	إجمالي المنطقة العربية

المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وألفت دراسات جديدة قام بها البنك الدولي الضوء على كلفة مجمل التدهور البيئي لإجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول العربية. ويظهر الجدول الخامس أدناه أن التدهور البيئي يكلف متوسط معدل ٤,٣% من إجمالي الناتج المحلي في الدول الست المعنية المدروسة. فتلوث الهواء في مصر وحده يكلف حوالي ٢,١% من إجمالي ناتجها المحلي، أو ما يعادل ١,٧ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٣.^{٥٧} ولسوء الحظ، لم يتم إيلاء الاهتمام الكامل لهذه الأرقام المنذرة، ولا حتى بدأ صانعو القرار في المنطقة العربية بمواجهة هذه المسألة بجدية.

⁵⁴ ESCWA, *The Potential Role of ESCWA in Conflict Resolution and Management of Shared Water Resources*, ESCWA/SPDP/WIT working paper, August 2003.

⁵⁵ UNDP, *Arab HDR 2002*, op.cit., Tables 12-13, pp. 150-1.

الجدول الخامس: إجمالي التكلفة المقدرة للتدهور البيئي (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)⁵⁸

الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	
٠,٦١	٠,٥	١,٢	١,٣	٠,٦	١,٢	٠,٥	الأرض
٠,٨	٠,٦	٠,٩	١,٢	١,٠	٢,١	١,٠	الهواء
١,٢	٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,١	١,٠	١,٢	المياه
٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,١	٠,٧	٠,٣	٠,٥	المناطق الساحلية
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١>	٠,٢	٠,٥	النفائيات
٢,٨	٢,١	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٤,٨	٣,٧	المجموع التقريبي
١,٠	٠,٦	١,٢	١,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٩	البيئة في العالم
٣,٨	٢,٧	٤,٨	٤,٧	٣,٩	٥,٤	٤,٦	المجموع

المصدر: البنك الدولي/ برنامج البحر الأبيض المتوسط للمساعدة الفنية البيئية (METAP)

٢. الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة

يبين الجدول السادس أدناه أن الدول العربية بالإجمال، باستثناء بروتوكول كيوتو وكارتاخينا (للسلامة البيولوجية) واتفاقية بازل، سعت إلى عقد اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف متعلقة بالتجارة، بالرغم من أن تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات يبقى ضعيفاً. وبالإجمال، تشهد الدول العربية القليل من المتابعة لتنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني بسبب الافتقار إلى الموارد، والإرادة السياسية والمجتمع المدني الضعيف والمنقسم (بما فيه الإعلام) الذي لا يملك بعد القدرة على أن يكون بمثابة الحارس.

الجدول السادس: التصديق على أهم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والبيئة وفقا لبلدان عربية مختارة (١٩٨٥-٢٠٠٠)⁵⁹

البلد	بروتوكول مونتريال	اتفاقية بازل/حظر بازل	معاهدة حول التنوع البيولوجي/بروتوكول كارتاخينا	اتفاقية تغير المناخ/بروتوكول كيوتو	اتفاقية ستوكهولم	معاهدة التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات البرية (CITES)
الأردن	X	X/X	X/X	X/X	X	X
الإمارات العربية المتحدة	X	-/X	-/X	X/-	X	X
البحرين	X	-/X	-/X	-/X	-	-
السعودية	X	-/X	-	-	-	-
السودان	X	-/-	-/X	X/X	-	X
سوريا	X	X/X	X/X	-/X	-	X
عمان	X	X/X	X/X	-/X	X	-
قطر	X	X/X	-/X	-/X	X	X
الكويت	X	-/X	-/X	-/X	-	X
لبنان	X	-/X	-/X	-/X	X	-
مصر	X	X/X	X/X	-/X	X	X
موريتانيا	X	-/X	-/X	-/X	-	X
اليمن	X	-/X	-/X	X/X	X	X

المصدر: مواقع منظمة التجارة العالمية والإسكوا وأمانة الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على الإنترنت

٣. إدارة شؤون البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية

تطورت التدابير المؤسسية لإدارة الشؤون البيئية في المنطقة العربية على مدى العقد الماضي، وأصبحت مبنية بشكل مرتفع على قدرتها على مواجهة العديد من المسائل التي تدخل ضمن إطار التنمية المستدامة. إلا أن القدرات البشرية والتنسيق المؤسسي والموارد المالية بقيت محدودة بالرغم من تطور المؤسسات. وكما في الكثير من البلدان، واجهت المنطقة أيضا تحديات مرتبطة بالانتقال من نهج للإدارة البيئية مرتكز على القطاع إلى نهج متعدد القطاعات، وهو في غاية الأهمية لمعالجة مسائل معقدة تتعلق بالتنمية المستدامة كالتجارة والبيئة.⁶⁰

وقد برزت مؤسسات جديدة في المنطقة العربية، على المستويين الوطني والإقليمي على حد سواء، وأهمها إنشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (كامري) من قبل جامعة الدول العربية في العام ١٩٨٧. وشكل كامري المنتدى السياسي الأول من نوعه لتناول المسائل البيئية في المنطقة. وخلال التسعينات، تم إنشاء اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية (JCEDAR) كهيئة استشارية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وعضوية هذه اللجنة المشتركة هي عضوية حكومية وغير حكومية في الوقت عينه، وتشمل ممثلين عن الوكالات الوطنية البيئية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات القطاع الخاص والمنظمات الإقليمية. إلا أن نجاح هذه المؤسسات في تقديم التنمية المستدامة الإقليمية يواجه صعوبة تنسيق الجهود الرامية إلى التنمية المستدامة بين القطاعات والوزارات على المستوى الوطني.

وظهرت التغيرات الحاصلة في وجهات النظر والمفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية في الإعلانات الصادرة بعد المنديات الإقليمية.^{٦١} وقد تطور وتوسع نطاق المواضيع التي شملتها الإعلانات الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة على مدى العقد الماضي. وفي حين مازال توجيه المواضيع مركزا على بناء المؤسسات، وبناء القدرات، وإدارة الموارد الطبيعية، والتعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا والتمويل، تقوم التصريحات الحديثة بإيلاء الاهتمام الأكبر للمساائل الاقتصادية (التحرير التجاري)، والمسائل الدولية (الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، الديون والتمويل) ونهج المشاركة في التنمية المستدامة (المراة، الشباب).^{٦٢} الأمر الذي يدل على الخطوات الإيجابية نحو التفكير المتكامل بشأن مسائل التنمية المستدامة، بما فيها العلاقة بين التجارة و البيئة.

ألف- تطور الالتزامات التجارية والبيئية في المنطقة العربية

- المرحلة الأولى (من أوائل حتى منتصف التسعينات): محصورة بالوعي بشأن المسائل التجارية والبيئية وصلاتها. ويبرز هذا عبر الانقطار إلى المشاركة الرسمية لمعظم الدول العربية في مندييات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية (GATT/WTO)، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة في الواقع، باستثناء بعض المتخصصين والخبراء الاستشاريين في وزارات التجارة، تسرب القليل من الوعي والمعلومات إلى وكالات معنية أخرى. وفيما يتعلق بموارد النفط، ساد الاقتناع بين معظم المسؤولين أن هذا الموضوع خارج الأجندة الدولية. وكان المجتمع المدني العربي، بالجزء الأكبر، مستثنى من المناقشات الرسمية، بالرغم من المخاوف البارزة حول أنماط الإنتاج والاستهلاك، خاصة المتعلقة بالنمو السكاني، والتنمية الاقتصادية.

- المرحلة الثانية (من منتصف حتى أواخر التسعينات): تبرز فهم أهمية الروابط التجارية البيئية، خاصة المتعلقة بالمحظورات المفروضة على النفاذ إلى الأسواق وإدراك أن قطاع النفط يمكن أن يكون موضوع المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وأصبحت غرف التجارة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية فعالة في توجيه المسائل التجارية والبيئية، كما أدارت العديد من ورشات العمل والنشاطات الهادفة لزيادة الوعي. وقد أقامت بعض بلدان المنطقة مجموعات عمل تجارية وبيئية ولجان فرعية ضمن إطار لجنتها الوطنية الخاصة في منظمة التجارة العالمية (كتونس ومصر). مما دفع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة إلى توصية أن تقوم الدول

61

⁶²See ESCWA, *Governance for Sustainable Development in the Arab Region*, op.cit.

بتشكيل لجان وطنية للتجارة والبيئة لتسهيل التنسيق المشترك بين الوزارات والمناقشات مع المجتمع المدني حول هذا الموضوع.^{٦٣} وتم إطلاق المبادرات لمشاركة المعلومات وتطويرها على المستوى الإقليمي حول الروابط التجارية والبيئية ضمن إطار تعزيز التنمية المستدامة.^{٦٤}

في الحقيقة، إن معظم هذه اللجان لم تجتمع ولم تكن فعالة بشكل خاص في تحضير المواقف للتفاوض بشأنها، وخاصة أن المسؤولين المعنيين خارج وزارات التجارة كانوا يفتقرون إلى المعلومات. فضلا عن ذلك، "مازال هناك ارتباك واسع النطاق في قطاع الأعمال التجارية والحكومية حول ماهية منظمة التجارة العالمية،^{٦٥} وكان الخوف الأساسي من أن تكون الأحكام البيئية طريقة أخرى لفرض القيم الشمالية على الجنوب. وقد أصبح المجتمع المدني والقطاع الخاص أكثر وعياً وإدراكاً للموضوع، لكنها بالمجمل لم تكن مدعوة للمشاركة في المداولات الرسمية حول الموضوع فيما مازال فهم الأبعاد المتعددة للعلاقات القائمة بين التجارة والبيئة غير واضح تماماً.

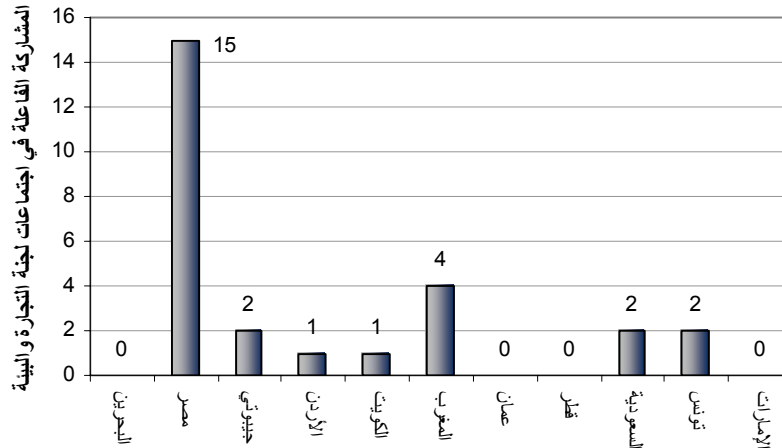
- المرحلة الثالثة (أواخر التسعينات حتى اليوم): إن معظم صانعي القرارات اليوم مدركين تماماً للروابط المباشرة وغير المباشرة بين التجارة والبيئة، خاصة بسبب الاجتماعات العالمية المستوى كاجتماع الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام الكبير للتأثيرات المحتملة للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة. إلا أن الدول العربية، تبقى بالمعظم معنية بالمسائل المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والتنافسية. وقد أصبح الآن تحرير قطاع الطاقة مصدر اهتمام مهم للاقتصادات المعتمدة على النفط. وتتجاوز الدول العربية بشكل متزايد لدعوة كامري لتشكيل لجنة وطنية للتجارة والبيئة (كالكويت والمغرب)، مع كون لبنان واليمن من آخر الدول التي اتخذت خطوات لتشكيل لجنة.

ونظراً لهذه التطورات، أصبحت الدول العربية أكثر فعالية في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (أنظر الرسم الثامن) وفي طرح المسائل ذات الصلة بالموضوع خلال إعلانات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. كما يشارك المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بشكل متزايد في المناقشات التي تدور حول التجارة والبيئة، مع بعض الدول كتونس ومصر والمغرب وبعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تدعو ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة الوطنية. إلا أن معظم المنظمات غير الحكومية مهتمة بالمسائل التجارية والبيئية بما أنها ترتبط بتأثير العولمة على المنطقة العربية. وهكذا، ساعدت مشاركة المجتمع المدني بتحويل بعض التركيز على تأثير التجارة على البيئة من المسائل المطروحة حصرياً على جدول أعمال المنظمة وصولاً إلى الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومواضيع التنمية المستدامة على نطاق أوسع، كالكائنات المحورة وراثياً والسلامة البيولوجية.

ومن الجدير بالذكر أن العديدين في الدول العربية غير واثقين من العولمة بشكل عام، وخاصة التحرير التجاري. وتعكس الصناعة في القطاع الخاص هذه المخاوف المتأنية عن مخاطر التنافسية التي يسببها الاستيراد المتزايد والعدد المرتفع للحواجز غير الجمركية التي تواجهها الأسواق المصدرة. الأمر الذي أدى إلى بروز منظورين مختلفين في المنطقة العربية. إن السياسة الرسمية تدعم آليات منظمة التجارة العالمية، في حين مازال القلق يسود المجتمع ككل. في الواقع، "بالرغم من أن القادة العرب يفهمون أهمية منظمة التجارة العالمية وضرورة الانخراط إيجابياً في الإطار المتعدد الأطراف، إلا أنه من المرجح أن يعكس أعضاء المؤسسات الحكومية والإداريون من المرتبة المتوسطة أفكار المجتمع الأوسع. ففي المجتمع الأوسع تحالف ضخم مناهض للعولمة ولسلطة منظمة التجارة العالمية...^{٦٦} وبالتالي، هناك حاجة ماسة لبناء القدرات في البلدان العربية كي تكون إيجابية، وأيضاً تأمين المشاركة العامة في المناقشات التي تضع التجارة والبيئة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية والتقدم الإقليمي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

⁶⁵ Talal Abu-Ghazaleh, "Opening Statement", World Trade Law Organization Regional Conference, Amman, Jordan, 25 April 2002, p.1, http://www.tagi.com/Speech/Default.asp?Type_ID=5.

الرسم الثامن: لجنة التجارة والبيئة: مشاركة^{٦٧} الدول العربية في المفاوضات (باستثناء الطروحات المكتوبة)



المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية على الشبكة: مذكرات لجنة التجارة والبيئة:
http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/wrk_committee_e.htm

باء- المسائل التجارية والبيئية الأساسية في المنطقة العربية

ركزت اهتمامات المنطقة العربية حول مسألة التجارة والبيئة على نقاط طرحت في أجندة الدوحة للتنمية، بالإضافة إلى غيرها من التدابير التي تتعلق بتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والتقدم نحو التنمية المستدامة في المنطقة. وقد وجهت معظم الحكومات الكثير من الاهتمام للتأثير السلبي للمتطلبات البيئية على نفاذ المصدرين العرب إلى الأسواق (خاصة على أسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD). ومن المسائل التي تثير الاهتمام أيضا إعانات الطاقة التي تقدمها الدول النامية للأنظمة الاقتصادية المعتمدة على النفط، بالإضافة إلى مسألة تحرير السلع والخدمات البيئية. ويركز اهتمام الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة حاليا على تأثيرات بروتوكول كيوتو على المنطقة. ومن بين غير ممثلي الدول، بدأت المنظمات غير الحكومية تركز على بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية (وخاصة المواد المتعلقة بالكائنات المحورة وراثيا). وخلال التسعينات لاقت أيضا اتفاقية بازل التي تحكم التصرف بالنفايات الخطرة اهتماما بارزا، ولو أنها ليست ضمن سياق الشؤون المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وتبقى مسألة تعزيز حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة من أولويات أجندة العديد من الدول العربية والمنظمات غير الحكومية، فالكثير منها تولي شديدا الاهتمام بمسائل الصحة العامة وإمكانية الحصول على الدواء؛ ولكن لا تعنى كثيرا بالأمور البيئية.

١. أثر التدابير البيئية على النفاذ إلى الأسواق

تدعو أجندة الدوحة للتنمية إلى التفاوض بشأن تقليص أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على كافة المنتجات غير الزراعية، خاصة تلك التي تصب في مصلحة البلدان النامية [تفويض الدوحة، مقطع رقم ٣٢ (i)]. وضمن سياق التحديات التجارية والبيئية الإقليمية، توضع الحواجز غير الجمركية على قائمة الأولويات للدول العربية في ما يتعلق بالحدود المفروضة للنفاذ إلى الأسواق وتهديدات تنافسية الصادرات. وكما صرح وزير الاقتصاد والصناعة البحريني في البيان الرسمي للبحرين في مؤتمر الدوحة الوزاري في العام ٢٠٠١: "إن دولة البحرين ملتزمة كلياً بالمعايير والقوانين الدولية التي تسعى إلى

حماية البيئة. إلا أننا نشدد على أهمية عدم استعمال المعايير البيئية كحاجز إضافي أمام صادرات الدول النامية.⁶⁸ وجدد بيان المغرب في مؤتمر كانكون الوزاري في العام ٢٠٠٣ التأكيد على هذا الشعور العربي العام: "إن المفاوضات حول البيئة تؤمن الفرصة للأعضاء بأن يقوموا بتحسين مواطن الضعف في الأنظمة التجارية المتعددة الأطراف في مجال التجارة والبيئة، لكن من دون استخدامها كفرصة لمنع الصادرات من النفاذ إلى الأسواق..."⁶⁹.

الأنظمة كحواجز تقنية أمام التجارة

في حين تقوم أجندة الدوحة للتنمية بتحديد مواضع نقاش محددة مع لجنة التجارة والبيئة، تهتم المنطقة العربية أيضا وفي بعض الأحيان يزيد اهتمامها بالمفاوضات الجارية والمسائل المطروحة من قبل لجنة الحواجز الفنية أمام التجارة (TBT)، ولجنة معايير الصحة والصحة النباتية (SPS) المتعلقة بمسائل البيئة والصحة والسلامة. ويعود هذا الأمر جزئيا إلى أنه في حين تكلف لجنة التجارة والبيئة بالنظر في تأثيرات المستلزمات البيئية على التجارة، تستمر المناقشات المتعلقة بالمعايير الدولية وعمليات وضع المعايير مع اللجنتين المذكورتين. كما أن السبب يعود إلى تزايد حجم وتعقيدات المعايير المعتمدة في الشمال والجنوب على حد سواء. كما تهتم الدول العربية على وجه الخصوص إذا ما كان تطبيق العدد المتزايد لمعايير البيئة والصحة والسلامة هو حمائي بطبيعته أو قانوني وفقا للتقييمات العلمية للمخاطر أو بحكم الاستثناءات العامة المذكورة في البند XX من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). الأمر الذي يثير أربعة تحديات أساسية للمنطقة العربية.

أولا أهمية وضع المعايير. بما أن ليس لكل الدول العربية سلطات خاصة مستقلة لوضع المعايير، تتفق معظم الحكومات على أهمية صياغة معايير واعتمادها على الأسس الوطنية. ويتم استخدام المعايير الدولية بالإجمال كقاعدة لعملية صياغة المعايير هذه بالرغم من أنه من النادر ما يتم تمثيل البلدان العربية في مجموعات العمل التي تصوغ المعايير الفنية بسبب الوقت، والكلفة والموارد البشرية التي تحتاج إليها للمساهمة بشكل فعال في هذه الجهود. إلا أن القدرة الفنية موجودة في المنطقة لمراجعة المعايير الفنية وتكييفها وفقا للظروف المحلية. فقد كان، على سبيل المثال، المعيار الدولي لوجود ثاني أكسيد التيتانيوم في المنتجات المصنوعة من الطحينة يعد غير متشدد بالشكل اللازم، فنظام الأكل اللبناني يعتمد بشكل كبير على نسبة عالية من استهلاك هذه المنتجات. وبناء على ذلك، قامت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية باعتماد معيار أكثر صرامة ودافعت عن هذا المعيار على أسس صحية خلال مفاوضات ما قبل النفاذ. وعلى المستوى الإقليمي، تبذل الجهود من خلال لجنة المعايير التابعة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين-جامعة الدول العربية (أيدمو) التي تسعى إلى صياغة معايير مقبولة إقليميا ولتنسيق المعايير عبر البلدان العربية. ويتم القيام بهذا العمل بالتكامل مع أهداف اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى التي تسعى إلى التكامل الإقليمي. ومع ذلك، كان التقدم بطيئا.

ثانيا، تحدي تقييم التوافق. حتى ولو كانت الصادرات العربية متطابقة مع أكثر المعايير صرامة في الأسواق الأجنبية، إلا أن عبء إظهار الامتثال لهذه المعايير أصبح بشكل متزايد مصدر إهدار للوقت والمال. وليست هذه المشكلة وحدها في وجه صادرات أسواق الدول النامية، إنما هي أيضا مشكلة تواجه التجارة ضمن المنطقة حيث غالبا ما تفسر إجراءات تقييم التوافق على أنها تدابير حمائية مبطنّة. على سبيل المثال، تتوقف الواردات الزراعية إلى مصر على الحدود بانتظار إتمام فحوصات معايير الصحة والصحة النباتية، التي قد تشمل إجراءات فحص عينات كبيرة من البضاعة، مما يعتبر إهدارا للوقت. ويكون المصدر أيضا مسؤولا عن دفع كلفة التبريد عند نقطة الحدود. وقد أدى هذا في العديد من الحالات إلى إفساد البضائع على الحدود، وبالتالي يتم رفضها على الفور. وتقوم دول المنطقة باعتماد إجراءات تسجيل تقييم التوافق على درجة عالية من التعقيد لقطاع الأدوية، التي تعد صناعة متوسعة في المنطقة. إذ تطلب كل الدول العربية على سبيل المثال، من شركات الأدوية أن تمثل لممارسات التصنيع الجيدة (GMP)، كما تطلب دولة قطر التوافق مع الممارسات المختبرية الجيدة (GLP) التي يتم تأكيدها من قبل هيئة معتمدة.⁷⁰ إن التوافق مع هذه الأنظمة مفروض على المستوردين، ولكن السؤال إذا ما كانت مطبقة

⁶⁸ WTO, "Bahrain: Statement Circulated by H.E. Mr. Ali Saleh Al-Saleh, Minister of Commerce and Industry", WT/MIN(01)/ST/74, 11 November 2001.

⁶⁹ WTO, "Morocco: Statement by H.E. Mr. Mustafa Mechahouri, Minister of Foreign Trade", WT/MIN(03)/ST/85, 11 September 2003.

⁷⁰ ESCWA, *Impact of Environmental Regulations*, op.cit., p. 41.

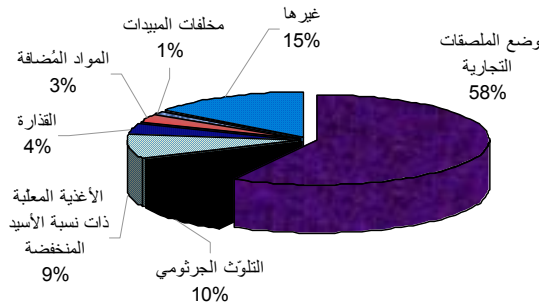
بالتساوي على المنتجين المحليين. وبالرغم من أن هذا الأمر يخترق مبدأ المعاملة الوطنية (المادة III)، تم طرح حالات محدودة للنقاش نظرا لبنية الاقتصاد السياسي في المنطقة.

الأمر الذي يوصلنا إلى التحدي الثالث الذي يواجه البلدان العربية، خاصة ذلك التحدي الذي يتمثل بإفناذ الأنظمة البيئية. في الواقع، إن مشكلة المعاملة الوطنية هي مشكلة أساسية للبلدان النامية، بما فيها تلك البلدان العربية النامية. من السهل مناقشة مسألة تطبيق وإفناذ الأنظمة الوطنية البيئية والصحية على المنتجين المحليين بنفس الشروط التي تطبق بها على الصادرات، ذلك نظرا إلى أن الإطار القانوني والمؤسسي للرصد والتمكين البيئي والصحي على المستوى الوطني يبقى ضعيفا في الأغلبية الكبرى للبلدان في المنطقة. ومن شأن هذا الضعف أن يعيق قدرة الدول العربية على تقوية قدراتها والتزامها بأنظمة تقييم التوافق التي من الممكن الاعتماد عليها، كما أنه يمنعها من حماية مواطنيها بالشكل الملائم من نوعية مستوردات فقيرة.

وتتأتى الصعوبة الإضافية من واقع أن هناك القليل من وكالات الاعتماد المستقلة في المنطقة العربية لضمان دقة مرافق فحص تقييم التوافق. وبالنسبة لتلك الوكالات الموجودة، فالعديد منها هي فروع لهيئات وطنية لوضع المعايير، الأمر الذي يدعو إلى الشك باستقلالية إجراءاتها. وفي الوقت الحاضر تفكر الدول العربية بصياغة سلطة اعتماد إقليمية، لكن من غير المؤكد بعد، إذا ما كانت مثل هذه الوكالة ستلعب دور التنسيق وبناء القدرات أو ستكون لها الصلاحية لإصدار رخص اعتماد لمرافق الفحص في المنطقة.⁷¹

وبالرغم من هذه التحديات، من المهم اكتشاف إذا ما كان المصدرون العرب ما زالوا قادرين على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والأميركية، وعادة ما تكون الأسباب التي تمنعهم من ذلك سهلة المداواة. إذ كشف، على سبيل المثال، استعراض لصادرات الصناعة الزراعية إلى الولايات المتحدة من الأردن وسوريا ولبنان ومصر من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو ٢٠٠١ أن المعايير البيئية والصحية كانت من بين أقل المشاكل العادية التي تعيق النفاذ إلى الأسواق (أنظر الرسم التاسع). بلغت نسبة حجوزات مخلفات المبيدات أقل من ١%، وبلغت نسبة الافتقار إلى التوافق مع أنظمة الولايات المتحدة الأميركية فيما يتعلق باستخدام المعلبات التي تحتوي على نسبة حمض في الفواكه والخضار ٩% من نسبة الحجوزات على الحدود. إلا أن مشكلة مهمة تظهر في نظام وضع الملصقات التجارية وبالرغم من سهولة تصحيحها لكن قد تكون مكلفة. ومع ذلك يمكن تصحيح الوضع عبر تحسين النفاذ إلى معلومات دقيقة وملائمة حول المتطلبات الأميركية الخاصة بالملصقات.

الرسم التاسع: حجوزات إدارة الغذاء والدواء الأميركية (USFDA) من الأردن وسوريا ولبنان ومصر (كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو ٢٠٠١)⁷²



المصدر: الإسكوا

⁷¹ AIDMO-ESCWA "Expert Group Meeting on Accreditation," Rabat, Morocco, December 2003.

⁷² ESCWA, *The Impact of Environmental Regulations*, op.cit., p. 22.

إن صعوبة الوصول إلى المعلومات حول نظام وضع الملصقات وتأمين التصاريحات الضرورية حول مكونات البيئة والصحة والسلامة للمنتجات الزراعية للدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت منذ اعتماد قوانين معينة كقانون الولايات المتحدة لضمان الصحة العامة والاستعداد لمحاربة الإرهاب البيولوجي والرد عليه، (قانون مكافحة الإرهاب البيولوجي، ٢٠٠٢). يتطلب هذا المرسوم من مستوردي الأغذية الزراعية أن يزودوا الجمارك الأمريكية بمعلومات مفصلة تخولها من تتبع المداخل إلى كل مستوردات الأغذية الزراعية قبل خمسة أيام على الأقل من الوصول إلى مرفأ الولايات المتحدة. وهذا القانون قد يعتبر حاجزا محتملا أمام التجارة بسبب زيادة التكاليف والتكاليف على المصدرين من المنطقة، وصعوبة إتمام هذه التصاريحات، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالإضافة إلى ذلك، يقوم معظم المزارعين في المنطقة ببيع منتجاتهم الطازجة من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو بائعي الجملة الذين لا يملكون بالضرورة أسماء كافة المزارعين الذين يشترون منهم. ومن الممكن أن تبرز تحديات مشابهة مع تطبيق اعتماد الاتحاد الأوروبي للقواعد التي تحكم تقفي الأثر.

الأمر الذي يقودنا إلى التحدي الرابع والفرصة التي تقدمها المفاوضات التجارية إلى البلدان العربية، كما أن هذا التحدي قد طرح أيضا في أجنده الدوحة للتنمية [الفقرة ٣٢ (iii)]. إن الملصق التجاري للمنتج يؤمن المعلومات إلى المستهلك ويسمح له أن يأخذ قرارا علميا مرتكزا على تفضيلاته الشخصية. إلا أنه، لا بد أيضا من إعلام المستهلك ما يجب البحث عنه وما هي حقوقه إذا ما كان الملصق التجاري للمنتج يفيد بالمعلومات اللازمة للاستهلاك. وبالرغم من إنشاء منظمات حماية المستهلك في المنطقة العربية بما فيها الاتحاد العربي للمستهلكين والمنظمات الفردية في الأردن ولبنان ومصر،^{٧٣} مازال الوعي محدودا بين المستهلكين الفرديين في المنطقة حيال ما قد يسبب المخاطر على الصحة البشرية، سواء أكانت في المنتجات الزراعية، والأغذية المصنعة وصناعات النسيج والملابس. فعلى سبيل المثال، كشف مسح أجري مؤخرا بين المزارعين والمستهلكين وخبراء زراعيين في لبنان إدراكا محدودا للكائنات المحورة وراثيا، وإذا ما كانت موجودة في القطاع الزراعي اللبناني. إلا أن هذا المسح أظهر لدرجة معينة أن المستهلكين يريدون معرفة ما إذا ما كانت الكائنات المعدلة وراثيا موجودة عند اتخاذ قرار الشراء.^{٧٤} إلا أنه حصل بعض التقدم في مجال حقوق المستهلك، إذ قامت الأردن وتونس بتمرير قوانين لحماية المستهلك،^{٧٥} ومازالت قوانين مصر ولبنان قيد المراجعة.

ومن المظاهر الأخرى لهذا الموضوع وضع الملصقات التجارية للولوج إلى الأسواق المتخصصة، كعلامة المنتج العضوي أو علامة المسؤولية الاجتماعية. وفي حين قد شهد القطاع الزراعي هذا التوجه مع إنتاج القطن العضوي والمنتجات الزراعية العضوية التي تنمو في مصر، إلا أن قطاع المنسوجات والملابس يحتاج المزيد من المتابعة لشهادة العلامة الصديقة للبيئة. إلا أنه من الجدير بالذكر كيف أن أنظمة الحكومة أصبحت أكثر قساوة وتعمل على دمج المعايير المستخدمة سابقا في الأسواق المتخصصة بالمنتجات الصديقة للبيئة، وهذا تحدي يجب أن يتصدر اهتمامات المصدرين العرب. على سبيل المثال، طورت العديد من الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومية أنظمة علامات بيئية خلال التسعينات تثبت خلو الثياب من الملونات النتروجينية السرطانية. إلا أنه في العام ٢٠٠٢ ثم في العام ٢٠٠٣ أصدر الاتحاد الأوروبي تعليمات تحظر استخدام أنواع معينة من الملونات النتروجينية بشكل تام. إن كلفة التطابق مع توجيه المفوضية الأوروبية رقم 2003/3/CE العائد لتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الذي منع استخدام أنواع معينة من الملونات النتروجينية بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، قد يكون مرتفعاً، خاصة إذا شملت هذه الكلفة المعلومات والوقت والموارد التي يحتاج إليها الأمر لتحديد البدائل ذات النوعية المقبولة، خاصة بالنسبة للمنتجين على النطاق الصغير والمتوسط. فعلى سبيل المثال، في حال بقي تصرف القطاع الخاص على حاله، قد يكون ثمن عدم التطابق مع توجيهات المفوضية الأوروبية الجديدة تقلص صادرات النسيج المغربية إلى الاتحاد الأوروبي بين ٥,٥% و ٩% بالرغم من أن الوقع لن يكون كبيرا على الصادرات من الثياب.^{٧٦} وقد اتخذت المؤسسة المغربية للمنسوجات

⁷⁴ See results of survey included in ESCWA, *Towards a policy framework for genetically modified organisms (GMOs) in the ESCWA region: assessing the case of Lebanon*, forthcoming in late 2005.

⁷⁵ Dima Amr, "Long road ahead to defend Arab consumer rights — AFC," *The Jordanian Times*, 10 November 1999, <http://www.jordanembassyus.org/111099008.htm>.

⁷⁶ METAP MedPolicies Initiative, "Les effets de la réglementation européenne relative à l'environnement sur les exportations marocaines de produits textiles: cas des colorants azoïques," Trade and Environment Policy Note, June 2004

والثياب منذ حينها إجراءات إيجابية لإبلاغ أعضائها بالنظام الجديد ومساعدتهم على الامتثال للنظمة. وقد يتكبد مصدرو المنتجات الجلدية في الأردن خسارة صادرات بنسبة ١,٥% لاستخدامهم الملونات النتروجينية خلال الإنتاج، لكنهم أوقفوا استخدامها منذ إصدار هذا النظام.^{٧٧}

٢. أثر الضرائب والإعانات البيئية على التنافسية

ومن التدابير التجارية المشوهة التي تهم الدول العربية تطبيق الإعانات والضرائب البيئية. وبالرغم من واقع أن المسألة لم تطرح بعد بالشكل الكامل ضمن سياق المفاوضات الحالية أمام منظمة التجارة العالمية، إلا أن المسألة تشكل جزءاً من برنامج العمل الجاري للجنة التجارة والبيئة (البند الثالث).

الضرائب والإعانات البيئية

إن الدول المصدرة للبترول، بما فيها تلك الموجودة في المنطقة العربية، تعتبر الضرائب البيئية المفروضة على المنتجات النفطية في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) حواجز غير جمركية تنتهك تنافسيتها وقدرة المستهلك على اختيار مصدر الطاقة المفضل لديه. فالضرائب البترولية ورسوم الاستيراد مرتفعة في أوروبا والولايات المتحدة، ويعتبر الموقف العربي أن هذا الأمر هو بمثابة تمييز ضد استهلاك البترول على حساب مصادر طاقة بديلة ليست بالضرورة أقل تلويثاً للبيئة. وفي حين هناك العديد من التبريرات للضرائب المفروضة على الطاقة من وجهة نظر أهداف تقليص انبعاثات الكربون، يصرح طلب رفع إلى لجنة التجارة والبيئة من قبل المملكة العربية السعودية أن أوروبا وأميركا تستمر بفرض الضريبة على النفط تحت شعار البيئة في حين أنها تستعين بمحطات توليد الطاقة الحرارية بالفحم وهي أكثر تلويثاً للبيئة، مما يطرح موضوع المعايير المزدوجة.^{٧٨} بالإضافة إلى ذلك، صرح الطلب أنه في العام ١٩٩٨، حققت دول مجموعة السبعة عائدات تبلغ ٣٥٨ مليار دولار أميركي من الضرائب على الوقود، أي حوالي ضعف المبلغ الذي كسبته الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول من صادراتها للبترول؛^{٧٩} بل وتعاني دول الجنوب المنتجة للنفط من خسائر في إجمالي الناتج المحلي. ويعتبر هذا "عملاً تجارياً كبيراً" بالنسبة لبعض حكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ودخلا يعتبره البعض السبب الحقيقي لفرض الضريبة.

ووفقاً لذلك، يتمثل الموقف العربي بالإجمال على أن أعضاء الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية يجب أن تهتم باحترام واجباتها تجاه الاتفاقيات الدولية، كما يترتب أيضاً على أعضاء منظمة التجارة العالمية احترام واجباتها لتقليص الضرائب والإعانات من أجل تنفيذ أقل التدابير التجارية تشويهاً لتحقيق أهدافها البيئية. ويمكن إتباع سياسة لا تفضل صناعة طاقة محلية ملوثة على واحدة يدعمها المستوردون.

ومن المسائل المهمة المتعلقة بالسياسات التي تتعرض لها البلدان المصدرة للبترول في المنطقة العربية وغيرها ازدواجية الأسعار للموارد الطبيعية، خاصة الموارد البترولية بحيث تترك الحكومات الأسعار المحلية أقل (أو أسعار التصدير أعلى) مما إذا كانت تحددها قوى السوق. الأمر الذي مكن بعض الدول من استخدام مواردها الطبيعية كسبيل لتشجيع عمليات التصنيع أو من اجتذاب الاستثمار بطريقة من شأنها أن تقوي أو تعزز تنمية وتنافسية قطاعها الصناعي الوطني.

وبالرغم من أن التسعير المزدوج لا يتعارض مع قوانين منظمة التجارة العالمية، إلا أن المشاكل تظهر في إيجاد آليات موافق عليها لإبقاء الأسعار المحلية أقل من الأسعار العالمية. ويعود الأمر إلى أن عرض مدخلات الطاقة بأسعار محلية أدنى من المتوفرة دولياً يعتبر شرعياً عندما تصبح هذه المدخلات متوفرة عبر الاقتصاد وليست محددة للإنتاج التصديري. ومن ناحية أخرى، حتى لو كانت مدخلات الطاقة ليست مرتبطة بشكل مباشر بالصادرات، إنما متوفرة فقط لصناعات معينة، إلا أنها ستظل

⁷⁷ METAP MedPolicies Initiative, "The Impact of Environmental Regulation on Trade: the Case of the EU Ban on the Use of Azo Dyes on Jordanian Leather Exports," Trade and Environment Policy Note, June 2004.

⁷⁸ WTO, CTE, "Energy Taxation, Subsidies and Incentives in OECD Countries and their Economic and Trade Implications on Developing Countries, in particular Developing Oil Producing and Exporting Countries" (submission by Saudi Arabia), WT/CTE/W/215 and TN/TE/W9 (17 September 2002).

⁷⁹ Murray Gibbs, op.cit.

معتبرة مخصصة وغير شرعية وفقا لاتفاقية الإعانات. وفي مثل هذه الحالة، تصبح بالتالي المنتجات المستخدمة لهذه المدخلات موضوعا لرسم تعويضية إذا ما كانت ستسبب ضررا ماديا على المنتجين في أسواق التصدير.

إن الألمنيوم والفولاذ، على سبيل المثال، هما صناعات ذات كثافة طاقة وتتوسع في منطقة الخليج الفرعية خاصة في البحرين والمملكة العربية السعودية. ويعود التوسع في قطاع الألمنيوم بشكل كبير إلى كلفة مدخلات الطاقة المنخفضة وتوفر البوكسيت الزهيد الثمن. وقد قاد الوضع المفوضية الأوروبية إلى الإدعاء أن بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي تستخدم ثروتها من النفط والغاز لإعانة هذه الصناعات الكثيفة الطاقة. وأثار هذا الموضوع خلافا للمملكة السعودية في مفاوضات النفاذ، وخاصة وأنها تتبع سياسة تنوع اقتصادي معادية مرتكزة على توسيع نطاق الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة. كما تم طرح المسألة ضمن إطار المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة المشتركة بين المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، ولو أنه تم التوصل إلى اتفاقية لا ترضي الدول العربية بشكل كامل بغية إنهاء المفاوضات بحلول العام ٢٠٠٥. وبالرغم من موقف الشمال فيما يتعلق "بمنح الإعانات" للصناعات الثقيلة بموارد الطاقة الوفيرة في المنطقة، قد يكون هناك إدعاءات مشابهة من قبل بلدان منطقة الخليج فيما يتعلق بإعانات المياه والأراضي الزراعية التي تعرضها معظم الحكومات الأوروبية لمزارعيها نظرا لثراء المياه والأراضي المزروعة التي تتمتع بها أوروبا في المنطقة. ومجددا، فيما يتعلق بإعانات الموارد الطبيعية، هناك مخاوف في البلدان العربية من تطبيق دول الشمال لمعيار مزدوج في تعاملاتها مع المنطقة.

ولا بد أيضا من الإقرار بأن إعانات الطاقة ليست متفشية في منطقة الخليج كما قد يعتقد البعض، نظرا لأن البلدان العربية تستبعد بشكل متزايد الإعانات والضرائب المتعلقة بالطاقة. فقد استبعدت عمان على سبيل المثال، كل رسوم التصدير عند الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، بما فيها المتعلقة بالموارد البترولية ومشتقاتها.^{٨٠} وفي حين تنظم حكومة الإمارات العربية المتحدة سعر البترول المباع بالتجزئة لمواطنيها، إلا أنها لا تدعم البترول المستخدم من قبل شركات التسويق بالتجزئة التي تباع أيضا للصناعات الموجهة للتصدير - مما يسبب لبائعي التجزئة تكبد خسائر بارزة في السوق المحلية في حين ترتفع أسعار النفط الخام إلى ٥٠ دولار للبرميل الواحد.^{٨١}

الإعانات لتشجيع الاستثمار البيئي ونقل التكنولوجيا

يمكن أن يكون استعمال الإعانات لتشجيع الإنتاج النظيف أو نقل التكنولوجيا البيئية مفيدا للبلدان العربية، خاصة تلك التي تملك مؤسسات تصنيع صغيرة ومتوسطة الحجم كتلك الموجودة في المغرب والشرق. وتتضمن أجندة الدوحة للتنمية بنودا لتشجيع نقل التكنولوجيا للبلدان النامية، وذلك لمساعدة المنتجين والمصدرين على التوصل للتطابق مع المعايير الجديدة. إن المساعدة في نقل التكنولوجيا هي لأمر غاية في الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحتاج إلى الوصول إلى رأس المال المادي، والمعرفة والمعلومات لتحديد واعتماد تكنولوجيا وتدابير جديدة للتوصل إلى التطابق البيئي. فقد تم، على سبيل المثال، إنشاء الصناديق التكنولوجية البيئية في تونس والمغرب لدعم التقدم البيئي للمؤسسات لمواجهة المزيد من المعايير البيئية القاسية المعتمدة محليا وفي الأسواق الأجنبية. إلا أنه قد يتم تفسير الآليات المدعومة من العامة لتسهيل عمليات نقل التكنولوجيا على أنها إعانة في بعض الحالات. وفي حين فرضت منظمة التجارة العالمية عقوبات على الإنفاقات البيئية من قبل الحكومات حتى مؤخرا وفقا للبند الثامن من اتفاق الدعم والتدابير التعويضية، لا أحد سعى إلى تجديد البند عندما حان وقت تجديده نتيجة الخوف من أن يفتح فرصا جديدة "للحمائية البيئية" من قبل الشمال. وفي حين لم يتم تحدي أي من صناديق الاستثمار هذه، كان على الحكومات العربية أن تكون حذرة لضمان أن مثل هذه المبادرة الخضراء التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات المنتجات الموجهة للتصدير، ليست مدعاة تساؤل نظرا لفعاليتها في التقدم نحو التنمية المستدامة، وضمان أن الإعانات لن تصبح تدبيرا إضافيا لتقليص تنافسية الصادرات العربية.

٣. الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

بالرغم من أن البلدان العربية ما زالت بالإجمال معنية بضعف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في إدخال المصالح التنموية للبلدان النامية، هناك معلومات قليلة محددة، رسمية أو غير رسمية، حول الموقف العربي فيما يتعلق بالزاعات بين

⁸¹ "EPPCO Threatens to Suspend Benzene Supply," *Al-Sharq Al-Awsat Newspaper*, 12 October 2004.

منظمة التجارة العالمية والمواد التجارية في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، بالرغم من تضمين هذه العلاقة كموضوع نقاش ضمن أجندة الدوحة للتنمية [الفقرة ٣١ (i) و ٣١ (ii)]. وقد تولد هذا الأمر من واقع أنه كان هناك عرضاً واحداً من دولة عربية، لا يعد "ورقة" قدمته مصر في العام ١٩٩٦، في لجنة التجارة والبيئة قبل إعلان الدوحة في العام ٢٠٠١؛^{٨٢} بالإضافة إلى عرض واحد يشير إلى الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف أمام مؤتمر الدوحة، من قبل المملكة العربية السعودية.^{٨٣} إلا أنه، كان هناك اهتماماً كبيراً بين الدول العربية التي تعتمد على النفط حول تأثير بروتوكول كيوتو؛ في حين بدأ مؤخراً تحليل أهمية اتفاقية التنوع البيولوجي لبروتوكول كارتاخينا.

بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

يعد بروتوكول كيوتو من أكثر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تهم الدول العربية المصدرة للبترول. وقد يكون للتدابير التي قد تأخذها الدول لتنفيذ البروتوكول كإدخال معايير فعالية الطاقة، أو الضرائب على الطاقة، أو الإعانات أو استخدام تكنولوجيات بيئية معينة، ووضع العلامات البيئية، وسياسات المشتريات الحكومية، تأثيرات تجارية مهمة. إن الطريقة التي سوف تتبعها الحكومات لتحديد إجازات الانبعاث ستؤثر على التنافسية الدولية لقطاعاتها الصناعية. ومن الممكن تحدي بعض هذه الأعمال بسبب احتمال تعارضها مع بعض اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المحددة، كاتفاق الدعم أو اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، وقد يكون هناك مبادرات لتعديل هذه الاتفاقيات. بالإضافة إلى ذلك، من شأن تنفيذ البروتوكول أن يخلق أسواقاً جديدة لسلع معينة (كالمسلع ذات كفاءة للطاقة) والخدمات (كالخدمات المتعلقة بتجارة حقوق إطلاق الانبعاثات) وسيتم التفاوض حول نفاذها إلى الأسواق وفقاً للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الغاتس).^{٨٤}

إن بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيسري مفعوله في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بعد أن صدقت روسيا عليه وأكدت على امتثال الدول التي تبلغ نسبة انبعاثاتها لغازات الدفيئة GHG ٥٥% على الأقل، تم وصفه من قبل البعض على أنه "أهم اتفاقية اقتصادية تم عقدها في القرن العشرين".^{٨٥} فهو يرغم الدول على تقليص انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥% من مستويات العام ١٩٩٠، بحلول الأعوام بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. وعبر مجموعة ال ٧٧، شددت الكثير من الدول النامية، بما فيها العديد من الدول العربية المعنية، على الحاجة إلى نقل المعلومات والمساعدة المالية، لمجاراة التأثيرات الاقتصادية العكسية المحتملة لتغير المناخ؛ كذلك لمجاراة ما قد ينتج من رد فعل للبلدان الصناعية حيال بروتوكول كيوتو. لذا بالنسبة للبلدان العربية، بالرغم من وجود بعض الاهتمام المركز على التأثير المحتمل لتغير المناخ في المنطقة، إلا أن غالبية الأبحاث والاهتمامات ستركز على التأثير المحتمل لتدابير مواجهة تغير المناخ على البلدان التي تعتمد على النفط وخاصة منطقة الخليج.

في الواقع، ست دول عربية فقط انضمت لبروتوكول كيوتو، وهي الأردن وتونس وجيبوتي والسودان والمغرب واليمن. ووقعت مصر على الاتفاق لكنها لم تصدق بعد عليه.^{٨٦} إلا أن هناك مخاوف مشروعة في العالم العربي من أن تعمل الروابط التجارية الدولية بنقل آثار تدابير مراقبة غازات الاحتباس الحراري التي تعتمد عليها دولة واحدة على تلك التي لم توقع بعد على بروتوكول كيوتو.^{٨٧} ومن شأن هذه القيود أن تخفض الطلب العالمي على الوقود ذات انبعاثات الكربون (مما يخفض سعره)؛ في حين من الممكن أن تحبط مراقبة الانبعاثات الأنشطة الاقتصادية في البلدان المعرضة لفرض القيود على كمية الانبعاثات. وفي

⁸² WTO, CTE, Special Session, "Multilateral Environmental Agreements and WTO Rules: Proposals Made in the Committee on Trade and Environment from 1995-2002", TN/TE/S/1, p. 6.

⁸³ WTO, CTE, Special Session, "Compilation of Submissions under Paragraph 31(i) of the Doha Declaration", TN/TE/S/3/Rev.1

⁸⁴ Murray Gibbs, op.cit.

⁸⁵ Aaron Cosbey, IISD, "The Kyoto Protocol and the WTO", IISD & the Royal Institute of International Affairs, p. 1, <http://www.iisd.org/pdf/kyoto.pdf>.

⁸⁶ United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), "Kyoto Protocol: Status of Signatories", 25 November 2004, http://unfccc.int/files/essential_background/kyoto_protocol/application/pdf/kpstats.pdf.

⁸⁷ See, for instance, Mustafa Babiker, John M. Reilly and Henry D. Jacoby, "The Kyoto Protocol and Developing Countries", MIT Joint Program on the Science and Policy of Global Change, Report No. 56, October 1999, <http://hdl.handle.net/1727.1/3590>.

هذا الصدد، إن البند ٤،٨ له أهمية خاصة، إذ ينص على أنه بتنفيذ الالتزامات "على الأطراف إعطاء الاعتبار الكامل لما يبدو من الأهمية تنفيذه لإرضاء حاجات الدول النامية الناتجة عن التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ و/أو تنفيذ تدابير الاستجابة لها." يشير هذا البند على وجه الخصوص إلى "البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الدخل الذي يولده الإنتاج وعمليات التجهيز والتصدير، و/أو استهلاك الوقود الأحفوري والمنتجات الكثيفة الطاقة التابعة لها."

إن تعلق هذه الأحكام بالبلدان العربية التي تعتمد على النفط، خاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، واضح:

من ناحية، نظرا لأنظمتها الإيكولوجية الضعيفة، ستكون دول مجلس التعاون الخليجي في الغالب ضحايا للآثار السلبية لتغير المناخ، خاصة وأن تغير المناخ سيضاف إلى المشاكل الحالية الموجودة كالتصحر وشح الموارد المائية وإنتاج الغذاء. ومن الناحية الأخرى والأهم، أن أنظمة بلدان مجلس التعاون الخليجي الاقتصادية ستتضرر من جراء تنفيذ تدابير الاستجابة نظرا لدرجة انفتاحها والمعدل المرتفع لاعتمادها على الثروة النفطية.^{٨٨}

ويمكن الخوف في أن يقع عبء التنفيذ بشكل غير متساوي على كاهل الدول المصدرة للبتروول. في حالات قضية تجارية غير المتعلقة بالانبعاثات، أظهرت دراسة واحدة أن الخسائر التي تتكبدها منطقة مجلس التعاون الخليجي، سواء أكانت في إجمالي الناتج المحلي أو في الرفاه، هي أعلى من تلك المقارنة في دول المرفق (بء) كاليابان، أو حتى مقارنة بالمناطق الأخرى المصدرة للطاقة كفرنزويلا وشمال أفريقيا. وبالتالي مع افتراض أن سعر النفط الدولي سيهبط وأن أسعار استيراد السلع ذات كثافة الطاقة سترتفع في منطقة مجلس التعاون الخليجي، سنترجع معدلات التبادل التجاري بنسبة ٩% و ٧% على التوالي في منطقة مجلس التعاون الخليجي ومنطقة شمال أفريقيا (أنظر الجدول السابع أدناه). وتشهد مناطق أخرى لإنتاج الطاقة ككوريا الجنوبية والهند تحسنا في معدلات التبادل التجاري لديها. وستعاني منطقة مجلس التعاون الخليجي من تراجع عام للرفاه بسبب انخفاض في الدخل (إجمالي الناتج القومي) وارتفاع كلفة الاستهلاك نتيجة ارتفاع سلع الاستهلاك المستوردة.

الجدول السابع: توزيع آثار بروتوكول كيوتو في مناطق مختارة (٢٠١٠)^{٨٩}

نسبة التغير مع بروتوكول كيوتو			
معدلات التبادل التجاري	إجمالي الناتج القومي	الرفاه	
١,٤+	١,٨٤-	٠,٧٥-	اليابان
٠,٥+	٠,١٩+	٠,٠٤+	كوريا الجنوبية
١,١+	٠,٥٥+	٠,٢٩+	الهند
٨,٨-	٢,٥٦-	٢,٩٢-	فرنزويلا
٨,٧-	٣,١٢-	٣,٨١-	مجلس التعاون الخليجي
٦,٨-	٢,٧٧-	٢,٤٠-	أفريقيا الشمالية

المصدر: بابيكر وآخرون (٢٠٠٠)

وما يبينه بابيكر وآخرون أن جمع إزالة الضرائب المفروضة على الوقود مع تجارة الانبعاثات في المرفق (باء) "تعوض تقريبا عن التكلفة المفروضة على المصدرين وفقا لتدابير الاستجابة لبروتوكول كيوتو من دون أن تؤدي إلى تكلفة إضافية لمنطقة المرفق (باء)."

الجدول الثامن: الخسارة المرجعية للرفاه عند تطبيق بروتوكول كيوتو والتغير الحاصل في الخسارة عند اتخاذ تدابير السياسة البديلة^{٩٠}

^{٨٨} Mustafa Babiker, Arab Planning Institute (API), "Economic Impacts of Climate Change Response Measures on GCC Countries", unpublished paper, p. 5

^{٨٩} Mustafa Babiker, John M. Reilly and Henry D. Jacoby, "op.cit., p. 8.

أفريقيا الشمالية	مجلس التعاون الخليجي	فنزويلا	
٢,٤٠-%	٣,٨١-%	٢,٩٢-%	الخسارة المرجعية للرفاه التغير في خسارة الرفاه مع: إزالة الضرائب المفروضة على الوقود إزالة إعانات الفحم تجارة الانبعاثات
٠,٣٧+%	٠,٩٦+%	٠,١٦+%	
٠,٠+%	٠,٠١+%	٠,٠+%	
٠,٥+%	١,٠٣+%	٠,٨١+%	
١,٨٠+%	٣,٢٦+%	٢,٤٧+%	جمع التدابير الثلاثة أعلاه

بروتوكول كارتاخينا لاتفاقية التنوع البيولوجي

بشكل عام، حصل تقدم محدود في ما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي نظرا لنقص الموارد التقنية والمالية المخصصة لهذه المسائل، لتقييم الثراء البيولوجي للمنطقة العربية من ناحية؛ ولوضع آليات لحمايتها من ناحية أخرى. فهناك في المنطقة عموما مستوى متدن للإرادة السياسية والوعي العام حول مواضيع الحماية البيئية، ولانحة كبيرة لاحتياجات بناء القدرات على المدى الواسع للأطراف الفاعلة في مجال التنوع البيولوجي.

وقد وقعت تقريبا كل الدول العربية على اتفاقية التنوع البيولوجي، في حين نصف الدول العربية قد وقعت على بروتوكول كارتاخينا (أنظر الجدول التاسع أدناه).^{٩١} إلا أنه، فقط أربع دول عربية قد صدقت على البروتوكول (وهي الأردن وتونس والجزائر ومصر)؛ في حين، ثلاث دول أخرى قد انضمت إلى البروتوكول (وهي جيبوتي وسوريا وعمان). أما المغرب فقد وقعت على بروتوكول كارتاخينا لكنها لم تصدق عليه ولم تنضم إليه؛ في حين لم توقع عليه بعد (حتى تاريخ آب/أغسطس ٢٠٠٤) الدول العربية الإحدى عشر التي وقعت على اتفاقية التنوع البيولوجي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، السودان، العراق، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، واليمن).

الجدول التاسع: الدول العربية الموقعة على بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية

البلد	التوقيع	التصديق	النفاذ
الأردن	١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣	التصديق: ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤
تونس	١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	التصديق: ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
الجزائر	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠	٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
جيبوتي	لم توقع	٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	النفاذ: ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
سوريا	-	١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	النفاذ: ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤
عمان	لم توقع	لم تصدق	النفاذ: ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣
مصر	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	التصديق: ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٤
المغرب	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠	لم تصدق	لا نفاذ

المصدر: موقع بروتوكول كارتاخينا على شبكة الإنترنت

وكما في غالبية دول الجنوب، إن معظم الدول العربية لم تعتمد بعد أنظمة عمل التنوع البيولوجي التي تنظم إصدار الكائنات المحورة وراثيا والاتجار بها، والسبب الأساسي لذلك، أن أكثر هذه الدول لم تعمل بعد رسميا في الكائنات المحورة وراثيا أو

٩١ : <http://biodiv.org/Biosafety/signinglist.aspx?sts=rtf&ord=dt>

تصدرها. وبشكل عام، لا يمكن التأكد من المعلومات حول الوضع الحقيقي للكائنات المحورة وراثيا، وذلك عائد للافتقار إلى البيانات التي يمكن الاعتماد عليها. ومن الأسباب المهمة لهذا النقص في البيانات هو استيراد الكائنات المحورة وراثيا وزراعتها بشكل غير نظامي.^{٩٢} وبالفعل، وفقا لمنظمة الغذاء والزراعة في المنطقة العربية، هناك فقط معلومات رسمية عن مصر حول زراعة الطماطم المهندسة وراثيا وفحص تسعة محاصيل مهندسة وراثيا (كالقطن والذرة والفاصوليا السودانية والبطاطس وفول الصويا والقرع وقصب السكر والبطاطس الحلوة والقمح)، والمملكة العربية السعودية حيث يزرع الفطر المحور وراثيا.

لكن مع زيادة حجم الكائنات المحورة وراثيا وزيادة التجارة بها، والحاجة الملحة الناتجة عن ذلك لصياغة سياسات واضحة تتعلق بإدارة هذه الكائنات ونقلها، بدأت العديد من الدول العربية الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي عملية التصديق على بروتوكول كارتاخينا. وتبعاً لذلك، كان هناك العديد من المبادرات على المستوى الوطني عبر البلدان العربية لبناء القدرات وتمكين القوانين بنفس الخط مع التحديات الجديدة التي طرحتها ثورة التكنولوجيا البيولوجية والانتشار المتزايد للكائنات المحورة وراثيا. وقد تم تمويل هذه المبادرات من قبل وكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك فيها بشكل فعال منظمات المجتمع المدني. ففي لبنان، على سبيل المثال، بادرت الجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع وزارة البيئة إلى صياغة مسودة قانون الوصول إلى التنوع البيولوجي وتقاسم المصالح.

ومن الجدير بالذكر، أن القيود المفروضة على حركة الكائنات المحورة وراثيا، والتي وضعتها اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا، هي بعدة أشكال في نزاع مع سياسات منظمة التجارة العالمية، وربما لهذا السبب أكثر من غيره، تباطأت العديد من الدول النامية في التصديق على بروتوكول كارتاخينا. كان هناك، في الواقع، ارتفاعاً بسيطاً في مصلحة العديد من ممثلي المجتمع المدني في المنطقة العربية الذين يخشون من أن يتم نكران بروتوكول كارتاخينا من قبل الالتزامات السياسية الأكثر قوة لمنظمة التجارة العالمية، التي يقول العديدون أنها أدت إلى فيض الأسواق المحلية بمنتجات الكائنات المحورة وراثيا من دون وعي المستهلك الضروري.^{٩٣} وبالتحرك الحاصل مؤخراً للمملكة العربية السعودية بالموافقة على استيراد المحاصيل المحورة وراثيا للاستهلاك البشري والحيواني، وبالرغم من صرامة متطلبات وضع العلامات، بقي بعض العلماء قلقين. وقد قال محمد حمود رئيس الأبحاث الوراثية في كلية العلوم في جامعة طنطا (مصر) أن الأنظمة السعودية لا تحمي البيئة بشكل ملائم: "فاستيراد البذور المحورة وراثيا ممنوع وفقاً للنظام، لكن المزارعين يمكن أن يحصلوا عليها من الفواكه والخضار المحورة وراثيا المستوردة للاستهلاك البشري أو بذور النباتات المحورة وراثيا المستوردة كعلف للحيوانات."^{٩٤}

ومن الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة معاهدة التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات البرية (CITES)، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، بالرغم من عدم وجود الكثير من الأبحاث حولهما.

٤. الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

في السنوات القليلة الماضية، وخاصة بعد جولة الدوحة الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، سادت في الجنوب مخاوف حول تأثير اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS في المنطقة، ويشار إلى هذه المسألة في تفويض الدوحة [الفقرة ٣٢ (١)]. إلا أنه، وبالمقارنة مع غيرها من المناطق، لم يكن هناك الكثير من الأبحاث والاهتمام الرسمي بالبيئة في الدول العربية، بالرغم من أن الدول العربية الغنية بالتنوع البيولوجي كاليمن تعطي الآن مسألة الحفاظ على المعرفة التقليدية وضمان النفاذ المتساوي ومشاركة المصالح اهتماماً أكثر، وبالتالي هناك اهتمام متزايد في العلاقة بين اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي. وعوضاً عن ذلك، يصب معظم الاهتمام في المنطقة العربية على مسائل الصحة وخاصة الوصول إلى الدواء بسعر متاح. ومن الاهتمامات أيضاً تلك المتعلقة ببراءات الاختراع التي تلقى الاهتمام خاصة في مصر.

⁹²ESCWA, Towards a policy framework for genetically modified organisms (GMOs) in the ESCWA region: assessing the case of Lebanon, forthcoming in late 2005

⁹⁴ Wagdy Sawahel, "Saudi Arabia approves GM food imports", Science and Development Network (23 March 2005), <http://www.scidev.net/news/index.cfm?fuseaction=readnews&itemid=2006&language=1>.

فوفقا لقانون جديد في مصر، يملك كل مزارع الحق باستخدام البذور المخزنة لإعادة زراعة أراضيهم الخاصة. مما يسمح للمزارعين الحفاظ على ممارستهم التقليدية بادخار البذور من دون دفع أي ضريبة، حتى عند استخدام أنواع جديدة من البذور مطورة ومحمية من قبل باحثين محليين.^{٩٥}

وفي ما يتعلق بالمنتجات المرتكزة على الطاقة، سبق وأعطى التقدم التكنولوجي الصناعات البتروكيمياوية في الدول المتقدمة النمو ميزة تنافسية قوية على نظيراتها في الدول النامية، بما فيها تلك التي تتمتع بموارد طبيعية كدول مجلس التعاون الخليجي. "ومن المتوقع أن تمارس قوانين الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية تأثيرا ملحوظا على مستقبل التقدم البتروكيمياوي في الدول النامية".^{٩٦} علاوة على ذلك، لا يتوقع أن تقوم الفترة الانتقالية بمساعدة الدول النامية والعربية منها. وتبنى هذه التوقعات على "التقدم التكنولوجي السريع في الدول المتطورة النمو من ناحية، وبسط السيطرة الضيقة على نقل التكنولوجيا ونشرها إلا إذا كانت مرتفعة الأسعار، من ناحية أخرى". وهكذا تنصح الدول العربية بتغيير تأثير الاتفاقية على تقدم هذه الصناعات من خلال تطبيق بعض الوسائل التالية: إقامة مشاريع مشتركة مع شركات عبر وطنية لديها التكنولوجيا المحدثة؛ تشجيع أعمال البحث والتطوير المحلية والتعاون مع مؤسسات البحث والتطوير في غيرها من البلدان.^{٩٧}

٥. الزراعة

إن الإعانات الزراعية المعطاة للمنتجين على المستوى الواسع في أوروبا والولايات المتحدة تشوه بشكل ملحوظ سعر الأسواق العالمية للسلع الأساسية وتهدد التنافسية بين المنتجين على النطاق الصغير في المنطقة العربية. في حين لا يتم تضمين الإعانات الزراعية (باستثناء تلك المتعلقة بالسّمك، انظر أدناه) ضمن إطار المسائل التجارية والبيئة كما تعرفها منظمة التجارة العالمية، إلا أن الرابط بين الزراعة والتجارة والبيئة والتنمية لا يمكن عدم احتسابه.

وضمن سياق منظمة التجارة العالمية، تتضمن الاهتمامات غير التجارية المرفوعة خلال المفاوضات الزراعية المسائل المتعلقة بحماية البيئة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.^{٩٨} وهذه الصلات يتم الإقرار بها ورفعها من قبل لجنة التجارة والبيئة ضمن إطار التحاليل القطاعية وحول قطاعات أساسية، خاصة الزراعة (أنظر البند 6A في برنامج عمل لجنة التجارة والبيئة). ويعد كل من الأمن الغذائي والعوامل الاجتماعية (كالفقر والعمالة) من المسائل البالغة الأهمية بالنسبة للحكومات العربية التي تعتمد بشكل كبير على الحبوب المستوردة والمساعدات الغذائية (التي شكلت حوالي ٤٠% من مجموع استهلاك الحبوب بين العامين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠).^{٩٩} بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت العديد من دول المشرق والمغرب كمصر بشكل تقليدي على الزراعة كمصدر للعمالة والدخل لدعم القطاعات غير الزراعية للاقتصاد.^{١٠٠} وقد ساهم أيضا التحرر التجاري بنقلة خفيفة في السياسة العربية بعيدا عن التنمية الزراعية، وقد قاد الأمر إلى التوترات الاجتماعية واعتماد متزايد على الواردات الغذائية.

إن المفاوضات الزراعية الجارية لدى منظمة التجارة العالمية تفكر بإفصاح المجال للحكومات لاعتماد سياسات غير متعلقة بالتجارة دعما للأمن الغذائي وحماية البيئة. وقد كان انخراط الدول العربية في هذه المفاوضات محدودا بالمشاركة في الأحلاف مع غيرها من مجموعات الدول النامية: فتونس وجيبوتي ومصر والمغرب وموريتانيا هي جزء من المجموعة الأفريقية المؤلفة من ٤١ دولة تسعى إلى تنسيق المواقف لهذه المفاوضات. إلا أن الأردن وجيبوتي ومصر والمغرب أثبتت أيضا مواقفها المستقلة

⁹⁵ESCWA and World Bank, *Agricultural Trade and the New Trade Agenda: Options and Strategies to Capture the Benefits for the Middle East, Case Study from Egypt*, United Nations, 2001, p.22.

⁹⁶ESCWA, *Challenges and Opportunities of the New International Trade Agreements (Uruguay Round) for ESCWA Member Countries in Selected Sectors: Crude Oil, Petroleum Products and Petrochemicals*, New York, 1997, p. 51.

⁹⁸WTO, "Non-trade concerns: agriculture can serve many purposes," *Agricultural Negotiations: Backgrounder* (updated December 2004), http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/negs_bkgrnd17_agri_e.htm.

⁹⁹WRI, "Earth Trends", op.cit.

¹⁰⁰ESCWA and World Bank, op. cit., p.1.

حيال القضايا عبر إصدار اقتراحاتها الخاصة للأخذ في الاعتبار خلال المفاوضات.^{١٠١} وعبرت تونس عن مشاعر العديد من المواقف العربية في كاتكون:

في مجال الزراعة، على الأعضاء أن يأخذوا خصوصيات هذا القطاع بعين الاعتبار، مع عدم نسيان أنه مهم اجتماعيا واقتصاديا للدول النامية وأقل الدول نموا. مما يعني أولا وأخيرا تقليص تدابير الدعم التي تعيق التجارة الزراعية وتمنع التنمية في النشاطات الزراعية في الدول النامية، خاصة حيث يتكون القطاع الزراعي من الوحدات العائلية الصغيرة النطاق التي تكون بمعظمها خارج السوق. ومن أجل حماية الزراعة الصغيرة النطاق من الآثار الجانبية للتحرر التجاري، لا بد من تحديد الطرائق المرنة التي تعمل على دعم الاحتياجات الزراعية والحفاظ عليها للحؤول دون القضاء على نشاطات الأطراف الفاعلة الصغيرة مع كل ما ينتج عن ذلك من مضاعفات اجتماعية.^{١٠٢}

ومن المسائل الملحة الأخرى التي تهم الدول العربية، المشكلة العامة التي تواجه الدول العربية في النفاذ إلى الأسواق نظرا للحواجز الجمركية وغير الجمركية كالمعايير البيئية.^{١٠٣} ويزيد التحدي الذي تواجهه الدول النامية بالامتثال للمعايير الدولية من حدة مشكلة التفاوض بالمسائل المتعلقة بالإعانات الزراعية. وعلى سبيل المثال، تقدر إحدى الدراسات أن مصر تمثل لـ ٢٥% فقط من المعايير الدولية.^{١٠٤} وتتضمن هذه المعايير النظام التقني للاتحاد الأوروبي المبلغ عنه بموجب اتفاقية الصحة والصحة النباتية، والذي يحظر استيراد البطاطس المصابة بأفة فطرية، بالرغم من أن المنطقة العربية تعتبر أن هذا الأمر "ليس سوى طريقة لإبقاء البطاطس المصرية خارج سوق الاتحاد الأوروبي".^{١٠٥}

كما أنه هناك روابط قوية بين الزراعة والبيئة في المنطقة العربية، التي تعاني من شح المياه ومن نظام إيكولوجي مهدد. لذا لا بد من الدول العربية أن تستفيد من المفاوضات التي تسمح بإعفاء البرامج البيئية من تقليص الإعانات الزراعية، خاصة إذا ما كانت إجراءات نقل التكنولوجيا التي تفيد الدول النامية مرتبطة بهذا القرار. ويعبر عن الحاجة إلى الانخراط العربي في هذا الموضوع تقرير ينص على "أنه نظرا للبيئة الحادة والتي تعاني من شح المياه حيث لا بد من السعي نحو تحقيق التحسينات في مجال الإنتاجية الزراعية وتقليص حدة الفقر، والروابط القوية بين الزراعة وقاعدة الموارد الطبيعية، على البلدان العربية أن تسعى إلى الانخراط الفعال في عملية صنع القرار للجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية".^{١٠٦} ومع ذلك، هناك نقاش حول إذا ما كان من المفروض طرح مثل هذه المسائل ضمن سياق المفاوضات على الزراعة أو التجارة والبيئة، أو إذا ما كانت ستتطرق إلى مشاكل تتعلق بتطبيق المبادئ الاحترازية. فقد تستخدم البلدان العربية على سبيل المثال أسباب بيئية لتبرير محدودية واردات المواشي (كنسبة الرعي المرتفعة وإمدادات المياه الشحيحة) أو التدابير للتعامل مع مسألة بذور الكائنات المحورة وراثيا كخطر محتمل على التنوع البيولوجي. وتبعاً لذلك، للدول العربية مصلحة كبرى في المشاركة الفاعلة في المفاوضات الجارية حول المواضيع الزراعية لضمان أن يتم أخذ أمنها الغذائي واهتماماتها التنموية البيئية والريفية في الحسبان.

٦. قطاع صيد الأسماك

تعامل المنتجات السمكية على أنها سلع غير زراعية في منظمة التجارة العالمية. وفي حين لم تكن تجارة المسامك من المواضيع الإلزامية في المفاوضات في جولة الدوحة، تم أخذ موضوع الإعانات السمكية ضمن سياق اتفاق الدعم والتدابير التعويضية في المجموعة المفاوضة حول القوانين بالإضافة إلى لجنة التجارة والبيئة بنظرة نحو تشجيع التنمية المستدامة في

¹⁰¹ WTO, "Countries, alliances and proposals," *Agricultural Backgrounder*, op.cit., http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/negs_bkgnd04_groups_e.htm.

¹⁰² WTO, "Tunisia: Statement by H.E. Mr. Mohsen Laroui, Secretary of State to the Minister of Tourism, Commerce and Handicrafts, in Charge of Trade", WT/MIN(03)/ST/125, 11 September 2003.

¹⁰³ Nabil Chaherli and Moatez El-Said, "Impact of the WTO Agreement on MENA Agriculture", ERF Working Paper 2007, p. 13.

¹⁰⁴ ESCWA and World Bank, op.cit., p. 20.

¹⁰⁶ Nabil Chaherli and Moatez El-Said, op.cit., p. 14.

القطاع (أنظر الفقرة ٢٨ من أجنحة الدوحة للتنمية). وإن قطاع صيد الأسماك هو أيضا عرضة للتحليل القطاعي ضمن إطار برنامج العمل النظامي للجنة التجارة والبيئة (البند 6C). كما تقدم أيضا التحديات التجارية والبيئية التي تواجه قطاع صيد الأسماك دروسا مهمة متعلقة بالتحول التجاري وحل النزاعات في الجنوب.

وبالرغم من أن القطاع السمكي ليس مهما جدا من ناحية الإنتاج أو التصدير على المستوى الإقليمي، إلا أن لهذا القطاع أهمية كبيرة في العديد من الدول العربية، كموريتانيا والمغرب وعمان واليمن. كما أن صناعته تنمو في غيرها من البلدان، كمصر والكويت والسعودية. وفي حين يبقى الصيد الحرفي ذا أهمية بالنسبة للعمالة وتقليص حدة الفقر، خاصة في أقل الدول نموا في المنطقة، سعت الدول العربية أيضا لزيادة سلم الإنتاج، وتشجيع الصادرات السمكية (أنظر الجدول العاشر). الأمر الذي أجبر الحكومات لإعادة اعتبار تكاليف وفوائد دعم الصناعة السمكية المحلية والخسائر المحتملة في العائدات التي يمكن أن تشهدها إذا ما تقلص عدد رخص صيد الأسماك لسفن الصيد الأجنبية (التي تتنافس مع المنتجين الوطنيين) بغية الحفاظ على استدامة المخزون السمكي الوطني. ويتعد هذا التقييم بواقع أن العديد من هذه الشركات الأجنبية تتمتع بإعانات كبيرة لا تستطيع الدول العربية تأمينها لصيادها الخاصين، مما يضع الصناعة المحلية في موقف سلبي. وقد كان هذا النقاش حول السياسة بشكل جزئي سبب التوتر بين المغرب وإسبانيا خلال أول ٢٠٠٠ نظرا لنمو نطاق قطاع المسامك المغربي والعدد الكبير للتراخيص التي تمنحها الحكومة للسفن الإسبانية. كما أن تجربة اليمن وعمان لهي حالة تعطي مثالا تعليميا.^{١٠٧} وبالرغم من أن مجموع مساهمة القطاع السمكي بإجمالي الناتج المحلي في البلدين هو ٢% فقط، إلا أن هذا القطاع يدعم حوالي ٢٠٠,٠٠٠ شخص في عمان وأكثر من ٣٥٠,٠٠٠ في اليمن وهو مصنف الأول من جهة الصادرات غير النفطية في البلدين. كما أن القطاع يكسب البلدين التبادل الأجنبي والأمن الغذائي، بالإضافة إلى كونه مصدر بروتين للمجتمعات.^{١٠٨}

الجدول العاشر: مساهمة الدول العربية وإنتاج الحياة البحرية والتجارة بها

٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٨٨	
				الإنتاج السمكي
٣,٦	٤,١	٣,٩	٣,٦	الإنتاج الداخلي (% من المجموع العالمي)
٢,١	١,٧	١,٦	١,٦	الإنتاج البحري (% من المجموع العالمي)
				إنتاج تربية المائيات
١,٥	٠,٥	٠,٨	٠,٩	الإنتاج الداخلي (% من المجموع العالمي)
٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٠	الإنتاج البحري (% من المجموع العالمي)
				إنتاج المسامك وتربية المائيات
١,٩	١,٥	١,٦	١,٦	% من المجموع العالمي
				التجارة في البضائع السمكية
٤٧٣	٣٩٥	٢٥٩	٢٤٨	مجموع الواردات (مليون دولار أميركي)
٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٨	% من المجموع العالمي
١٣٢٣	١١٠٢	٨٤١	٧٥٤	مجموع الصادرات (مليون دولار أميركي)
٢,٤	٢,١	٢,١	٢,٤	% من المجموع العالمي

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة، وضع المسامك والتربية المائية ٢٠٠٢

وتكافح الدول العربية أيضا لامتثال للأنظمة البيئية والصحية الصارمة التي تفرضها المفوضية الأوروبية على قطاع الأسماك والمنتجات المرتكزة على الأسماك. ففي العام ١٩٩٨، حظرت المفوضية الأوروبية صادرات السمك من اليمن وعمان

¹⁰⁷ See unpublished studies prepared under the ESCWA project "Strengthening capacity for sustainable environmental economic policy in ESCWA member countries".

(كما من غيرها من البلدان النامية) بسبب عدم الامتثال للأنظمة البيئية والصحية التي تفرضها. وفي صميم هذا كان الفشل في الامتثال لتدابير تحليل المخاطر في نقاط المراقبة الحرجة HACCP، وهي متطلبات العملية والإنتاج التي أصبحت مقبولة بشكل متزايد كمييار دولي لضمان الأمن الغذائي. وتتطلب المفوضية الأوروبية من منتجي الأسماك تأمين رخصة مهمة بغية النفاذ إلى السوق الأوروبية. وتم سحب هذه الرخص عندما اتضح أن الامتثال لنظام تحليل المخاطر في نقاط المراقبة الحرجة ناقصا وخسر المصدرون من البلدين الحصة والأرباح في السوق بين ليلة وضحاها. مما أعاق فرص النمو في هذا القطاع وخاصة مصائد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق التي لم تتمكن لوحدها من تحقيق الامتثال للمييار. ولحسن الحظ، التزمت المفوضية الأوروبية بعد ذلك بدعم برنامج مساعدة تقنية شامل لمساعدة قطاع صيد الأسماك في كلي البلدين. وتم بالتالي رفع الحظر على الاستيراد، بداية في عمان (في العام ١٩٩٩) ثم في اليمن (في العام ٢٠٠٢) حين رخصت المفوضية الأوروبية لبعض من الشركات في البلدين ممثلة كليا لنظام تحليل المخاطر في نقاط المراقبة الحرجة.

وواجهت مصر تجربة مشابهة لتلك الحاصلة في اليمن وعمان، بالرغم من أن المساعدة الفنية ورفض ترخيص الشركات المصرية للتصدير إلى أوروبا كانت محدودة أكثر.^{١٠٩} إلا أن أهمية الامتثال المصري للمعايير البيئية والصحية لا يمكن الاستهانة بها. فقد قدر المركز العالمي للأسماك في ماليزيا أنه من المتوقع أن يزيد الطلب المحلي على الأسماك في مصر بأكثر من ٢٠% بحلول العام ٢٠١٠، مما يتطلب ٢٠٠,٠٠٠ طنا إضافيا من الأسماك في السنة فقط من أجل الإبقاء على مستوى الاستهلاك الحالي. إلا أن تخفيض قيمة الجنيه المصري في السنوات الأخيرة أدى إلى سقوط الواردات السمكية مما أدى إلى توسع تربية المائيات.^{١١٠} لكن تربية المائيات في دلتا النيل، تواجه مشاكل مرتبطة بالصرف الزراعي والمبيدات التي تلوث مزارع الأسماك، وبالمخلفات التي تولدها مزارع الأسماك التي تؤثر على مستخدمي مجاري الأنهار. مما صعب الأمر على بعض منتجي الأسماك في الامتثال لمعايير المفوضية الأوروبية. وكما شرح ممثل مكتب القاهرة للمركز العالمي للأسماك "إذا ما اتضح بالفعل أنه من الصعب فنيا للمنتجين ملاقة المتطلبات الصارمة التي تفرضها (أوروبا والولايات المتحدة الأميركية)، فعليهم أن يبحثوا عن أسواق أخرى... وقد يكونوا حينها قادرين على تقديم منتجات مختلفة في الأسواق الأفريقية والآسيوية التي تعتبر أسهل وأرخص للإنتاج."^{١١١} وتلا الموقف أنه في حين تم تصميم الأنظمة البيئية الصارمة في الشمال لحماية مواطنيها، فلا يجب أن يصبح شعب الجنوب المستهلك البديل للمنتجات التي ترفضها دول الشمال. ووفقا لذلك، من دون المساعدة الفنية والموارد لاعتماد التكنولوجيات وطرق الإنتاج الأنظف والأسلم، سينتهي أمر المنتجين بنقل منتجاتهم ذات النوعية المتدنية (والتي على الأرجح تكون خطرة) من الشمال إلى المستهلكين المحليين أو غيرها من الدول النامية التي على الأرجح لا تملك أنظمة سلامة غذائية ملائمة أو آليات تمكين لحماية أنفسها. هذا لأن ردة فعل القطاع الخاص الأولية لعدم القدرة على الامتثال للأنظمة الصارمة في الشمال، تمثلت بنقل تدفقات تجارته إلى أسواق بديلة لمنتجاتها في الجنوب.^{١١٢} ويمكن السعي لتحقيق الامتثال فقط عندما لا يتم إيجاد الأسواق المربحة بالتساوي أو حين يتم فرض الأنظمة المتساوية الصارمة. وبالتالي، من المفروض أن يحظى الشمال مسؤولية أخلاقية لمساعدة دول الجنوب على زيادة قدرة مؤسساتها البيئية وقدرة المؤسسات على الامتثال للمعايير البيئية والمتعلقة بالصحة. ول سوء الحظ، إن الآليات التي من شأنها أن تسهل نقل التكنولوجيا إلى دول الجنوب بطيئة في منظمة التجارة العالمية، وإمداد الموارد إلى الجنوب لدعم هذه الغايات كانت محدودة.

إن قطاع مصائد الأسماك يقدم أيضا درسا مهما آخر للمنطقة العربية وبلدان الجنوب. ففي نيسان/أبريل من العام ٢٠٠٤، حظر الاتحاد الأوروبي استيراد منتجات التونة وسمك سيف البحر من البلدان حيث نشاطات الصيد تضعف الجهود الدولية

¹⁰⁹ For more information see, ESCWA, *Environmental standards and competitiveness of key economic sectors*, forthcoming in late 2005.

¹¹⁰ David Snipes, "Fish Stories," *Business Monthly*, 30 September 2004.

¹¹¹ Dr. Simon Heck, Cairo-based office of the WFC as quoted in David Snipes, "Fish Stories," *Business Monthly*, 30 September 2004

للحفاظ على المخزون السمكي وإدارته بطريقة مستدامة.^{١١٣} وبالرغم من أن الحظر لا يتعلق بأي دولة عربية، فهو يشير إلى ضعف البلدان التي لا تملك القدرة على التعامل بطريقة فعالة وسريعة مع هذه المسائل. وغالبا ما لا تملك الدول النامية الموارد المالية والبشرية لرفع النزاع أمام منظمة التجارة العالمية حول الأنظمة، بما فيها تلك التي قد تكون موضوع نقاش بحجة أنها تسعى لإنفاذ الامتثال للمنتجات وأساليب الإنتاج التي لا ترتبط بسميزات الإنتاج النهائي كالحظر الجديد للاتحاد الأوروبي. وقد تفاقم الوضع بواقع أن مصدري القطاع الخاص ليس لديهم عادة وصولا نظاميا لصانعي القرارات في الحكومات لإطلاعهم على الحواجز التي تبرز أمام التجارة والمخاطر التي تهدد تنافسيتهم في الأسواق المصدرة. وإذا ما تم الاعتراف بحاجز معين في الدوائر الحكومية الرسمية وبين المفاوضين، غالبا ما تصعب المسائل المتعلقة بالأجندة الدولية السياسية الأمر على البلدان الأصغر لرفع الموضوع أمام التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية. ووفقا لذلك، إن غياب المؤسسات الفعالة وآليات الحوار بين القطاعين العام والخاص والنفوذ السياسي المحدود لدول الجنوب بغياب أجندة جماعية تجعل الدول النامية عرضة للخطر من التفوق النظامي لدول الشمال.

٧. السلع والخدمات البيئية

إن تفويض أجندة الدوحة للتنمية حول السلع والخدمات البيئية [أنظر الفقرة ٣١ (iii)] برز كمسألة معقدة أمام المفاوضين العرب، خاصة بما أنهم كانوا في موقف التفاوض ضمن لجنة التجارة والبيئة. الأمر الذي خلق ثلاثة مواضع اهتمامات للدول العربية.

أولا، كيف يتم تصنيف الخدمات البيئية وكيف تقع خدمات الطاقة ضمن هذا التصنيف. وتم تقديم عدة اقتراحات حول ما يحتوي على الخدمات البيئية والكثير منها لا يزال موضوع نقاش. ونظرا للأهمية الكبيرة لقطاع النفط والغاز للاقتصادات العربية المصدرة للنفط، كانت معظم الدول العربية قلقة بشأن إدخال خدمات الطاقة ضمن تصنيف الخدمات البيئية. فالكويت على سبيل المثال، دعت منظمة التجارة العالمية "لإيجاد تصنيف عادل لقطاع خدمات الطاقة".^{١١٤} إن قطر، التي كانت الصوت القائد في "تشجيع الوقود الفعال ذات الانبعاثات المنخفضة الكربون والتلوث (كالغاز الطبيعي)"، شددت على أن "تتقاسم المنظمات غير الحكومية والمجموعات البيئية وجهة نظر قطر بأن الطاقة الأنظف تصنيف قيمة للبيئة العالمية. وبالتالي، نطلب من منظمة التجارة العالمية أن تقوم بتعريف وتصنيف السلع والخدمات الصديقة للبيئة بما فيها مصادر الطاقة".^{١١٥} وكما شرح موراي غيبس، الذي قدم الكثير من المساهمات في هذا الموضوع:

إن التصنيف المتطور لخدمات الطاقة يتضمن الفئة الفرعية من الخدمات المتعلقة بالبيئة لصناعة الطاقة، وتشمل ما يلي من الخدمات كوقف تشغيل منشآت وشبكات الطاقة، معالجة الموائع والمنشآت الملوثة، ومعالجة وصرف النفايات من منشآت الطاقة، وخدمات مراقبة التلوث ورصده. بالإضافة إلى ذلك، وقد تكون بعض الخدمات غير الجوهرية كالإعمار، نفسها للقطاعين. كما يجدر الذكر أنه هناك أيضا مقترحات لإعادة تصنيف قطاع الخدمات البيئية في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الغاس)، وبعض فئات الخدمات في التصنيفات المقترحة الجديدة تتعلق مباشرة بإدارة الطاقة كتقليص خسائر الطاقة وتسرب الحرارة.^{١١٦}

ووفقا لذلك، إن طريقة تحديد وتصنيف خدمات الطاقة والبيئة سوف تؤثر على كيفية التفاوض بشأنها وفقا للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (الغاس) وضمن لجنة التجارة والبيئة.

ثانيا، إن كيفية تنظيم المفاوضات بطريقة تجتذب التجارة والاستثمار في التكنولوجيا البيئية تصب في مصلحة الدول العربية، خاصة تأمين المياه، ومعالجة مياه الصرف، وحسن إدارة النفايات، وتولية المياه وخدمات الطاقة. كما تلقى تكنولوجيات الإنتاج

¹¹³ EU, http://europa.eu.int/comm/trade/issues/sectoral/agri_fish/pr290404_en.htm, Accessed on 30 April 2004.

¹¹⁴ WTO, Ministerial Conference, Fifth Session, Cancun (10-14 September 2003), "Statement by H.E. Mr. Abdallah A. Al-Tawil, Minister of Commerce and Industry", WT/MIN(03)/ST/21.

¹¹⁵ WTO, Ministerial Conference, Fifth Session, Cancun (10-14 September 2003), "Statement by H.E. Sheikh Hamad Bin Faisal Al-Thani, Minister of Economy and Commerce", WT/MIN(03)/ST/4.

¹¹⁶ Murray Gibbs, op.cit.

النظيف و سلع الصناعات الثقيلة وقطاع الصناعات التحويلية اهتماما متزايدا نظرا لجهود القطاع الخاص للتوصل إلى الامتثال للمعايير الطوعية التي يفرضها المستوردون، والتي تكون أحيانا أكثر صرامة من تلك التي تتطلبها الأنظمة الوطنية. ويظهر بدء ازدهار المصالح العربية في هذا المجال عبر واقع أن بعض البلدان قد اتفقت على عدم فرض قيود على الخدمات البيئية في بعض أساليب التجارة. وقد اتفقت على سبيل المثال، المغرب على عدم فرض أي قيد على التمثيل التجاري لمؤمني الخدمات البيئية أو فرق الخبراء وأبلغت منظمة التجارة العالمية بهذا الموضوع.^{١١٧} وهذا الأمر في غاية الأهمية بما أن المغرب تقوم بخطوات ملحوظة لتقوية معايير وأنظمة تدفق مياه الصرف الصناعية وتتنظر نحو ممولي التكنولوجيا البيئية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، لمساعدة الصناعيين الصغار والكبار الحجم للتوصل إلى الامتثال لهذه المعايير البيئية الجديدة.^{١١٨} كما قدمت الإمارات العربية المتحدة والكويت إخطارات تحريرية لمنظمة التجارة العالمية حول الخدمات البيئية في مجالات خدمات المجاري وخدمات نفايات الصرف وخدمات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات المشابهة.^{١١٩}

وثالثا وأخيرا، هناك اهتمام في المنطقة العربية بإمكانية أن تتضمن المفاوضات الجارية حول الخدمات البيئية خدمات أخرى كالكهرباء والمياه والسياحة والنقل وكيفية ارتباطها بها.

إذ أقيمت، على سبيل المثال، شبكة كهربائية بين مصر وسوريا والعراق والأردن وتركيا، ستسعى إلى تحسين فعالية إنتاج الكهرباء في المنطقة. وفي حين سيساعد هذا على تحسين الموثوقية والنفاد إلى خدمات الطاقة في المدينة والريف والمناطق النائية، فمن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الطلب على موارد الطاقة واستهلاك أفضل للكهرباء. وبالتالي لا بد من أن يكون ضمان الإدارة الكفوءة لهذه الشبكات من الأولويات، بالإضافة إلى استخدام موارد الطاقة التي تغذي هذه الشبكات بالشكل الملائم والسليم. وبالتالي ستمكن حينها مسائل تحرير التجارة وأنظمة الاستثمار التي تحكم السلع البيئية والمتعلقة بالطاقة من أن تساهم في جذب أفضل التكنولوجيات المتوفرة إلى المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، في حين كان توليد الكهرباء ونشرها في المنطقة العربية منذ البداية من حكمة الدولة ومحتكر بطبيعته، حدث تحسن كبير في المغرب ودول الخليج لجهة تخصيص أجزاء من القطاع. وفي الخليج كان هذا الأمر متصلا مبدئيا بشركات القطاع الخاص في تنمية محطات تحلية المياه المشتركة وتوليد الطاقة. وفي المغرب العربي، تتزايد إدارة القطاع الخاص للمياه ومياه الصرف وخاصة في دولة المغرب. وإذا ما تم تنظيم هذه القطاعات وإدارتها بالشكل السليم، قد تقود فرص الاستثمار الجديدة التي يخلقها تحرير هذه القطاعات إلى المزيد من الخدمات العامة الأكثر كفاءة ونظافة في المنطقة.

وفي ما يتعلق بخدمات النقل، تم تحقيق بعض التقدم في مجال التكامل الإقليمي. فقد وقعت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على اتفاقية إقليمية بشأن قطاع النقل ووصل مجلس التعاون الخليجي إلى المراحل النهائية في الموافقة على شبكة سكة حديد إقليمية. ومن شأن تحرير التجارة والاستثمار في هذا القطاع أن يسهل حركة الناس والسلع والخدمات عبر المنطقة؛ بالرغم من أن هذا الأمر لديه تأثيرات متنوعة على الاستدامة البيئية في ما يتعلق بموارد الأراضي، وتدهور الأراضي وتعدي المدن على الأراضي البرية والحدود الصحراوية.

ووفقا لذلك، إن تحرير التجارة والاستثمار في الخدمات البيئية يحتاج إلى أن يتم دراسته بالشكل الملائم لضمان رصد وحسن إدارة أي تأثيرات بيئية قد تنتج عن تطبيقها، بما يتماشى مع التنمية المستدامة.

ثالثا - الأولويات والاحتياجات: نحو برنامج إقليمي للتجارة والبيئة في المنطقة العربية

¹¹⁷ WTO Trade Policy Review of the Kingdom of Morocco, 2003, WT/TPR/S/116, pg. 126

¹¹⁸ See ESCWA/METAP, Etude sur le commerce, l'environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc, Study sponsored by the Bank-Netherlands Partnership Program and implemented under the METAP Initiative by ESCWA. Annex IV provides a review of industrial wastewater effluent standards currently being enforced in and around Casablanca by a private sector company (LYDEC) contracted by the Government of Morocco.

¹¹⁹ WTO Services Database, 16 July 2004, <http://tsdb.wto.org/WTO/WTOHomepublic.htm>

يعرض التحليل السابق مجموعة من المسائل والاهتمامات في المنطقة العربية في ما يتعلق بالعلاقة بين التجارة والبيئة. في حين تظهر بعض الاختلافات بين أولويات دول المغرب والمشرق والخليج والدول العربية الأقل نمواً، تتعلق التحديات الأبرز التي تواجهها هذه الدول بمسائل النفاذ إلى الأسواق والقدرة التنافسية وحل النزاعات. وقد جرى التباحث والتفاوض بشأن هذه المواضيع ضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية وأجندة الدوحة للتنمية وخلال المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تتابع توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. في الواقع، إن مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، التي وافق عليها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (كامري) وتم تقديمها لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تحدد الأولويات الإقليمية المتمثلة بالحاجة إلى ما يلي:

- دعوة المجتمع الدولي إلى دعم جهود الدول العربية لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن العولمة على كافة الأصعدة الاقتصادية والفنية والبيئية والاجتماعية؛
- تعزيز تنافسية السلع العربية ومحاولة التخلص من كل أشكال الإعانات والمساعدات والحوافز التي تفرضها الدول الصناعية لتعيق دخول السلع العربية إلى الأسواق الدولية.^{١٢٠}

وقد أدى هذا التفويض إلى صياغة برنامج إقليمي لبناء القدرات التجارية والبيئية في المنطقة العربية يركز على مساعدة الدول العربية على الاهتمام بمواضيع الأولوية المذكورة أعلاه على نحو أفضل.

البرنامج الإقليمي لبناء القدرات التجارية والبيئية في المنطقة العربية

إن البرنامج الإقليمي لبناء القدرات التجارية والبيئية في المنطقة العربية هو نتيجة سلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية قادتتها منظمات إقليمية وشملت مسؤولين عامين وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في مناقشات وتحليلات تناولت المسائل التجارية والبيئية في المنطقة. وتم اعتماد البرنامج بموجب قرار المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة خلال اجتماعه في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وتم التأكيد على دعمه خلال الاجتماع الخامس عشر للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية قدرات الدول العربية على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي يقدمها قطاعا التجارة والبيئة في الاقتصاد المعولم عبر السعي نحو ما يلي:

- بناء القدرات في صياغة السياسات التجارية والبيئية، وتطبيق هذه السياسات والتفاوض بشأنها؛
- تعزيز التفاهم حول المسائل التجارية والبيئية التي تؤثر على تنافسية السلع العربية ونفاذها إلى الأسواق؛
- زيادة قدرة المنتجين والمستهلكين في المنطقة العربية للاستجابة للمسائل التجارية والبيئية بطريقة فعالة.

وقد قامت أمانة مشتركة بتنسيق البرنامج الإقليمي، وتألّفت هذه الأمانة المشتركة من الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (كامري) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما ساهم في عمل الأمانة المشتركة مجموعة عمل تتألف من منظمات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية وأعضاء في المجتمع المدني.

ألف- الأولويات الإقليمية

ركز البرنامج على مواضيع الأولوية الثلاثة المفصلة أدناه:

- النفاذ إلى الأسواق – وخاصة تلك الأمور المتعلقة بالتطابق، والحوافز غير الجمركية التمييزية والنظامية التي تفرض على التجارة، وتحديدًا تلك التي تتعامل مع معايير المنتج ومتطلبات العملية وتدابير تقييم التطابق.

- القدرة التنافسية – وخاصة الأمور المتعلقة بنقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والفعالية ونظم وضع العلامات البيئية، والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالإضافة إلى مسائل محددة لتنافسية القطاعات التالية: الزراعة والصناعة الزراعية والثروة السمكية والنسيج والسياحة والخدمات البيئية والكيمويات وغيرها من القطاعات.
- حل النزاعات – وخاصة الأمور المتعلقة بتحسين التفاهم حول البنود الخاصة بالتجارة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز التفاهم حول آليات حل النزاعات، والتوفيق بين الاختلافات في تفسير وتنفيذ البنود البيئية في الاتفاقيات التجارية الثنائية الإقليمية والعالمية المصدق عليها والموقعة أو التي يتم التفاوض بشأنها من قبل الدول العربية الأعضاء.^{١٢١}

باء- الاحتياجات الإقليمية

وتركز احتياجات المساعدة الفنية وتطوير المهارات في ما يتعلق بمواضع الأولوية على ما يلي:

- الحكم – بما يتعلق باقتراح تدابير مؤسسية للتنسيق الإقليمي للسياسات والمعايير المتعلقة بالتجارة والبيئة، وتعزيز تنسيق السياسات الوزارية الداخلية وتجانسها، وتسهيل الشراكات بين القطاع العام والخاص.
- تحليل السياسات – عبر تقديم العون في تحديد احتياجات البيانات وجمع الإحصاءات ذات الصلة بالموضوع لدعم تحليل السياسات التجارية والبيئية، وعبر تأمين التدريب والمساعدة الفنية في التحاليل التجريبية، والتقييمات الإستراتيجية، وصياغة السياسات والتوصيات المتعلقة بها.
- تمكين المؤسسات – عبر تقوية المؤسسات المسؤولة عن الإشراف و/أو وضع خطط منح الاعتماد المعترف بها وهيئات منح الشهادات في المنطقة العربية، بالإضافة إلى السلطات الجمركية.
- التفاوض – عبر تأمين التدريب على مهارات التفاوض حول المسائل التجارية والبيئية، وتطوير المعايير الدولية ووضع جداول الأعمال وإقامة الائتلاف واستخدام التحاليل لدعم المواقف التفاوضية.
- نشر المعلومات – عبر تأمين نسبة نفاذ مرتفعة إلى المعلومات المتعلقة بمعايير ومتطلبات أهم الأسواق الهدف (في العالم أجمع وضمن المنطقة)، ورفع نسبة الوعي بين مجموعات المستهلكين العرب حول الاستهلاك المستدام وتقوية شبكات المعلومات الإقليمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الوسائل.
- تنمية القطاع الخاص – عبر تسهيل تحديد الأولويات في الاستثمار في البنية التحتية للبيئة لدعم تنافسية أعظم؛ وعبر تقوية شبكات الأعمال وآليات مشاركة المعرفة، وتأمين المعلومات والخدمات الاستشارية حول الكفاءة البيئية والإنتاج الأنظف.^{١٢٢}

ويتم تنفيذ البرنامج من قبل الوكالات الشريكة من خلال مجموعة من الأنشطة بما فيها خدمات الاستشارة المتعلقة بالسياسات والمساعدة الفنية وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة وطنية وندوات تدريب إقليمية، بالإضافة إلى اجتماعات فرق الخبراء الإقليمية. وقد نجح البرنامج في زيادة الموارد التي تدعم البرنامج الإقليمي خلال سنته الأولى من التنفيذ، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من المساعدة من أجل التمكن من الاهتمام بالاحتياجات وصياغة الأولويات واتخاذ المواقف للتفاوض على المستويات العالمية والإقليمية الفرعية والوطنية.

ملحق

مؤشرات اقتصادية

الجدول الأول: أهم الصادرات والواردات في بلدان مختارة من المنطقة العربية^{١٢٣}

البلد	أهم قطاعات التصدير	أهم قطاعات الاستيراد
الأردن	الفوسفات، البوتاس، الأدوات الطبية والأدوية، الاسمنت	النسيج، الفولاذ، الورق، ورق الكرتون
البحرين	الألمنيوم، الفولاذ، المنتجات المصنعة	
تونس	الأسمدة الفوسفاتية، الزيوت والمنتجات الدسمة، الورق والكرتون	
سوريا	القطن الخام، منتجات الغزل	قطاعات النسيج، قطاعات السكر
الكويت	المنتجات النفطية، البتروكيماويات، وغيرها من الكيماويات	
مصر	النسيج، الجلد، الأثاث، القطن الخام	الكيماويات، الخشب والفلين، الورق
المغرب	النسيج، الحصر، الأحذية الجلدية، الفوسفات	أدوات النقل، صناعة السكر
اليمن	السك، المنتجات الزراعية، المنتجات النفطية	

المصادر: مبادرة السياسات المتوسطة (ميتاب)، التقييمات السريعة، الإسكوا والمقابلات الخاصة

الجدول الثاني: تجارة السلع داخل الإقليم وبين الأقاليم، ٢٠٠٣ (مليارات الدولارات)

المصدر	الوجهة						
	أميركا الشمالية	أميركا اللاتينية	غرب أوروبا	أوروبا الشمالية والمتوسطة/ دول البلطيق/رابطة الدول المستقلة	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا
أميركا الشمالية	٤٠٤	١٥٣	١٨٠	٨	١٢	٢١	٢١٩
أميركا اللاتينية	٢١٨	٥٩	٥١	٤	٥	٤	٢٩
غرب أوروبا	٢٩٨	٥٧	٢١٣٠	٢١٤	٨٠	٨٣	٢٤٨
أوروبا الشمالية والمتوسطة/ دول البلطيق/رابطة الدول المستقلة	١٩	٧	٢٢٨	٩٨	٤	٩	٣٠
أفريقيا	٣٣	٤	٨٤	١	١٨	٣	٣١
الشرق الأوسط	٤٦	٣	٤٨	٢	١٠	٢٢	١٤٥
آسيا	٤٢٨	٤١	٣١٩	٣٢	٣١	٥٦	٩٤٩
العالم	١٤٤٦	٣٢٤	٣٠٤١	٣٦٠	١٦١	١٩٨	١٦٥١

المصدر: منظمة التجارة العالمية-الإحصاءات التجارية الدولية للعام ٢٠٠٤:

http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2004_e/its04_byregion_e.htm

الجدول الثالث: حصة تدفقات التجارة بين الأقاليم في مجموع السلع المصدرة لكل منطقة

المصدر	الوجهة						
	أميركا الشمالية	أميركا اللاتينية	غرب أوروبا	أوروبا الشمالية والمتوسطة/ دول البلطيق/رابطة الدول المستقلة	أفريقيا	الشرق الأوسط	آسيا
أميركا الشمالية	٤٠,٥	١٥,٤	١٨,١	٠,٨	١,٢	٢,١	٢٢,٠
أميركا اللاتينية	٥٧,٨	١٥,٦	١٣,٦	١,٢	١,٤	١,٢	٧,٦
غرب أوروبا	٩,٥	١,٨	٦٧,٧	٦,٨	٢,٥	٢,٦	٧,٩
أوروبا الشمالية والمتوسطة/ دول البلطيق/رابطة الدول المستقلة	٤,٦	١,٧	٥٦,٨	٢٤,٥	١,١	٢,٣	٧,٦
أفريقيا	١٨,٩	٢,٥	٤٨,٤	٠,٦	١٠,٢	١,٥	١٧,٧
الشرق الأوسط	١٥,٥	٠,٩	١٦,٠	٠,٨	٣,٥	٧,٣	٤٨,٦
آسيا	٢٢,٥	٢,٢	١٦,٨	١,٧	١,٧	٣,٠	٤٩,٩
العالم	١٩,٨	٤,٤	٤١,٧	٤,٩	٢,٢	٢,٧	٢٢,٦

المصدر: منظمة التجارة العالمية-الإحصاءات التجارية الدولية للعام ٢٠٠٤:

http://www.wto.org/english/res_e/statistics_e/its2004_e/its04_byregion_e.htm

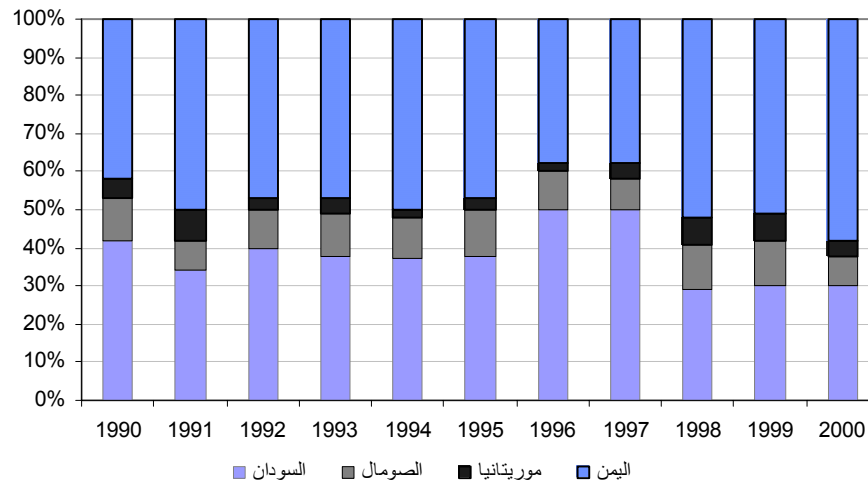
الجدول الرابع: مجموع التجارة بين الدول العربية (مليارات الدولارات الأميركية)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	١,٠٦	٠,٨٥	١,٠١	١,١٣	١,٢٣	١,٥٠	١,٧١	٠,٨٥	٠,٨٦	٠,٨٨	١,٠٨
الإمارات	٢,٢٤	٢,٢٣	٢,٦٦	٢,٩٣	٣,٠٦	٣,٢٩	٣,٤٩	٣,٦١	٤,٠٩	٤,٨٧	٦,٦٨
البحرين	٢,٢٠	٢,٠٨	٢,١٥	١,٩٩	١,٩٣	٢,١٧	٢,٤٤	٢,٤٥	٠,٨٩	٠,٨٦	١,٩٧
تونس	٠,٧٨	٠,٦٧	٠,٧٧	٠,٦٧	٠,٧٣	٠,٩٩	١,٠٠	٠,٩٠	٠,٨٠	٠,٩٤	١,١٥
الجزائر	٠,٤٧	٠,٤١	٠,٥٦	٠,٤٨	٠,٦٤	٠,٥٦	٠,٤٨	٠,٥٩	٠,٣٨	٠,٣٧	٠,٥٥
السعودية	٥,٧٧	٥,٧٥	٥,٣٤	٥,١٦	٥,١٧	٦,٤٧	٧,٨٤	٨,٢٩	٦,٧٥	٧,٢٤	٩,٢٥
السودان	٠,٥٣	٠,٣٥	٠,٤٨	٠,٥٠	٠,٤٦	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٦٩	٠,٣٧	٠,٤٢	٠,٥٣
سوريا	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٩١	١,٠٠	١,٢٧	١,٣٠	٠,٩٥	٠,٩٣	١,١١	١,٠٤	١,٣٦
الصومال	٠,١١	٠,٠٩	٠,١٣	٠,١٦	٠,١٦	٠,١٩	٠,١٨	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٥
العراق	١,٥٨	٠,٤٢	٠,٤٩	٠,٥٣	٠,٥٥	٠,٧١	٠,٦٢	٠,١٨	٠,٠٧	٠,١٢	١,٠٥
عمان	٣,٥٨	١,٠٦	١,٩٠	٢,١٢	٢,٠١	٢,١٤	٢,٠٩	٢,٤٦	٢,٧٩	٢,٦٥	٣,٣٦
قطر	٠,٣٩	٠,٤٤	٠,٥١	٠,٥٣	٠,٥٤	٠,٥٧	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٩	٠,٧٣	١,٢٧
الكويت	٠,٥٣	٠,١٦	٠,١٢	٠,٨٠	٠,٩٩	١,٢٦	١,٢٧	١,٣٧	١,٣٣	١,١٦	١,٤٤
لبنان	٠,٦٤	٠,٧٦	٠,٨٩	٠,٨٦	٠,٩٥	٠,٧٣	١,٢٩	١,٠٣	٠,٩٤	٠,٧٧	١,٠٦
ليبيا	٠,٧٩	٠,٨٩	٠,٩٧	٠,٨٤	٠,٩١	١,١٤	١,١٥	١,١٢	٠,٩٥	٠,٨٩	١,٠٤
مصر	٠,٤٨	٠,٧١	٠,٧٩	٠,٧٥	٠,٨٥	٠,٩٢	١,٠٠	١,١٧	١,٤٤	١,٤٦	١,٩٢
المغرب	١,٤٠	١,٣٥	١,٣٣	١,١١	١,١٣	١,١٤	١,١٦	١,٢٢	٠,٦٦	٠,٧٩	١,٠١
موريتانيا	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٤
اليمن	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٦٧	٠,٧٣	٠,٧٤	٠,٤٩	٠,٥٥	٠,٧٦	٠,٧٤	١,٠٤
المجموع	٢٤,٠٧	١٩,٧٠	٢١,٦٣	٢٢,٢٨	٢٣,٣٦	٢٦,٤٠	٢٨,٣٩	٢٨,٢٦	٢٥,١١	٢٦,١٦	٣٤,١١

المصدر: صندوق النقد العربي

<http://www.amf.org.ae/vEnglish/showPage.asp?objectID={3032E3DE-C693-48DB-AE60-99D677A11B81}&1ID=1>

الرسم الأول: حصة التجارة الداخلية العربية لأقل الدول العربية نموا



المصدر: صندوق النقد العربي، وحسابات المؤلفين

<http://www.amf.org.ae/vEnglish/showpage.asp?objectID={3032E3DE-C693-48DB-AE60-99D677A11B81}&1ID=1>

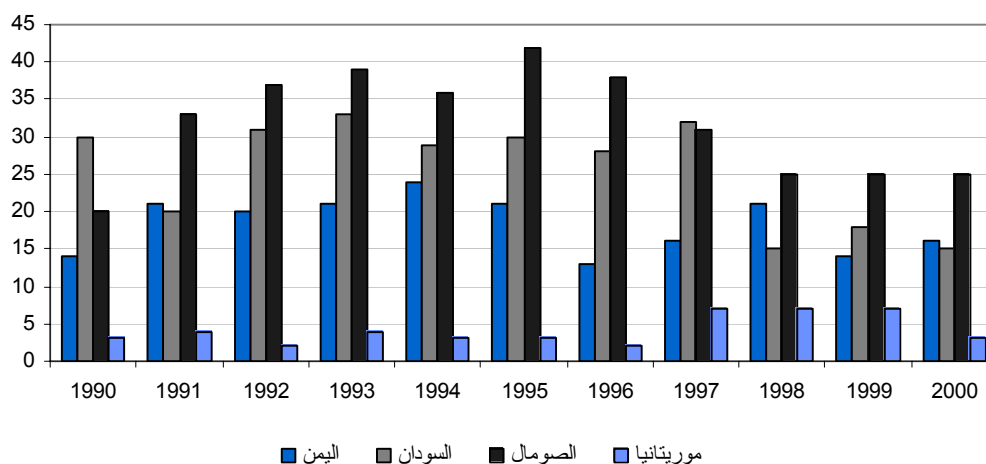
الجدول الخامس: نسبة إجمالي التجارة بين الدول العربية لإجمالي التجارة الخارجية (نسبة مئوية)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	٣٠,١٣	٢٢,٤١	٢٣,٦٨	٢٤,٢٧	٢٧,١١	٢٧,٣٧	٢٨,٠٥	١٤,٢٩	١٥,٣٦	١٥,٨٣	١٦,٦٥
الإمارات	٦,٧٠	٥,٩٧	٦,٣٩	٦,٨٠	٦,١٢	٦,٢٨	٥,٨٧	٥,٩٥	٦,٦٥	٦,٩٨	٨,٠٦
البحرين	٢٩,١٩	٢٦,٧٩	٢٦,٧٧	٢٤,٧٠	٢٦,٢٠	٢٧,٧٠	٢٧,١٩	٢٨,٦٥	١٣,٠١	١٠,٩٣	١٩,٠٨
تونس	٨,٠٠	٧,٠٠	٧,٢٩	٦,٦٩	٦,٥٣	٧,٢٥	٧,٥٩	٦,٥٧	٥,٦٨	٦,١٥	٨,٠٩
الجزائر	٢,٢٧	٢,٠٨	٢,٨٣	٢,٥٣	٣,٥١	٢,٦٦	٢,١٤	٢,٦٢	١,٨٣	١,٦٨	١,٨٩
السعودية	٨,٤٣	٧,٤٨	٦,٣٩	٧,٣١	٧,٨٤	٨,٢٩	٨,٨٨	٩,٢٧	٩,٨١	٩,١٩	٨,٤٨
السودان	٢٩,٤١	١٩,٧٤	٣٠,٥٥	٣٣,١٧	٢٩,١٢	٣٠,٠٢	٢٨,٠٣	٣١,٨٧	١٤,٨٨	١٨,٦١	١٥,٩٣
سوريا	١٤,١٩	١٥,٠٣	١٣,٨٧	١٣,٧٨	١٤,٨٤	١٥,١٠	٩,٩٨	١١,٥٤	١٥,٨٠	١٣,٥٧	١٤,٩٦
الصومال	٢٠,٣٧	٣٣,٢٢	٣٧,١٩	٣٩,٢٨	٣٥,٨٣	٤١,٣٨	٣٧,٩٣	٣٠,٤٥	٢٥,٤٦	٢٥,٠٦	٢٥,٣٩
العراق	٩,٣٧	٤٦,٣٠	٤٠,٣٠	٥٣,١٦	٦٢,٢٩	٦٥,٥٦	٥٧,٦٠	٥,٤٠	١,٢١	١,١٣	٦,٢٣
عمان	٤٣,٤٩	١٣,١١	٢٠,٣٩	٢٢,٤١	٢١,٢٠	٢٠,٧٧	١٧,٤٣	١٩,٤٠	٢٤,٩٠	٢٢,٢٧	٢٠,١٢
قطر	٧,٧٥	٨,٨١	٩,١٠	١٠,٢١	١٠,٩٧	١٠,١٩	٧,٨٤	٧,٣٩	٧,٩٢	٧,٣٠	٨,٥٩
الكويت	٤,٣٧	٣,٧٧	١,٠٥	٥,٠٠	٦,٠٨	٦,١٢	٥,٤٣	٦,٠٦	٧,٩٢	٥,٨٤	٥,٣٠
لبنان	٢١,٦٢	١٧,٧٧	١٩,٠٠	١٦,٤٤	١٥,٧٣	٩,٩٤	١٤,٨٦	١٢,٥٦	١٢,١٠	١١,٨٣	١٥,٢٤
ليبيا	٤,٠٦	٥,٣٥	٦,٤٠	٦,٣٩	٧,٦٠	٨,٢٩	٧,٥٥	٧,٤٣	٧,٩٠	٧,٢٧	٦,٤٦
مصر	٤,٠٧	٦,١٣	٦,٩٨	٦,٦٠	٦,٦١	٦,٠٩	٦,٠٢	٦,٨٣	٧,٣٣	٧,٥١	١٠,٣٩
المغرب	١١,٥٧	١١,٤١	١١,٠٧	١٠,٥٥	٩,٣٧	٨,٦٤	٨,٩٢	٩,٧٣	٣,٧٧	٤,٣٣	٤,٩٥
موريتانيا	٣,١٥	٤,٤٠	٢,٧٤	٤,٤٥	٢,٩٩	٣,٠٥	١,٧٧	٦,٦٨	٦,٦٧	٦,٣٤	٣,٢٢
اليمن	١٣,٩٩	٢٠,٧٧	٢٠,٠١	٢٠,٦٦	٢٤,٢٣	٢٠,٩٧	١١,٥٠	١٢,٧٩	٢٠,٧٦	١٤,٤٨	١٦,٢٨
المجموع	٩,٧٩	٨,٦٠	٨,٦٠	٩,٢٦	٩,٤٨	٩,٣٩	٩,٠٥	٨,٩٢	٨,٥٥	٨,٠٤	٨,٣٢

المصدر: صندوق النقد العربي

<http://www.amf.org.ae/vEnglish/showPage.asp?objectID={3032E3DE-C693-48DB-AE60-99D677A11B81}&1ID=1>

الرسم الثاني: نسبة إجمالي التجارة بين الدول العربية لإجمالي التجارة الخارجية لأقل الدول العربية نموا (نسبة مئوية)



الجدول السادس: صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية (مليون دولار أمريكي)^{١٢٤}

المنطقة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
العالم	٥٤٩٨٦	٢٠٨٦٤٦	١٣٨٧٩٥٣	٨١٧٥٧٤	٦٧٨٧٥١	٥٥٩٥٧٦
البلدان النامية	٨٤٢١	٣٦٨٩٧	٢٥٢٤٥٩	٢١٩٧٢١	١٥٧٦١٢	١٧٢٠٣٣
الدول العربية	٣١٧٤-	٢٩٨٨	٢٦٢٩	٧٧١٢	٥٣٧٨	٨٦١٨
مجلس التعاون الخليجي	٣٤٠٢-	١٨٣٤	١٧٥١-	١٥١٧	١٠٩٧	١٨١٠
المشرق	٥٧٢	٨٤٩	٢٦٤٩	٩٨٣	١٠٧٣	١١٢٤
المغرب	٤٠٥-	٤٥٤	١٢٩٠	٤٤٠٦	٢٢٧١	٤١٩٧
أقل الدول العربية نموا	٦١	١٤٩-	٤٤١	٨٠٦	٩٣٧	١٤٨٧

المصدر: حسابات المؤلفين المبينة على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠٠٣

¹²⁴ UNCTAD, *World Investment Report 2003*, <http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=3277&lang=1> (accessed October 2004).

مؤشرات اجتماعية

الجدول السابع: مقاييس تفاوت الدخل والفقر لبلدان مختارة

البلد	سنة إجراء المسح	متوسط الدخل للفرد الواحد (PPP)	نسبة الأسر ذات الدخل الأدنى من خط الفقر أي دولار واحد في اليوم	مؤشر جيني (%)
الأردن	١٩٩٧	١٨٣,٨٩	٠,٣٦	٣٦,٤٢
البرازيل	٢٠٠١	٣٠٠,٤٣	٨,١٧	٥٩,٢٥
تركيا	٢٠٠٠	٢١٠,٨٦	٠,٨٧	٤٠,٠٣
تشيلي	٢٠٠٠	٤٠٤,٢٤	٠,٩٧	٥٧,٦١
تونس	٢٠٠٠	٢٤٥,٩٨	٠,٣٢	٤٠,٨١
الجزائر	١٩٩٥	١٥٧,٩٣	١,١٦	٣٥,٣٣
سلوفينيا	١٩٩٨	٥٠٢,٢٥	٠,٠٢	٢٨,٤١
كرواتيا	٢٠٠١	٣٠٨,٠٨	٠,٠٨	٣١,١
مصر	٢٠٠٠	٩١,٦٧	٣,٠٨	٣٤,٤١
المغرب	١٩٩٩	١٧٦,٧٦	٠,٥٦	٣٩,٤٦
موريتانيا	٢٠٠٠	٦٧,٩٨	٢٥,٩٣	٣٩,٠٣
اليمن	١٩٩٨	٨٤,٢٤	١٠,٢١	٣٣,٤٤

المصدر: مجموعة البنك الدولي، شبكة Povcalnet،

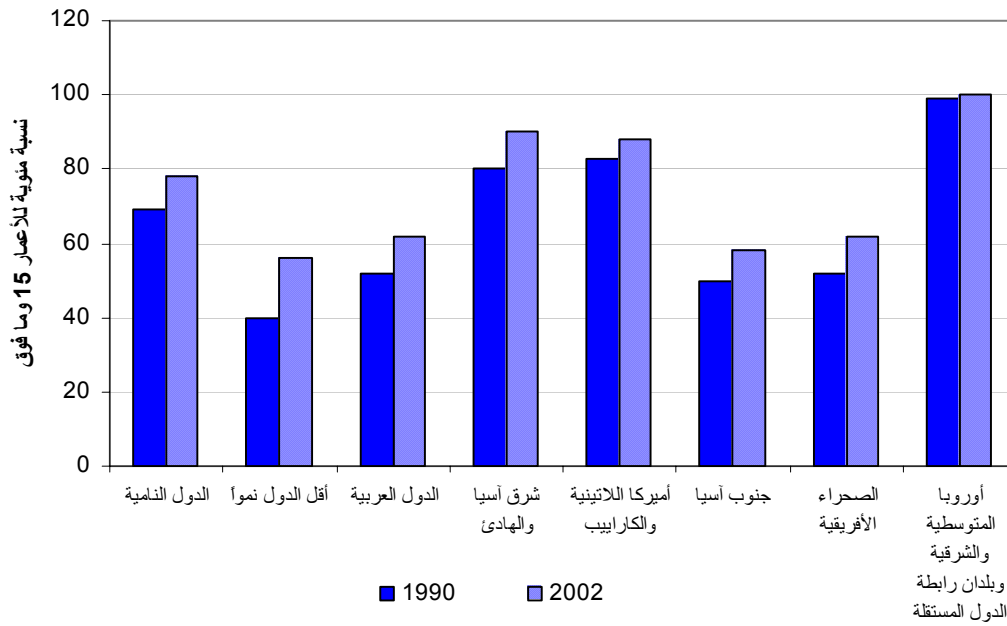
<http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/jsp/index.jsp>

الجدول الثامن: الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق

طلاب السنة الثالثة في فرع العلوم والرياضيات والهندسة	النسبة الصافية للاتحاق الثانوي	النسبة الصافية للاتحاق الابتدائي	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة						
(% من كل طلاب السنة الثالثة)	(%)	(%)	(%-العمر بين ١٥ و ٢٤)	(%-العمر ١٥ وما فوق)	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	ترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
١٩٩٧-١٩٩٤	٢٠٠١ ٢٠٠٢	١٩٩٠ ١٩٩١	٢٠٠١ ٢٠٠٢	١٩٩٠ ١٩٩١	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠		
..	٨١	٨٥	٩١	٩٩	٩٨,٦	٩٥,٦	٨٨,٥	٨٢,١	٤٠	البحرين
٢٣	٧٧	..	٨٥	٤٩	٩٣,١	٨٧,٥	٨٢,٩	٧٦,٧	٤٤	الكويت
..	٧٨	٧٠	٩٤	٨٩	٩٤,٨	٩٠,٣	٨٤,٢	٧٧	٤٧	قطر
٢٧	٧٢	٥٨	٨١	١٠٠	٩١,٤	٨٤,٧	٧٧,٣	٧١	٤٩	الإمارات
..	٩٦	٩٧	٩١	٨١,٧	٦٨,١	٥٨	ليبيا
٣١	٦٨	..	٧٥	٦٩	٩٨,٥	٨٥,٦	٧٤,٤	٥٤,٧	٧٤	عمان
١٨	٥٣	٣١	٥٩	٥٩	٩٣,٥	٨٥,٤	٧٧,٩	٦٦,٢	٧٧	السعودية
١٧	٩٠	٧٨	..	٩٢,١	..	٨٠,٣	٨٠	لبنان
٢٧	٨٠	..	٩١	٩٤	٩٩,٤	٩٦,٧	٩٠,٩	٨١,٥	٩٠	الأردن
٢٧	٦٨	..	٩٧	٩٤	٩٤,٣	٨٤,١	٧٣,٢	٥٩,١	٩٢	تونس
١٠	٨١	..	٩٥	١٠٢	فلسطين
٣١	٣٩	٤٣	٩٨	٩٢	٩٥,٢	٧٩,٩	٨٢,٩	٦٤,٨	١٠٦	سوريا
٥٠	٦٢	٥٤	٩٥	٩٣	٨٩,٩	٧٧,٣	٦٨,٩	٥٢,٩	١٠٨	الجزائر
١٥	٨١	..	٩٠	٨٤	٧٣,٢	٦١,٣	٥٥,٦	٤٧,١	١٢٠	مصر
٢٩	٣١	..	٨٨	٥٧	٦٩,٥	٥٥,٣	٥٠,٧	٣٨,٧	١٢٥	المغرب
..	٥٥	٥٧	٥٩	٥٦,٧	٥٦,٢	٥٣,٨	١٣٦	جزر القمر
..	٤٦	٤٣	٧٩,١	٦٥	٥٩,٩	٤٥,٨	١٣٩	السودان
٦	٣٥	..	٦٧	٥٢	٦٧,٩	٥٠	٤٩	٣٢,٧	١٤٩	اليمن
..	١٥	..	٦٧	٣٥	٤٩,٦	٤٥,٨	٤١,٢	٣٤,٨	١٥٢	موريتانيا
..	١٧	..	٣٤	٣١	..	٧٣,٢	..	٥٣	١٥٤	جيبوتي

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤

الرسم الثالث: نسبة تعلم القراءة والكتابة بين الراشدين في المناطق وعبر الوقت



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤

الجدول التاسع: نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ومصادر تمويل البحث والتطوير: الدول العربية مقارنة بدول مختارة، ١٩٩٠-١٩٩٥

المنطقة أو مجموعة البلدان	متوسط الإنفاق على البحث والتطوير (%) من إجمالي الناتج المحلي	النسبة المئوية لحصص موارد التمويل		
		الحكومة	الصناعة	غيرها
الولايات المتحدة، اليابان، والسودان	٣,١	٣٠-٢٠	٧٠-٥٥	١٠-٤
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، أستراليا، كندا	٢,٤	٣٨	٥٢	١٠
اليونان، البرتغال، إسبانيا	٠,٧	٥٤	٣٥	١١
تركيا والمكسيك	٠,٤	٧٣-٦٥	٣١-١٤	٥
الدول العربية	٠,٢	٨٩	٣	٨

المصدر: صبحي القاسم، ١٩٩٩-تقرير التنمية البشرية العربي للعام ٢٠٠٣

لجان منظمة التجارة العالمية: التجارة والبيئة

الجدول العاشر: قائمة الأعضاء الممثلين في لجنة الصحة والصحة النباتية SPS؛ حجم الوفود والمشاركة في الاجتماعات

اسم البلد	تاريخ اجتماع اللجنة	عدد الممثلين	العدد الإجمالي للمشاركين في الاجتماعات (١٩٩٨-٢٠٠٠)
البحرين مصر	لا اجتماع	لا أحد	لا أحد
	٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	اثنين	أربعة
	١١ آذار/مارس ١٩٩٩	اثنين	
	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	اثنين	
جيبوتي	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	واحد	
	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر	واحد	اثنين (٢ من بينهم من حضروا ورشة العمل)
	ورشة عمل حول اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحليل المخاطر	واحد	
	١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٠		
الأردن	٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	ثلاثة	واحد
الكويت	لا اجتماع	لا أحد	لا أحد
المغرب	٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	واحد	ثلاثة (٣ من بينهم من حضروا ورشة العمل)
	ورشة عمل حول اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحليل المخاطر	واحد	
	١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٠		
	١١ آذار/مارس ١٩٩٩		
عمان	ورشة عمل حول اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحليل المخاطر	ثلاثة	واحد (في ورشة العمل)
	١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٠		
	لا اجتماع	لا أحد	لا أحد
	٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	ثلاثة	خمسة (٥ من بينهم من حضروا ورشة العمل)
قطر السعودية	١١ آذار/نيسان ١٩٩٩	اثنين	
	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	ثلاثة	
	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	واحد	
	ورشة عمل حول اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحليل المخاطر		
السودان	١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٠	واحد	اثنين (٢ من بينهم من حضروا ورشة العمل)
	ورشة عمل حول اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحليل المخاطر	واحد	
	١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨		
	ورشة عمل حول اتفاقية الصحة والصحة النباتية وتحليل المخاطر	ثلاثة	واحد (في ورشة العمل)
تونس	١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٠	لا أحد	لا أحد
الإمارات العربية المتحدة	لا اجتماع	لا أحد	لا أحد

المصدر: منظمة التجارة العالمية، الموقع على شبكة الإنترنت

http://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/sps_e.htm

الجدول الحادي عشر: الصحة والصحة النباتية: إخطارات بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية: اللائحة الشهرية للإخطارات المستلمة- الإخطار الفعلي

اسم البلد	تاريخ الإخطار	الموضوع	مجموع الإخطارات بالبلد الواحد (١٩٩٤-٢٠٠٢)
الأردن	٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢	المواشي وإنتاجها	واحد
الإمارات العربية المتحدة	لا إخطار	لا موضوع	صفر

البحرين	١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢	لحوم الأبقار ومنتجاتها واللحوم المصنعة	خمس
	١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	لحوم الأبقار ومنتجاتها واللحوم المصنعة	
	١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	لحوم الأبقار ومنتجاتها واللحوم المصنعة، والمخلفات الحيوانية	
	١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	منتجات الطحين والمخابز	
	١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	زيت الزيتون	
تونس	لا إخطار	لا موضوع	صفر
عمان	لا إخطار	لا موضوع	صفر
قطر	لا إخطار	لا موضوع	صفر
الكويت	لا إخطار	لا موضوع	صفر
مصر	لا إخطار	لا موضوع	صفر
المغرب	٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١	تربية الدواجن، منتجات الدواجن	١٩
	٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١	الحيوانات البحرية	
	٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١	الحيوانات البقرية الحية، والأجنة البقرية	
	٣١ تموز/يوليو ٢٠٠١	النباتات، وأجزاء منها	
	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الدواجن، الصيصان ذات اليوم الواحد من العمر	
	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	حيوانات معينة ومنتجاتها، المنتجات ذات المصدر الحيواني	
	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	منتجات الحليب والألبان	
	٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	المواد التي تحتوي على الزرنيخ وأستروجين وأنثيموني لعلف ونسل بعض الحيوانات	
	٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩	مواد لتغذية الحيوانات	
	٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩	المواد الغذائية القابلة للفساد	
	٥ آب/أغسطس ١٩٩٩	الدواجن الحية ومنتجات الدواجن	
	٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٩	المنتجات الحيوانية القابلة للفساد، المنتجات ذات المصدر الحيواني والمنتجات المجردة ذات المصدر النباتي	
	٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٩	منتجات اللحوم الجاهزة	
	١٤ تموز/يوليو ١٩٩٩	المنتجات الحيوانية القابلة للفساد، المنتجات ذات المصدر الحيواني والمنتجات المجردة ذات المصدر النباتي	
	١٣ تموز/يوليو ١٩٩٩	منتجات اللحوم الجاهزة	
	١١ تموز/يوليو ١٩٩٩	الدواجن الحية ومنتجات الدواجن، المنتجات الغذائية المصنوعة من لحم الخنزير	
	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الحيوانات الحية، مواد الغذاء الحيواني، المنتجات ذات الأصل الحيواني، المنتجات البحرية والنهرية	
	٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧	غير متوفرة	
	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	غير متوفرة	
السعودية	لا إخطار	لا مسألة	صفر

المصدر: منظمة التجارة العالمية، الموقع على شبكة الإنترنت:

http://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/sps_e.htm

قائمة المراجع

- “EPPCO Threatens to Suspend Benzene Supply,” *Al-Sharq Al-Awsat Newspaper*, 12 October 2004.
- Aaron Cosbey, IISD, “The Kyoto Protocol and the WTO,” IISD & the Royal Institute of International Affairs, <http://www.iisd.org/pdf/kyoto.pdf>.
- AIDMO-ESCWA “Expert Group Meeting on Accreditation,” Rabat, Morocco, December 2003.
- Ali Abdel Gader Ali, “Poverty in the Arab Region: A Selective Review”, <http://www.arabapi.org/wps0402.pdf>.
- A-M. M. Abdel-Rahman, “Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia” in ESCWA and Arab Planning Institute (API), *Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the Expert Group Meeting, Beirut, 25-27 September 2001*, United Nations, 2002.
- Arab News*, “Bush Pressurized to Oppose Saudi WTO Admission” (6 July 2004), <http://www.arabnews.com/?page=4§ion=0&article=47936&d=6&m=7&y=2004>.
- CAMRE, ESCWA, UNEP, “Regional Program for Trade and Environment Capacity Building in the Arab Region: Progress Report”.
- CAMRE, ESCWA, UNEP, World Summit on Sustainable Development Progress Report for the Arab Region, 2001.
- Cartegna Protocol website, <http://biodiv.org/Biosafety/signinglist.aspx?sts=rtf&ord=dt>. The information in this table reflects activities as of August 2004.
- David Snipes, “Fish Stories,” *Business Monthly*, 30 September 2004.
- Dima Amr, “Long road ahead to defend Arab consumer rights — AFC,” *The Jordanian Times*, 10 November 1999, <http://www.jordanembassyus.org/111099008.htm>
- Economic Research Forum (ERF), *Economic Trends in the MENA Region*, 2002. <http://www.erf.org.eg/html/trends02.asp>
- Elias Baroudi, “Economic Diversification in the Oil-Producing Countries: The Case of the Gulf Cooperation Council Economies”, ESCWA and API, *Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the Expert Group Meeting, Beirut, 25-27 September 2001*, United Nations, 2002.
- ESCWA & AIDMO, *Bulletin of Industrial Statistics for the Arab Countries 1992-2000*, Fifth Issue, 12/2001.
- ESCWA and Arab Planning Institute (API), *Economic Diversification in the Arab Region: Proceedings of the Expert Group Meeting, Beirut, 25-27 September 2001*, United Nations, 2002.
- ESCWA and World Bank , *Agricultural Trade and the New Trade Agenda: Options and Strategies to Capture the Benefits for the Middle East, Case Study from Egypt*, United Nations, 2001.
- ESCWA, “The Potential Role of ESCWA in Conflict Resolution and Management of Shared Water Resources,” ESCWA/SPDP/WIT working paper, August 2003.
- ESCWA, “Where do Arab Women Stand in the Development Process: A Gender-Based Statistical Analysis” (New York: United Nations, 2004), E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1(12 January 2004), <http://www.escwa.org.lb/information/publications/sdd/docs/sdd-04-booklet.1.pdf>

ESCWA, *Challenges and Opportunities of the New International Trade Agreements (Uruguay Round) for ESCWA Member Countries in Selected Sectors: Crude Oil, Petroleum Products and Petrochemicals*, New York, 1997.

ESCWA, *Governance for Sustainable Development in the Arab Region: Institutions and Instruments for Moving Beyond an Environmental Management Culture*, E/ESCWA/SDPD/2003/8, United Nations, New York, 2003.

ESCWA, Press Release, “Lebanese Deputy Prime Minister Opens ESCWA Arab Ministerial Meeting in Preparation for Cancun Conference”, 24 July 2003, <http://www.escwa.org.lb/information/press/escwa/2003/july/24.html>.

ESCWA, *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2003-2004*, E/ESCWA/EAD/2004.4, United Nations, New York, 2003.

ESCWA, *The Impact of Environmental Regulations on Production and Export in the Food Processing, Garment and Pharmaceutical Industries in Selected ESCWA Member Countries*, United Nations, 2001.

ESCWA, *The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries*, E/ESCWA/ED/1999/17, United Nations, New York, 1999.

ESCWA, *World Summit on Sustainable Development Assessment Report for the ESCWA Region*, E/ESCWA/ENR/2002/19, New York: United Nations, 2002.

ESCWA/METAP, “Etude sur le commerce, l’environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et de la confection en Afrique du Nord: cas de la pollution des eaux au Maroc”, sponsored study, Bank-Netherlands Partnership Program under the METAP MedPolicies Initiative by ESCWA.

EU, http://europa.eu.int/comm/trade/issues/sectoral/agri_fish/pr290404_en.htm, Accessed on 30 April 2004.

Eugene Kontorovich, “Reform Strategy of Saudi Arabia”, *The Washington Times* (August 1, 2004), http://www.defenddemocracy.org/in_the_media/in_the_media_show.htm?doc_id=234201.

Eugene Kontorovich, “The Arab League Boycott and WTO Accession: Can Foreign Policy Excuse Discriminatory Sanctions” in *Chicago Journal of International Law*, No.2, <http://ssrn.com/abstract=406780>.

Euro-Mediterranean Investment and Partnership (FEMIP), European Investment Bank, “Fostering a Mediterranean Partnership,” November 1997.

Hamed Al-Oufi, “Background Trade and Environmental Study for Gulf Countries: The Case of Oman’s Fisheries Sector”, ESCWA Workshop on Trade and Environment and Competitiveness for Gulf Countries, Beirut, June 2002.

Helen Kavvadia, Principal Communications Officer, FEMIP, European Investment Bank. PPT Presentation to Industrial MedForum, Barcelona, Spain, 20 October 2004.

Hussam M. Al-Rawahy, “Future Challenges and Opportunities for Emerging Economies: Oman’s Perspective”, Workshop on Trade and Environment and International Competitiveness, ESCWA, Beirut, 23-25 October 2002.

IISD, “Observership, Market Access Stall at TNC” in *Bridges Weekly Trade News Digest* (Volume 6, Number 16, 2 May 2002).

ILO, *Global Employment Trends*, January 2004.

IMF, Bright E. Okogu, “The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market”, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/okogu/okogu.htm>.

IslamOnline, “US, Israel Block Arab League Participation in WTO Meeting”, <http://www.islamonline.net/English/News/2003-08/28/article03.shtml>, August 28, 2004 (accessed October 20, 2004).

M. Falkenmark, “The massive water scarcity now threatening Africa – Why isn’t it being addressed?” *Ambio*, 18(2), 112-118.

METAP MedPolicies Initiative, “Les effets de la réglementation européenne relative à l’environnement sur les exportations marocaines de produits textiles: cas des colorants azoïques,” Trade and Environment Policy Note, June 2004.

METAP/World Bank, country studies on the Cost of Environmental Degradation in each of the countries noted, 2001-2003.

Mohammed Al-Mashjary (then Chairman of the Environment Protection Authority in Yemen), presentation on “The Impact of Environmental Regulations on Gulf Exports: The Case of Yemen and Oman’s Fisheries Sector”, METAP-ESCWA High Level Meeting on Economic Tools for Environmental Sustainability, 27 June 2003.

Murray Gibbs, “Energy Policies, Human Development and the Doha Agenda.” http://www.asiatradinginitiative.org/view/vn/cate_details.asp?code=8&id=316.

Mustafa Babiker, Arab Planning Institute (API), “Economic Impacts of Climate Change Response Measures on GCC Countries”, unpublished paper.

Mustafa Babiker, John M. Reilly and Henry D. Jacoby, “The Kyoto Protocol and Developing Countries”, MIT Joint Program on the Science and Policy of Global Change, Report No.56, October 1999, <http://hdl.handle.net/1727.1/3590>.

Nabil Chaherli and Moatez El-Said, “Impact of the WTO Agreement on MENA Agriculture”, ERF Working Paper 2007.

Statement of Bahrain (circulated by H.E. Mr. Ali Saleh Al-Saleh, Minister of Commerce and Industry) to the Doha Ministerial Conference (WT/MIN(01)/ST/74), 11 November 2001.

Talal Abu-Ghazaleh, “Opening Statement”, World Trade Law Organization Regional Conference, Amman, Jordan, 25 April 2002, http://www.tagi.com/Speech/Default.asp?Type_ID=5.

UNDP, *Arab Human Development Report 2002*, New York: United Nations, 2002.

UNDP, “The Millennium Development Goals in Arab Countries” (pp.5-6).

UNDP, HDR 2003, New York: United Nations, 2003.

UNEP, GEO-3, “Fact Sheet: West Asia”, <http://www.unep.org/GEO/pdfs/GEO-3%20Fact%20Sheet%20%20West%20Asia.pdf>

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), “Kyoto Protocol: Status of Signatories”, 25 November 2004, http://unfccc.int/files/essential_background/kyoto_protocol/application/pdf/kpstats.pdf.

United Nations, “The United Nations World Water Development Report,” 2003.

Unpublished survey on GMO supported by ESCWA, to be included in forthcoming publication.

World Bank, “Egypt at a Glance”, http://www.worldbank.org/data/countrydata/aag/egy_aag.pdf.

- World Bank, "Middle East and North Africa Region Strategy Paper", June 2004.
[http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/MNA+Strategy/\\$File/MNA+Strategy+2004.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/mna/mena.nsf/Attachments/MNA+Strategy/$File/MNA+Strategy+2004.pdf)
- World Resources International (WRI), Earth Trends Country Profiles,
http://earthtrends.wri.org/country_profiles/index.cfm?theme=88rcode=3.
- WTO Services Database, 16 July 2004, <http://tsdb.wto.org/WTO/WTOHomepublic.htm>
- WTO Trade Policy Review of the Kingdom of Morocco, 2003, WT/TPR/S/116, pg. 126.
- WTO Website on Agriculture, www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agric_e.htm
- WTO, "Bahrain: Statement by H.E. Mr. Ali Saleh Al-Saleh, Minister of Commerce and Industry", WT/MIN(01)/ST/74, 11 November 2001.
- WTO, "Countries, alliances and proposals," *Agricultural Backgrounder*, 2004 (see website).
- WTO, "Environmental Backgrounder: Annex I—the Observer Status in the Committee on Trade and Environment Regular", http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/envir_backgrnd_e/c9s1_e.htm (accessed on October 30, 2004).
- WTO, "Lebanon: Statement by H.E. Mr. Marwan Hmade, Minister of Economy and Trade", WT/MIN(03)/ST/157, 13 September 2003.
- WTO, "Morocco: Statement by H.E. Mr. Mustafa Mechahouri, Minister of Foreign Trade", WT/MIN(03)/ST/85, 11 September 2003.
- WTO, "Tunisia: Statement by H.E. Mr. Mohsen Laroui, Secretary of State to the Minister of Tourism, Commerce and Handicrafts, in Charge of Trade", WT/MIN(03)/ST/125, 11 September 2003.
- WTO, "Understanding the WTO: Members and Observers", http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm (accessed on October 30, 2004).
- WTO, CTE, "Energy Taxation, Subsidies and Incentives in OECD Countries and their Economic and Trade Implications on Developing Countries, in particular Developing Oil Producing and Exporting Countries" (submission by Saudi Arabia), WT/CTE/W/215 and TN/TE/W9 (17 September 2002).
- WTO, CTE, "Request for Observer Status by the League of Arab States", WT/CT/COM/5.
- WTO, CTE, Special Session, "Compilation of Submissions under Paragraph 31(i) of the Doha Declaration", TN/TE/S/3/Rev.1.
- WTO, CTE, Special Session, "Multilateral Environmental Agreements and WTO Rules: Proposals Made in the Committee on Trade and Environment from 1995-2002", TN/TE/S/1.
- WTO, Ministerial Conference, Fifth Session, Cancun (10-14 September 2003), "Statement by H.E. Mr. Abdallah A. Al-Tawil, Minister of Commerce and Industry", WT/MIN(03)/ST/21.
- WTO, Ministerial Conference, Fifth Session, Cancun (10-14 September 2003), "Statement by H.E. Sheikh Hamad Bin Faisal Al-Thani, Minister of Economy and Commerce", WT/MIN(03)/ST/4.